الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها
وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: صباح محمد خضر الحجوج الرقم الجامعي: ٨٠٨١١١٨
التخصص: ماجستير لغة عربية وآدابها الكلية: الآداب

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: ....
الممنوع من الصرف (دراسة وتحليل) ....
....
....
....

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٢١ / ٨ / ٢٠١١م

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع.......التاريخ ٢١/٨/٢٠١١

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا صباح محمّد خضر الحجوج أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢١ / ٨ / ٢٠١١م

المموع من الصّرف

(دراسة وتحليل)

إعداد

صباح محمّد خضر الحجوج

إشراف

الدّكتور جعفر نايف عبابنة

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في
اللّغة العربيّة وآدابها

الجامعـــة الأردنيّـــة

كليّة الدّراسات العليا

آب/٢٠١١م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرّسالة (الممنوع من الصّرف (دراسة وتحليل)) وأجيزت بتاريخ ٨/٨/٢٠١١م

أعضاء لجنة المناقشة	التّوقيع
الدّكتور جعفر عبابنة ،مشرفًا أستاذ النّحو العربي،الجامعة الأردنيّة	....
الأستاذ الدّكتور نهاد الموسى، عضوًا أستاذ النّحو العربي، الجامعة الأردنيّة	....
الأستاذ الدّكتور محمود مغالسة، عضوًا أستاذ النّحو العربي، الجامعة الأردنيّة	....
الدّكتور عودة أبو عودة ،عضوًا أستاذ النّحو العربي، جامعة العلوم الإسلاميّة	....

إهداء :

إلى التي سقى ندى عينيها أشواك دربي تضرّعًا لله لأن أكون فعساي أن أردّ الجميل ... نبض قلبي (أمي الغالية)

إلى معنى العطاء ورمز الإرادة والوفاء ... أبي الحبيب

إلى الأيادي الطّاهرة التي ما كنت لأواصل الدّرب لولا مؤازرتهم ... إخوتي وأخواتي

إلى البحر العميق الذي ما سرّني في دنياي إلاّ أن نهلت من أعماقه ... شيوخي ومعلّميّ

إلى محبّي اللّغة العربيّة عساهم يردّونها يومًا إلى أوج قوّتها...

الباحثة

الشّكر والتّقدير

قال تعالى :﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

إبراهيم:٧

الحمد لله ابتداءً وانتهاءً والشّكر له ، ومن ثمّ فالشّكر موصولٌ من بعده إلى والديّ الكريمين اللّذين احتملا تقصيري معهما وبُعدي عنهما،فكانا عونًا لي في كبرهما بدلاً من أن أكونَ عونًا لهما فجزاهما الله خيرًا على حسنِ صُحبتهما.

ومن ثمّ فالشّكرُ الجزيل إلى شيخي ومعلّمي ومشرفي الدّكتور جعفر عبابنة الذي أضاء ظلمة الطّريق.

وعظيمُ شكرٍ وامتنان إلى من كان لي شرفُ قراءتهم رسالتي ومناقشتهم لي ، أعضاء لجنة المناقشة:الأستاذ الدّكتور نهاد الموسى والأستاذ الدّكتور محمود مغالسة والدّكتور عودة أبو عودة

الذين أثرَت قراءتُهم النّاقدةُ وتوجيهاتُهم اللّطيفةُ الرّسالةَ لتصبحَ في هذه الصّورةِ فجزاهُمُ اللهُ خيرًا

وكذلك لا أنسى أن أشكرَ كلّ يدٍ طاهرةٍ صادقةٍ خدمت البحثَ ولو بدعوةٍ من أخواتٍ وإخوةٍ فبارِكَ اللهُ فيهم وجزاهم خيرًا على ما قدّموا .

فهرس المحتويات

الممنوعُ منَ الصّرفِ (دراسة وتحليل)

إعداد

صباح محمد خضر الحجوج

إشراف

الدّكتور جعفر عبابنة

الملخّصُ

تعدُّ ظاهرةُ المنعِ منَ الصّرفِ إحدى الظّواهرِ التي امتازتْ بها اللّغةُ العربيّةُ الفصيحةُ كما امتازتْ بالإعرابِ عنْ غيرِها فارتبطتْ الظّاهرتانِ واتّصلتا، إذ كان الممنوعُ من الصّرفِ حلقةً من حلقاتِ الإعرابِ الثّلاثيّ (وهو الأصلُ) إلى أن اختُزلت بعضُ الحركاتِ منه نحو: الكسرة في حالة الجرّ والتّنوين؛ لعللٍ صوتيّةٍ أودلاليّةٍ أو ذوقيّةٍ في بعضِ الأحيانِ أكثر من كونها نحويّة، إذ لم يظهرْ أثرُ النّحوِ فيها إلا عندما فسّرنا سببَ نصبِ الاسمِ بعلامةٍ غيرِ علامتِه الأصليّةِ بقولنا: جرٌّ بالفتحةِ التي نابتْ عنِ الكسرةِ لعلّةٍ من العللِ التي اتّفقَ النّحاةُ عليها. وسواء تحرّكَ الاسمُ بالحركاتِ الثّلاثِ أم بحركتينِ فهو معربٌ متمكّنٌ إلا أنّ درجة التّمكّنِ تنقصُ عن أن توصلَه إلى أعلى درجاتِ التّمكّنِ وهي درجة (المتمكّن الأمكن).

والمنعُ منَ الصّرفِ منعٌ من التّنوينِ فقط لا منَ التّنوينِ والجرِّ بالكسرةِ بدليلِ أنّ الأسماءَ الممنوعةَ من الصّرفِ إن صُرِفَت بالتّعريفِ بـ (أل) أو بالإضافةِ عادتِ الكسرةُ إليها ولم يعدْ التّنوينُ مطلقًا إلاّ لضرورةٍ يتطلّبُها السّياقُ ما يدلّ على أنّ التّنوينَ أقوى من الكسرةِ .وإنْ دخلَ التّنوينُ على هذهِ الأسماءِ فلن يكونَ لوظيفةِ الصّرفِ وإنّما ليحملَ دلالةً جديدةً قد تكونُ دلالة التّنكيرِ في بعضِ الأمثلةِ،فالتّنكيرُ واحدٌ من المعاني التي يحملُها التّنوينُ، وقد يكونُ لدلالاتٍ أعمقَ من التّنكيرِ بحاجةٍ إلى تأمّلٍ وتدبّرٍ، فيكونُ بذلك أحدَ وسائلِ اللّغةِ في تقديم المعاني واتّساع دلالتِها يكشفُ عنها السّياقُ والمقامُ أحيانًا كما في القرآنِ الكريمِ.

وأخيرًا فما مُنِعَ منَ الصّرفِ لعلّةِ العدلِ والعلميّةِ أعلامٌ معدودةٌ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها غيرُها؛ لأنّها قليلةٌ لا تكادُ توجدُ، أمّا بقيّةُ العللِ المانعةِ فقد تطّردُ في منعِ صرفِها وقد تتأثّرُ بالسّياقِ أوتخضعُ لضرورةٍ يُسبّبُها ثقلٌ معيّنٌ أو مناسبةٍ فتُصرفُ، وبذلكَ فإنَّ معظمَ ما قيلَ بمنعِ صرفِه صُرِفَ في اللّغةِ شعرًا ونثرًا ،ما يدلّ على أنّ الصّرفَ أصلٌ ومنعَه فرعٌ عليهِ .

المُقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الخَلْقِ والمُرسَلينَ هادي الأنامِ محمّدٍ عليه أطيبُ التّحيّةِ وأزكى السّلامِ، وبعدُ:

فلقدْ تعدّدتْ علومُ العربيّةِ وتشعّبتْ فاهتمّت بالنّحوِ والصّرفِ والصوتِ والبلاغةِ بما فيها من لطائفَ وعجائبَ، فامتازتْ بعلومِها عن سائرِ اللّغاتِ، واشتركت معها ببعض الظّواهر وانفردت عنها ببعضِها الآخر وذلك على اعتبارِ اختلافِ نواميسِ اللّغة، فكان من أبرز ما ميّز العربيّة عن غيرها أنّها مزيجٌ من أصفى اللّهجات العربيّة وأنقاها وأكثرها بُعدًا عن العجم ولسانِهم بدليل ما نُقِل عن الفارابي من أنّ لسانَ العربِ قد أُخِذَ عن قبائلَ معيّنةٍ ضمنَ أطرٍ معيّنةٍ، فكان الفصيحُ عندهم قائمًا على الكثرةِ والشّيوع رغم ما شذّ عن هذا الفصيح في بعض المواضع، وكان من بين الظّواهر التي انفردت بها العربيّةُ عن سائرِ اللغاتِ ظاهرةُ المنع من الصّرفِ وما يدورُ حولَ مصطلح الصّرفِ من اختلافٍ في أصلِه أهو تنوينٌ وجرّ بالكسرةِ أم تنوينٌ بلا جرّ؟ فقد امتنعت كلماتٌ كثيرةٌ في العربيّةِ من التّنوينِ وفسّر القدماءُ هذا الامتناعَ بعللٍ متنوّعةٍ تردّدت بين طرفين: عللٍ معنويّةٍ وأخرى لفظيّةٍ، وأجمعوا على أنّ الكلمة لا تُحْرَمُ من التّنوينِ إلا باجتماع علّتينِ، وخرجت عن هذا الإجماع علّتانِ زعمَ العربُ قُوّتَهما وقدرتَهما على المنع من الصّرفِ دونَ الحاجةِ إلى علّةٍ فرعيّةٍ ثانيةٍ غير مفسّرين سببَ هذه القوّةِ،إلاّ أنّ هذا الباب رغم ضخامةِ حجمِه في كتبِ اللغةِ قد خَرجَ عمّا اتُّفِقَ عليه عند حاجةٍ أو ضرورةٍ ألزمت العربيَّ أن يَصرفَ الكلمة رغمَ العللِ المانعةِ من وجودِ الصّرفِ المتجذّرةِ في بنيةِ الكلمةِ !!!

وما كانت الباحثةُ لتهتديَ وتلتفتَ لفكرةِ البحثِ في هذا الموضوع وتفسيرِ قوّةِ تلكَ العللِ المتباينةِ فيما بينها لولا لفتةٌ كريمةٌ تفضّلَ بها عليها الدّكتور جعفر عبابنة الذي أنارَ عتمة الطّريقِ بطرحِ أسئلةٍ أثارت اهتمامَها، فقد كانت مشكلةُ البحثِ في هذا البابِ تكمنُ في المصطلح نفسِه ابتداءً، وفي العللِ المانعةِ من الصّرفِ وقوّةِ بعضِها على بعضٍ، واختصاصِ منع الصّرفِ في بعضِ الكلماتِ دونَ غيرِها رغم اشتراكِهما في العلميّةِ والجذرِ اللّغويّ، وكذلك أثرِ السّياقِ في صرفِ كلماتٍ ممنوعةٍ من الصّرفِ أصلاً، وهل هو مرحلةٌ من مراحلِ التّطوّرِ في تاريخ العربيّةِ وحالاتِها الإعرابيّةِ ؟

أمّا عن أهمّيّةِ البحثِ فقد تلخّصت في تناولِ أبرزِ خصوصـيّاتِ الفئـاتِ الممنوعـةِ مـن الصّرفِ وذلك باستعراضِها ومناقشتِها ومحاولةِ تفسيرِ سبب المنع فيها نحويًّا أوصوتيًّا أودلاليًّا حسب فَهْمِ الباحثةِ لها، وتكمنُ أهمّيّةُ البحثِ في شمولِه التّفسير وإن قَصُرَ على مثالٍ أو مثالين، وذلك لأنّ بعضَ ما كُتب في هذا الموضوع كان إحصاءً –دراسةً معجميّةً- وبعضَـها الآخـرَ كان تأريخًا وتأصيلاً دون عمقٍ في التّحليلِ أو التّفسيرِ وكانت النّتائجُ فيه لا تختلف من باحـث إلى آخر إلّا قليلاً، فآثرت الباحثة أن تصل إلى نتائجَ عامّةٍ تطمئنُّ إليها النّفسُ فقامـت بالبحـثِ تحقيقًا لهذه النّتائجِ.

وقد تبلورت أهدافُ البحثِ في إعادةِ النّظرِ في الفئـاتِ الممنوعـةِ مـن الصّـرفِ وبيـانِ خصوصيّةِ كلِّ فئةٍ، ودراسةِ أقوالِ القدماءِ ومناقشتِها ومحاولةِ فهمِها للكشفِ عـن غـوامضِ الظّاهرةِ، وفي إثباتِ حقيقةِ المنعِ من الصّرفِ وهو منعٌ من التّنوينِ فقط لا من التّنوينِ والجـرِّ بالكسرةِ كما هو ذائعٌ، بدليلِ تعريفِه بالأداةِ أو بالإضافةِ، وتفسيرِ منع صرفِ بعـضِ الأعـلامِ التي تمثّلُ استثناءً في أحوالِ الكلامِ، فالأصلُ أنّ الصّفاتِ والأسماءَ مصروفةٌ فلـمَ مُنِـع وزنُ أفْعَل والأسماءُ الثّلاثيّةُ ساكنةُ الوسطِ مثلاً؟ وكذلك في تفسيرِ الضّرورةِ في صرفِ الممنوع من الصّرفِ إذ كان فيها عودةٌ للأصلِ !!

وقد كثرت الكتبُ والأبحاثُ في الممنوعِ من الصّرفِ فإن لم تكنْ صراحةً في العنوانِ فقـد تضمّنتْ بحثًا كفصلٍ من فصولِ الكتابِ، ومن الدّراساتِ السّابقةِ في موضوعِ الرّسـالةِ التـي عدتُ إليها سواء أكانت كتبًا أم أبحاثًا تحت عنوانِ الممنوع من الصّرفِ :

١.كتابُ أبي إسحاق الزّجاج (ت:٣١١هـ) بعنوان ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ الـذي تنـاولَ عللَ المنعِ من الصّرفِ كاملةً وأضافَ أبوابًا أخرى عليها نحو التّسميّةِ بحروفِ الهجاءِ وفواتحِ السّورِ.

٢. إميل بديع يعقوب في كتابِه "الممنوعُ من الصّرفِ بين مذاهب النّحاةِ والواقعِ اللغويِّ"، الذي تناول أيضًا الفئاتِ الممنوعة من الصّرفِ بشيءٍ من التّفصيلِ ومثّل عليها بما وردَ عن العـربِ في أشعارِهم، وردّ عللَ المنع من الصّرفِ إلى ما نطَقَه العربُ إذ كانـت العلّـةُ عنـده فـي الصّرفِ وعدمِه إلى "هكذا نطقت العرب".

٣.وكذلك عبد العزيز سفر في كتابه "الممنوعُ من الصّرفِ في اللغةِ العربيّةِ" الذي أصّلَ للظّاهرةِ وأقوالِ القدماءِ فيها فأطنبَ في مواضع كثيرةٍ لكنّه لم يخالف سابقَه منهجًا ولا رأيًا في بعضِ الأحيانِ .

٤.وشريف النّجّار في رسالتِه" موقفُ نحاةِ اليمنِ من الخلافاتِ النّحويّةِ من القرنِ السّادسِ حتّى القرنِ التّاسع " فقد ركّز على الخلافِ بين أهلِ البصرةِ والكوفةِ في الممنوعِ من الصّرفِ وذكَر حججَ كلا الفريقين وبيّن موقفَ نحاةِ اليمنِ منهما.

٥.فوزي حسن الشّايب في بحثه "منع الصّرف بين الاستعمال والتّقعيد النّحويّ" الذي أطّر للظّاهرةِ ابتداءً من الحديثِ عن الإعرابِ ثمّ تعريفِ الصّرفِ وعلاقتِه بالتّنوينِ والبناءِ وتناول بعضَ عللِه بشيءٍ من الإيجاز .

٦. حسين علي الحمد في رسالته "العجمةُ والمنعُ من الصّرفِ في القرآنِ الكريم" إذ اختصّت رسالتُه بعلّةٍ واحدةٍ من العللِ المانعةِ من الصّرفِ وبالقرآنِ الكريم .

٧. حكيم عبد النّبي في رسالته "صيغ منتهى الجموع في القرآن –إحصاء ومعجم-" وهي لا تزيد على أن تكون معجمًا لعلّةٍ من العللِ المانعةِ للصّرفِ في القرآنِ الكريم.

٨. محمّد العجل في رسالته "الممنوع من الصّرف في الحديث النّبويّ الشّريف صحيح البخاري نموذجًا" اختلفت عن سابقاتها في عيّنة البحث .

٩. صالح المذهان في رسالته "صرف الممنوع من الصّرف" الذي توصّل إلى نتيجةٍ تعارضُ ما توجّهت إليه الباحثةُ حين جعلَ صرفَ الممنوعِ من الصّرفِ لغةً من لغاتِ العربِ، ونفى أثر الضّرورةِ في صرفِ الممنوعِ في الشّعر.

ناهيك عن أمهاتِ الكتبِ التي فصّلت الحديثَ عن الممنوعِ من الصّرفِ، فأغلبُ كتبِ النّحوِ قديمةً وحديثةً تناولت الموضوعَ لتفرّدِه بوصفِه ظاهرةً من ظواهرِ اللغةِ.

وما يميّز دراستي عن سالفاتها أنّها ستعرضُ الفئات الممنوعةَ من الصّرفِ وأبرزَ أقوالِ القدماءِ فيها، وتفسيراتِ المحدثين لها حتى تصلَ إلى نتيجةٍ مقنعةٍ في العللِ المانعةِ من الصّرفِ. وما يسوّغُ قيامَ الدّراسةِ سعتُها وانفتاحُها دون تخصيصِها في عيّنةٍ محدّدةٍ ،إذ ليس المقصودُ منها الإحصاءَ وعملَ الملحقات، وإنّما تهدفُ إلى المناقشةِ والتّفسيرِ لتراوح التّفسيراتِ والتّأويلاتِ مع كثرةِ القراءةِ والتّفكير، لا سيّما أثر السّياقِ والدّلالةِ في الصّرفِ ومنعِه، وكذلك في حقيقتِه.

أمّا الصّعوباتُ التي تحدّت البحثَ فقد تمثلت في تشعّبِ مادّةِ البحثِ وطول هذا الباب من أبواب اللغة تحديدًا، بالإضافةِ إلى تكرارِ ما كُتِب في هذا البابِ والميلِ إلى إحصاءِ الشّواهدِ

الممنوعةِ من الصّرفِ في القرآنِ الكريمِ والحديثِ النّبويِّ الشّريفِ (كما في بحث محمد العجل) والشّعرِ دون فتحِ الأفقِ للدّارسين في التّأمّلِ والتّبصرِ والمناقشةِ والتّحليلِ، فقــد مــال أغلــبُ المحدثين فيه إلى أنّ الأمرَ عائدٌ إلى السّماع متجاهلين أنّ البابَ متعدّدُ العللِ ولكلّ علّةٍ خاصيّةٌ تميّزُها عن غيرِها، والباحثةُ لا تزعمُ أنّها قد حققت ما انتقدَت إلا أنّها قد اجتهدت فــي النّظــر فيها وتجنّبًا للتّكرارِ لم تدخلْ في تفاصيلَ كثيرةٍ .

وقد اتّبعت الباحثةُ المنهجَ الوصفيَّ التّحليليَّ التّفسيريَّ ؛ إذ تناولــت الاخــتلافَ فــي أصــلِ الظّاهرةِ من حيثُ الإعرابُ والبناءُ وأقوالُ النّحاةِ: قدماءً ومحدثين مناقِشةً ومفسّرةً في بعــضِ الأحيانِ ومرجّحةً أحدَها على الآخرِ في أحيانٍ أخرى، والتزمت التّرتيبَ التّاريخيَّ في بعــضِ المواضعِ، واضطرّت للخروجِ عنه بما يتناسبُ وحاجةِ البحثِ في مواضع أخــرى، وحاولــت الرّبطَ قدر المستطاعِ بين النّتائجِ والأسبابِ.

وعلى ذلك فقد تألّفت الدّراسةُ من مقدّمةٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ، تكوّن فيها الفصلُ الأوّلُ من مبحثين: تناولَ المبحثُ الأولُ في ثناياهُ معنى الإعرابِ والبنــاءِ وعلاقتَهمــا بــالممنوعِ مــن الصّرفِ من وجهةِ نظرِ النّحاةِ ومن وجهةِ نظرِ الباحثةِ، وتناولَ المبحثُ الثاني التّنوينَ: أصــلَه وأنواعَه ودلالتَه وخصائصَه. أمّا الفصلُ الثّاني فقد كان في صُلبِ العنوانِ وقد قُسِم إلى مبحثين أيضًا: المبحثِ الأوّل: عن حدّ الصّرفِ ومنعِه، وعن حكمِ الممنوعِ من الصّــرفِ، والمبحــثِ الثّاني: تَطرّقَ للعللِ المانعةِ من الصّرفِ والثّقل،أمّا الفصلُ الثّالث فقد تناولَ مسائلَ على بعضِ هذه العللِ وكذلك القول في حكم الضّرورةِ وأثرها في صرفِ ما لا ينصرفُ .

وأخيرًا فإنّي أرجو من المولى أن أكونَ قد أصبتُ فيما اخترتُ وفيمــا أســديتُ مــن آراءٍ، فالكمالُ للهِ وحدَه، وعزائي أنّي قد اجتهدتُ، وللمجتهدِ إن أصابَ أجران وإن أخطأ أجرٌ واحــدٌ، لذلك فما كان من خيرٍ فمن اللهِ وحدَه، وما كان من خطأ أو زللٍ أو نسيانٍ فمنّي ومن الشّيطانِ، ولا أنسى أن أتوجّه بخالصِ الشّكرِ والامتنانِ إلى الدّكتورِ جعفر عبابنة الذي أضــاء الطّريــق فكان خير مرشدٍ، فجزاه الله عنّي الخيرَ كلَّه، وكذلك أتقدّمُ بخالصِ الشّكرِ للأساتذة الكرام الذين تفضّلوا عليّ بقبولِ المناقشةِ، والحمدُ للهِ الذي أعانَ.

والله من وراء القصد

الفصل الأوّل

الإعراب والبناء

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الإعرابُ والبناءُ

إنّ الدّارس لباب الممنوع من الصّرف متعرّضٌ _ دون أدنى شكّ_ للباب الأمّ الذي يضمّ الحديث عنه ألا وهو باب الإعراب و البناء ، وهو بابٌ تناولتْه كتبُ النّحو قديمها و حديثها، رغم اختلاف الصّيغةِ (المُصْطَلح) المستخدمة في كلّ كتاب. فالمعلوم لدينا أنّ النّحاة الأُول لم يضعوا لأبوابِ النّحوِ المصطلحات التي ذاعت وشاعت في عصورٍ متأخّرة. وأنّ هذه المصطلحات قد ظهرت في عصورٍ لاحقة لعصرهم، وبناءً على ذلك فقد لا نجد في كتب النّحو الأصول ما يسمّى إعراباً أو بناءً .

يقول المستشرق الألمانيّ برجستراسر:"إنّ الإعراب ساميّ الأصل تشترك فيه اللغة الأكديّة وفي بعضه الحبشيّة ونجد آثارًا منها في غيرها أيضًا، غير أنّ العربيّة ابتدعت شيئين:الأوّل:إعراب الخبر والمضاف،وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها، والثاني: عدم الانصراف في بعض الأسماء، وتنفرد بذلك عن غيرها".[1] وهذه إشارة منه إلى أنّ الأصل هو الإعراب وأنّ العربيّة امتازت عن أخواتها بهذه الظّاهرة –ظاهرة المنع من الصّرف- ذاهبًا إلى حداثتها بدليل أنّ أغلب ما منع صرفه يعود إلى الأصل -وهو الصّرف- في الشّعر، والشّعر كثيرًا ما يحافظ على القديم بخلاف الحديث.[2]

ومن الأدلّة المنقولة عن القدماء على أنّ العربيّة معربة قول ابن قتيبة الذي أفصح عن رأيه في هذه المسألة قائلاً : " ولها الإعرابُ الذي جعلَه اللهُ وشياً لكلامها، وحِلْيَة لنظامها، وفارقاً في بعضِ الأحوالِ بين الكلامينِ المُتكافئين، والمعنيينِ المختلفين..." [3]

ويجدرُ بنا قبل البدء بموضوع بحثنا أن نعود إلى بعض كتب النّحو ونقف وقفةً قصيرةً على المقصود من الإعراب والبناء وعلاقتهما بـ (الممنوع من الصّرف) ولا أرى حاجةً ملحّة لعرض المعنى اللّغوي لمصطلحي الإعراب والبناء، فما يهمّني في هذا المقام هو المعنى الاصطلاحيّ لهذا الباب بشكلٍ عام .

لقد ورد هذا الباب عند سيبويه (ت:١٨٠هـ) تحت عنوان (باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة) إذ قال مشيراً إلى الإعراب والبناء : " وهي تجري على ثمانيةِ مجارٍ: على النّصبِ والجرِّ والرّفعِ والجَزْمِ، والفَتْحِ والضّمِّ والكسْرِ والوقفِ" [1]

[1] برجستراسر،التّطوّر النّحوي للغة العربيّة، ص١١٦
[2] المرجع نفسه، ص١١٨
[3] ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ص٧٥ص٧٦

وفي كلامه هذا إشارةٌ إلى الفرق بين الإعراب والبناء في (النّصْبِ والفَتْح) (الرّفع والضّم) و (الجرّ والكسر) و(الجزم والوقفِ) "فالرّفعُ والجرُّ والنّصْبُ والجزمُ لحروفِ الإعرابِ" وهذه الأحوال بلا شكّ تلزم قسمين من أقسام الكلام : الاسم ، والفعل بزمنه المضارع تحديداً، وتلزمُ آخر الكلام بوصفها أثراً لعاملٍ ما تسبّب في ثبوتها . وأنّ الفتح والضّم والكسر والوقف هي حركات لا تنفكّ ملازمةً لآخر الكلم دون وجود عاملٍ معيّن بل لطبيعة الكلم الذي تدخل عليه .

يقول السّيرافي (ت: ٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه : " أمّا قوله (مجاري) فإنّما أراد به الحركاتِ، حركاتِ أواخر الكلم" وقد سُمّيت الحركاتُ مجاري؛ لانتقالها في أواخر الكلم،[٢]حسب اختلاف العامل فيها أو حسب طبيعة الكلمة، إذ إنّ أواخرَ الكلم هنّ مواضع التّغيّر.

وقد فرّق سيبويه بين المبني الذي لا يزول، والمعرب الذي يزول وتدخله الحركات الأربع.[٣] ومن المنطق أن يهتمّ النّحاة بالمتغيّر(المُعْربِ) أكثر من الثابت (المَبنِي) ، فالأول مبعث الاهتمام فيه يكمن في السّبب الذي كان وراء تغيّر الحركة وقد يكون ذلك السببُ داخليًّا أو خارجيًّا ، أمّا ثابت الحركة فلا يغيّر العامل حركته، بل يلزم حالاً واحدةً والسّبب _والله أعلم_ يعود إلى طبيعة الكلمة وشبهها بالحرف من ناحية ، وسمات خاصّة في الكلمة من ناحية أخرى .

أمّا الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ) فقال : " والاسمُ المعربُ ما اختلفَ آخرُه باختلافِ العواملِ لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ أو محلاً " [٤] ويظهرُ من هذا الكلام أنّ الاسم المُعربَ قد يُعْرَبُ بالحركة مباشرة إن كان مفرداً صحيحاً أو مجموعًا جمع مؤنّث سالمًا، أو بالحرف إن كان قد دلّ على غير واحدٍ نحو: المُثنّى ، وجمع المذكّر السّالم ، أو إن كان من الأسماء السّتة، أو محلاً إن انتهى بحرفٍ تقدّر عليهِ الحركة نحو : الكلم المنتهي بحرفٍ من حروفِ العلّةِ .

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١/ص١٣
[٢] السّيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج١/ص٦٣ ص٦٤
[٣] انظر: المصدر نفسه، ج١/ص٦٤
[٤] الزّمخشري ، المفصّل في علم العربيّة ، ص٢٧

فالإعرابُ تغيّرٌ في العلامةِ الإعرابيّة وما أوْجَدَ هذا التّغيّرَ هو العاملُ ، وأنّ هذا التّغيّر رمزٌ لمعانٍ عديدة منها الفاعليّة والمفعوليّة.[1] أمّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السّكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل [2].

والاسمُ المعربُ يقع تحت نوعين اثنين : اسم منصرف مستوفٍ للحركات الإعرابيّة الثلاث وللتّنوين وهو اسم متمكّن، واسم " يُختزلُ عنه الجرُّ والتّنوينُ لشبه الفعلِ ويُحرّك بالفتحِ في موضعِ الجرّ كأحمدَ ومروانَ "[3] ويسمّى غير المنصرف أو الممنوع من الصّرف .

لقد أعاد ابن الدّهّان (ت:٥٦٩هـ) تغيّرَ العلامةِ في الكلام المُعربِ إلى عدم مشابهة الحرف معنىً ولا لفظاً ولا موقعاً وجعله على ضربين : تامّ التّمكّن؛ لابتعاده عن شبه الفعل، وناقص التّمكّن، لمشابهته الفعل.[4] إذًا فأمرُ التّمكّن ونقصانه متعلّقٌ بشبه الآخَرِ سواء أوقَعَ من وراء الشّبه لبسٌ أم لم يقع.

لكن إذا كان الإعرابُ خاصّاً بتوارد أربع حركات على أواخر الكلم، فما تفسيرنا لوجود أسماء معربة لا تظهر على آخرها إلاّ حركتان كما في جمع المؤنّث السّالم الذي يرفع وعلامة رفعه الضّم وينصب ويجرّ وعلامة نصبه وجرّه الكسر!!! وكذلك ما يسمّى ممنوعاً من الصّرف فهو يرفع بعلامة الضّم وينصب ويجرّ بعلامة الفتح !!! لذلك إن استقام التّعبير الذي سأستخدمه أين اختزلت الحركتان الثانية والثالثة الخاصتان بالموقعين الإعرابيين النّصب والجرّ؟ ولِمَ اختزلتا ؟ وهل يبقى الاسمُ المعربُ بعد اختزالِ حركتي النّصبِ و الجرِّ مُعرباً أم ينتقلُ من الإعرابِ إلى البناءِ ؟

وإن أجمعنا على أنّه سيصبحُ مبنيًّا فهل سيكونُ مبنيًّا بناءً تامًّا (كليًّا) أيّ لازمًا لحركةٍ واحدةٍ أم إنّه مبنيٌّ بناءً جزئيًّا كما في جمع المؤنّث السّالم والممنوع من الصّرف على اعتبار بنائِهما؟

---

[1] انظر : عباس حسن ، النّحو الوافي ، ج١/ص٧٢_ص٧٥
[2] ابن جنّي ، الخصائص ، ج١/ص٣٧
[3] انظر : ابن جنّي، الخصائص،ج١/ص٣٧
[4] ابن الدّهّان ، الفصول في العربيّة ، ص٢

لقد ذهب بعضهم إلى أنّ الإعراب بحركتين دون باقي الحركات إن هو إلاّ حالة وسطى بين الإعراب والبناء, بل قد يرجّحون انتقال الاسم إلى البناء [1] ، ولكنّ مثل هذا الاسم عند جمهور العلماء يبقى معرباً جارياً.[2]

وبذلك نصلُ إلى أنّ العدم هو أصل الأشياء قياساً على أنّ النّكرة أصل المعرفة. فانعدام الحركة هو أصل وجودها، لكن إذا ما استقرينا كتب القدماء التي نقلت كلام العرب الأقحاح وجدنا أنّ اللغة معربة دون أدنى شكّ،[3] وأنّ امتناع الحركة أو حركة الموقع الإعرابي الثالث تحديداً الخاص بالجرّ لا علاقة له أبداً بالبناء سواءٌ أكان بمعناه الكلّيّ أم الجزئيّ، والدّليل أنّنا في إعراب الاسم الممنوع من الصّرف أو المجموع جمع مؤنّثٍ سالمًا ، لانقول فيهما : مبنيّ على الفتح أو على الكسر، بل نقول: مجرور بعلامة نابت مناب العلامة الأصليّة الخاصّة بالموقع الإعرابي.

وأحسبُ أنّ سببَ تغيّرِ حركةِ الموقع الإعرابيِّ ليس الهدفُ منه تغييرَ الموقع بل إنّ الموقعَ معروفٌ ما ينبغي أن يشغلَه أو يدلَّ عليه ، ولكنّ الهدفَ الحقيقيَّ هو مناسبةُ موسيقى الكلام وما ترتاح له الآذانُ . وعلى ذلك فعلّة تغيّر الحركة مع ثبات الوظيفة المخصّصة للموقع الإعرابي أعيدها _ بعلم الله _ إلى عللٍ صوتيّةٍ هدفها التّناسق والتّناغم بين الحركات للحفاظ على موسيقى الكلام على الأغلبِ دونَ نقضٍ للعلّة النّحويّة وأثرها. فالفتحةُ في موضع الجرّ حركةُ إعرابٍ وليست حركة بناءٍ ؛ لأنّ البناءَ لا يوجد في شيءٍ من الأسماء إلاّ لمشابهتها الحرف،[4] أو الفعل الماضي المبني للمعلوم أو المبني للمجهول أوفعل الأمر.

ونُؤيّدُ ما ذهبتُ إليه إشارةٌ وردت في كتاب الإعراب والبناء[5] من أنّه ليس شرطاً أن يكون للإعراب معنىً دلاليٌّ، فليس الغرضُ منه في كلّ الأحوال إيصالَ المعنى فلربّما جاءت الحركة بدلالاتٍ جديدةٍ لا تُفهمُ إلاّ من سياقِ الكلامِ ، بل قد يكون الغرضُ من الإعرابِ تركيبيًّا شكليًّا جماليًّا، وقد خُصّ هذا الأمر تحديداً في الشّعر، فإنّ غرضَ الحركات الإعرابيّة أمنُ اللّبس في المعنى في بعض الأحيان، فإذا ما أُمِنَ هذا اللّبسُ، فإنّ الوظيفة الآتية هي حفظُ

---

[1] يوسف ربابعة ، ظاهرة البناء في النّحو العربي، ص٢، ص١١٠
[2] شريف النّجّار، موقف نحاة اليمن من الخلافات النّحوية ، ص٣٠
[3] انظر: فاضل السّامرّائي، ابن جنّي النّحوي، ص٣٠٢
[4] انظر: أبو علي الفارسي, المسائل العسكريّات، ص١٣٣
[5] جميل علوش،الإعراب والبناء،ص٤٩

الإيقاعِ الموسيقيِّ في اللّغةِ.[1] وكذلك فإنّ نيابة حركةٍ عن حركةٍ إن هي إلاّ من بابِ المخالفةِ الصّوتيّةِ[2] التي تصبُّ فيما ذهبنا إليه في تفسير غياب الحركة, ونيابة غيرها عنها .

أقسام الاسم المعرب:

حريّ بنا بعد الذي عرضنا أن نُفصّل الكلام في الاسم المعرب، وأنّه يقع في قسمين اثنين: منصرف وغير منصرف، وأنّ هذين القسمين يندرج منهما قسمان آخران من حيث الظّهورُ والتّقديرُ، وهما: الإعراب بحركة ظاهرة، والإعراب بحركة مقدّرة. والإعراب بالحركة الظّاهرة لا خلاف فيه في المنصرف وغير المنصرف ، أمّا الإعراب بالحركات المقدّرة فقد كان فيه وجهة نظر، خاصّة مع الأسماء المعربة بحركتين دون الثّالثة: كالممنوع من الصّرف، فإنّ كلمات مثل: (مُوسَى) علماً و (حُبْلَى) صفة تنتهيان بحرفٍ يتعذّرُ ظهورُ الحركةِ عليه، ولكنّ المعلومَ أيضاً أنّ الممنوع من الصّرف نابت فيه الفتحةُ عن الكسرةِ في حالةِ الإعرابِ الظّاهر، فهل تنوبُ عنها أيضًا في حالة الإعراب المقدّر؟

لقد كان في هذه المسألةِ رأيان: أحدُهما عاملَهما معاملة الإعرابِ الظّاهر، إذ قُدّرت الضّمّةُ في حالةِ الرّفع، والفتحة في حالتي النّصب والجرّ على اعتبار امتناعهما من الصّرفِ، ولم تقدّر فيهما الكسرة؛ لعدم دخولها أصلاً في الإعراب الظّاهر،فنقولُ في إعرابهما في حالة الجرّ مثلاً جرّ بالفتحة المقدّرةِ عوضًا عن الكسرة المقدّرة التي منع من ظهورها التّعذّر، والآخر: قضى بتقديرها "لأنّها إنّما استثقلت فيما لا ينصرف" ولا ثقل مع التّقدير.[3]

وقد خالف بعضهم ما اتّفق عليه جمهور أهل اللغة من أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وأنّ البناء فرعٌ عليه.وذهب إلى أنّ نظام الأسماء في العربيّة يقعُ على التّرتيب الآتي :

١. الاسم المبني .
٢. الاسم المعرب غير المنصرف .
٣. الاسم المعرب المنصرف .

---
[1] انظر: المرجع السّابق ، ص٤٩،ص٥٠،ص٥١
[2] انظر: ابن جنّي ، كتاب خاص في النحو اللمع في اللغة العربيّة ، ص٢٧
[3] الحطّاب ، الكواكب الدّرّيّة ، ج١/ص٥٦

وهو يعني بتقسيمِه السّالفِ أنّ البناءَ أصلٌ في النّظام اللّغويّ للعربيّةِ ، فهو أصلٌ في الحـــروفِ فرعٌ في الأسماءِ والأفعالِ، والإعرابُ أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعالِ وبعــضِ الأســماء.[1] ولزوم الآخر حالة واحدة من سكونٍ أو حركةٍ لغير عاملٍ في الاسم المبنيِّ إن هــو إلاّ نتيجــةٌ لأسبابٍ موجبة لبناء الاسم، نحو: تضمّن الاسم معنى الحرف، أو مشــابهة الاســم للحــرف، ووقوعه موقع الفعل المبني.[2]

وهناك سؤال يُلحُّ على الباحثِ المتدبِّرِ وقد حاولتْ الباحثةُ جاهدةً الإجابة عنه:

هل نطقت العربُ كلامَها في بداية أمرها بناءً أم إعراباً؟

لقد أجاب الكفوي (ت:١٠٩٤هــ) عن هذا السؤال فقال:"بل هكذا نطقتْ بهِ في أوّلِ وهلــةٍ" ويَقصدُ الإعرابَ ثمّ أتبع قائلاً: " إذا عَرَفْتَ هذا فنقولُ: الإعرابُ في الاستحقاقِ داخــلٌ علــى الكلامِ لما توجبُه مرتبةُ كلٍّ واحدٍ منهُما في المعقولِ" [3]

والواضحُ من كلامه أنّ الإعرابَ عنده لفظٌ لا معنى بخلاف ما ذهبت الباحثة إليــه مــن أنّ وظائفَ الإعرابِ تَجْمَعُ بين الصّوتِ والمعنى ،فالظّاهرُ هنا أنّــه يقصــدُ بــالإعرابِ العلامــة الإعرابيّة فقط بدليل قوله: "لِما توجِبُه مرتبةُ كلّ واحد منهما" أيّ مقتضى العامل .

وإذا تابعنا ابن جني (ت:٣٩٢هــ) في كلامه عن الرّبط بين الإعراب والمعنى، وجدنا أنّ الكلمة كلّما استغنت عن تحوّلات المعنى باختلاف المواقع، استغنت عن الحركــة الإعرابيّــة، واتّجهت نحو حركتين ثمّ واحدة؛ لما لقوّتها الدّلاليّة ما يُغنيها عن الحركة. [4] ولعلّه أصاب بمــا قال لكنّ ما قاله ليس مطّردًا في ألفاظ اللّغة كلّها بدليل أنّ بعض الكلمات لا تُستعملُ إلاّ أعلامًا ورغم ذلك فإنّها تتحرّكُ بالحركاتِ الثّلاثِ دون تأثيرٍ لمعناها المعروفِ والمتداولِ بين الخَلْــقِ. ما يعني أنّ الحركة ليست متعلّقةً بالمعنى مطلقًا بل تتأثر بالتّركيب الصّوتي للكلمــة العربيّــة. وهو بذلك يتّجه بالاسم الفاقد للحركة الثّالثة* نحو البناء، و يخالف رأي الباحثة التي تــرى أنّ اختزال الحركة لا يعني فقدانها لعلّةٍ إعرابيّةٍ أبداً، بل لعلّــة صــوتيّة ســتحاول إثباتهــا فــي موضعها.

[1] انظر: جعفر دك الباب ، النظريات اللغوية الحديثة ،ص ص ١٢٩،١٣٠
[2] أبو البقاء الكفوي، الكليات ، ص٢٤١
[3] الكفوي، الكلّيّات، ص ص ١٤٣، ١٤٤
[4] انظر : يوسف ربابعة، ظاهرة البناء في النّحو العربي، ص٩
* الحركة الثالثة مصطلح استخدمته الباحثة وتقصد به الكسرة في الممنوع من الصّرف ، والفتحة في جمع المؤنّث السالم، فهما مقتصران على حركتين فقط .

ولقد ذهب ربابعة إلى أنّ البناء في الأسماء فرعٌ لا أصلٌ[1] يقصد أنّ الكلمة الممنوعة من الصّرف أو المجموعة جمع مؤنث سالمًا تصبح مبنيّة على حركتين فقط، لكنّ الباحثة لا ترى في اختفاء الحركة الثالثة بناءً،ويؤيّد ما ذهبت إليه قول السّكاكي (ت:٦٢٦هـ) الذي صرّح فيه أنّ الصّرف في الأسماء أصل، وأنّ البناء في غير الأسماء أصل.[2] لذا فلا يمكن أن نسمي اختفاء الحركة بناءً للاسم .

ولتأكيد فكرةِ الاختزالِ في البحث فقد ورد عند الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ) قولٌ ذكر فيه أنّ نوعاً من أنواع الاسم المُعربِ تُختزلُ عنه الحركةُ الأخيرةُ من الحركاتِ الإعرابيّةِ المعهودةِ وهي الكسرةُ وكذلك التّنوين، وفي قولٍ آخرَ استشهدت به أكّد أنّ حرمان الاسم من الكسرة في حالة الجر لا يخرجه من إطار الإعراب " ... ويُسمّى غير المنصرف واسم المتمكّن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأمكن" [3] وهو بذلك يعني أنّ الاسم لم يخرج من دائرة التّمكّن الخاصّة بالاسم المُعرب بل إنّه يقلّ درجةً أو معياراً من معاييرِ التّمكّنِ التي اتّفقَ عليها النّحاةُ بعد الاستقراءِ.

وقد عدّ فوزي الشّايب اختزالَ الحركةِ الثالثةِ من الاسم المُعْربِ الممنوع من الصّرفِ نقصًا،[4] والباحثة لا توافقه في التّسمية؛ لأنّه ليس ناقصاً بالفعل، فمحلّه مشغولٌ بحركةٍ أخرى نابت مناب الحركةِ الأصليّةِ ، وتؤكّد وجودَها وتُعرّضُ بسببِ غيابها الذي أحسب أنّه نوعٌ من المخالفة المقصودة هدفه الحفاظُ على موسيقى الكلامِ. نحو قول مالك بن حريم الهمدانيّ:

فإنْ يكُ شابَ الرّأسُ منّي فإنّني أَبَيْتُ على نفسي مناقبَ أربعا[5]

وقول سُعدى بنتُ الشّمردلِ:

فلَتَبكِ أسعَدَ فتيةٌ بسباسِبٍ أقوَوا وأصبَحَ زادُهمُ يُتَمزّعُ [6]

إذ مُنِعت (مناقِبُ) من الصّرفِ؛ لأنّها جمعٌ لا نظير له في الآحاد من جهةٍ، وليستقيمَ الوزنُ والكلامِ من جهةٍ أخرى. في حينِ صُرِف ما حقّه المنع من الصّرف للغرضِ نفسِه كما

[1] انظر : المرجع نفسه، ص١٩، إنّ للبناء في رسالته معنى خاصًّا، فهو لا يقصد المعنى المتداول بين أهل اللغة، بل قصد إلى معنى جديد وهو اجتماع حالتي النّصب والجر بحركة واحدة نحو: الممنوع من الصرف، وجمع المؤنّث السّالم في الحركات، والمثنى وجمع المذكّر السّالم بالحروف .
[2] السّكاكي، مفتاح العلوم ، ص ص ٢١٩، ٢٢٣
[3] الخوارزمي ، شرح المفصّل ، ص ٢٠٩
[4] فوزي الشّايب، منع الصّرف بين الاستعمال والتّقعيد اللّغوي، ص ٦٩٤
[5] الأصمعيّات،ص ٦٤
[6] المصدر نفسه،ص ١٠٢

في(سَباسِبٍ) إذ إنّ صوتَ التّنوينِ يعكسُ مشاعرَ الحسرةِ والألمِ فصُرِفت الكلمةُ للحفاظِ على نبرةِ الحزنِ .

وأخالفُ من ذهبَ إلى أنّ العربَ في طورٍ من أطوارِ استعمالهم اللّغة لم يكونوا يفرّقون بين اسمٍ وآخرَ من حيثُ الصّرفُ والمنعُ من الصّرف، وأنّ التّفريق بين هذين النّوعين جاء في مرحلةٌ متأخّرةٌ.[1]

لكنّ هذا الكلامَ مخالفٌ لما هو متعارفٌ عليهِ من أنّ النّحاةَ العربَ قد استقروا كلام العرب الأقحاح وقعّدوا له، فما اتّسق من كلامهم تحت نمطٍ واحد فهو المطّرد الشّائع الغالب على ألسنتهم، وما ندر وقلّ فهو الشّاذّ الذي لا يقاس عليه.

إنّ الإعرابَ لا ينفصلُ عن تعبير التّعريفِ والتّنكيرِ، وهذا ما أكّد عليه فليش حين ذكر أنّ للاسم المفرد في العربيّة إعرابين: قديمًا موروثًا قصد فيه أن يكون ثلاثيّ الإعراب (Triptote) وإعرابًا آخر خاصًّا باللغة العربيّة ثنائيًّا (diptote) .وبيّن أنّ الإعراب بحركتين أقلُّ شيوعًا من الإعراب بحركاتٍ ثلاثٍ، وأنّ بعض الأسماءِ العربيّةِ والأسماءِ الأعجميّةِ بشكلٍ عامٍّ ينطبقُ عليها هذا النّوعُ من الإعرابِ الثّنائيِّ وقد أرجعَ ذلك للسّماع في بعض الأسماءِ، واقترحَ أن تُحفَظَ ولا يقاس عليها .[2] قد يكون الحفظ وعدم القياس حلًا من الحلول المقترحة لبعض أبواب الممنوع من الصّرف وليس لجميع أبوابه.

وتجدرُ بنا الإشارةُ هنا إلى أنّ الإعراب الثاني - أقصدُ الإعرابَ بالنّيابةِ - لا يعمُّ اللّغة بأحوالِها المختلفةِ، فهو لا يتّضحُ إلاّ في (جمع المذكّرِ السّالم ، والمثنّى ، وجمع المؤنّثِ السّالمِ، والممنوع من الصّرفِ، وفي صيغة من صيغ جموع الكثرةِ كمفاعل ومفاعيل الخاصّةِ بجمعِ التّكسيرِ التي تندرجُ تحت الممنوع من الصّرف بوصفها شكلاً من أشكاله).

وهنا تتأرجحُ أقوالُ المفسّرينَ الباحثينَ ؛ فبعضُهم يرى أنّ نظامَ الإعرابِ الثّلاثيّ قديمٌ، والثّاني مستحدثٌ، وبعضُهم الآخر يرى أنّ الأصلَ في نظامِ الإعرابِ القديم أنّه بدأ ثنائيًّا تتألّف فيه الكلمةُ من حرفين، ومن ثمّ تطوّر ليصبح ثلاثيًّا.

---

[1] انظر: حسين الحمد، العجمة والمنع من الصرف: ص ١٠٢
[2] هنري فليش، العربيّة الفصحى ، ص٦٠ ، ٦١ ،٦٢

لقد عدّ (يوشمانوف) الأسماءَ الممنوعة من الصّرفِ صيغًا متبقيةً مــن النّظــامِ الإعرابــيّ القواعديّ القديم، على اعتبار أنّ النّظام القواعديّ ثنائيّ الإعراب أصلاً. [1] ولكنّي أحسب أنّه قد تناوله فقط من ناحية فقدانِه للأداةِ الخاصّةِ بالتّنكيرِ عنده وهي التّنوينُ. فهــو يــرى أنّ الاســمَ الممنوعَ من الصّرفِ سابقًا لم يكن بحاجةٍ إلى الأداةِ؛ لأنّها جزءٌ من النّظامِ القواعديِّ المتغيّــرِ للاسم.[2] ولم يُشِر إلى ثنائيّة الحركة فيه أو ثلاثيّتها .

وذهب محمود فهمي حجازي إلى رأيٍ منافٍ من أنّ الإعراب على هذا النّحوِ الثّلاثيِّ فــي العربيّة امتدادٌ للغاتِ السّاميّةِ الأولى.[3] وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ الأصلَ في النّظامِ الإعرابــيّ هو التّطوّرُ التّصاعديُّ أيّ البدءُ بحركةٍ فحركتين فثلاثِ حركات. وقد نقل أحمد يــاقوت عــن أستاذه حسن عون رأيًا مفاده أنّ الإعراب لم يأت دفعةً واحــدةً بــل بالتّــدريج تَبَعًــا للرّقــي الاجتماعيّ والحضاريّ، فالمعروفُ أنّ اللّغة بعد أن تتجاوزَ مرحلــة الطّفولــةِ يبــدأ العقــل بالتّصرّف فيها من حيثُ الاشتقاقُ والنّحتُ والتّصريفُ. وبذلك فقد جُعِل مرحلة مــن مراحــل الرّقي ومظاهره رقيّ الحركة الواحدة إلى حركتين، وقد كانت أمثلته المؤيّدة لرأيه غير مقنعــةٍ البتّة.[4]

أمّا الباحثة فترى أنّ الأصل في النّظام القواعديّ أن يكون ثلاثيًّا بدليل أنّ بعض النّحاة فــي مسألة المنع من الصّرف تحديدًا كانوا يَرَوْن أنّ صرف الممنوع من الصّــرف مــن أحســن الضّرورات، لأنّهم وجدوا فيه عودةً للأصل. [5] ولأنّ الضّرورةَ تُجبرُهم على ذلك وتغلبُ على الخفّة.

والإعرابُ عند الجليس النّحويّ (ت:٤٩٠هــ) صنفان: صــحيحٌ ظــاهرٌ، ومعتــلٌّ مقــدّرٌ، والصّحيح ضربان : مصروفٌ و غيرُ مصروفٍ،وقد جعلَ من أنواع الحركاتِ حركة إعــرابٍ تُشبهُ حركة البناءِ وهي حركة ما لا ينصرف .[6]

---

[1] غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التّعريف والتّنكير،ص ٢١٢
[2] المرجع نفسه، الصّفحة نفسها
[3] محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربيّة مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية،ص ١٤٤
[4] انظر : أحمد ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقاته في القرآن الكريم ، ص٣،ص١٠،ص١١
[5] انظر: ابن هشام ، مقالات هامة لابن هشام في اللغة والأدب والنحو والصرف،ص١٠٧
[6] الجليس النّحوي ، ثمار الصّناعة،ص٥٩،ص٦٠

ولعلّه قدّر في هذه الحركة الفتحة وهي عند إبراهيم مصطفى حركةُ بنـــاءٍ ، إذ نابـــت عـــن الكسرة في موضع المنع من الصّرف، مُفَسّرًا ذلك بأنّ الاسم عندما حُرِمَ من التّنوين أشبه فـــي حالة الجرّ المضاف إلى ياء المتكلّم الذي حُذِفت ياؤه. فأغفلوا الإعرابَ بالكسرة ولجـــؤوا إلـــى الفتح لأمن اللّبس مع الاسم المضافِ، فإذا أمنوه عادوا إلى إظهار الكسرة لبُعْدِ الشّبهِ بينهمـــا.[1] وكما أسلفتُ ليس أمنُ اللّبسِ إلاّ وجهًا من وجوهِ المسألةِ عند النّظر في المعنى.

[1] إبراهيم مصطفى ، إحياء النّحو، ص١١٢

المبحثُ الثاني : التّنوينُ

لا ينفكُّ الحديثُ عن الممنوعِ من الصّرفِ من الحديثِ عن التّنوين، فأصلُ المنعِ من الصّرف هو امتناعُ دخولِ التّنوينِ على بعض الأسماء ودخوله على بعضها الآخر، وهذا ما سبّب عند الباحثين هاجسًا كبيرًا فهم متّفقون على أنّ الاسمَ الممنوعَ من الصّرفِ ممنوعٌ في حقيقة الأمرِ من التّنوينِ في حال تعريفِه بالإضافةِ و(أل) أو عدم دخولِ التّعريفِ عليه قولةً واحدةً وذلك بوجود علّتين أو علّةٍ تقومُ مقام اثنتين . إلا أنّ دّارسَ هذا البابِ من أبواب اللّغةِ يجد أنّ بعض هذه الأسماء التي من المفترض ألا يدخل عليها التّنوين لوجود علّة مانعة، قد دخلها التّنوين وهي في حالة التّنكير فما هو متّفقٌ عليه حتّى بعد هذا التّأصيل أنّه لا يدخل أبدًا في حالة التّعريف بـ (أل).

وحتّى نُفَسِّر هذه الظّاهرة لا بدّ لنا أوّلاً من تأصيلٍ لمعنى التّنوين ،وأقسامه، والغرض منه ومدلولاته وسبب اختياره علامة للصّرف دون غيره.

يقول ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ) عن التّنوين " نونٌ خفيفةٌ لُقّبتْ بهذا اللّقبِ ليفصل بين النّونِ التي يُوقفُ عليها وبين هذه النّون " يقصد التّنوين ، وتابع أنّها غُنّةٌ في الخيشومِ لذلك " وجبَ أن يزدادَ التّنوينُ علامةً للانصرافِ " [1] ذلك لأنّها لا تجري في الفم كسائر الحروف.

وزادَ ابنُ جنّي (ت: ٣٩٢هـ) على ما ذكره الورّاق أنّ هذه النّونَ قد زيدَتْ " علامةً للصّرفِ"[2] وقد كان ابنُ يعيشَ (ت: ٦٤٣هـ) أكثرَ وضوحًا في تعريفه حين حدّد طبيعة الأسماء التي يلحَقُها التّنوينُ " التّنوينُ نونٌ تَلْحَقُ آخِرَ الاسمِ المُتَمَكِّن " " يُقَال نوّنت الكلمة تنويناً إذا ألحقتَها هذه النّونُ " [3] ويفرّق في هذا المعنى بين هذه النّونِ والنّون الأصليّة نحو: رَعْشَن وفَرْسَن، " ذلك أنّ التنوين ليس مُثبتًا في الكلمةِ إنّما هو تابعٌ للحركاتِ التّابعةِ بعد تمام الجزءِ جيء به لمعنى"[4] وهذا تصريحٌ منه يربطُ فيه بين الوظيفةِ الصّوتيّةِ والدّلاليّةِ للتّنوين.

---

[1] الورّاق ،علل النّحو، ص٢٢٠
[2] ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب، ص٤٨٩
[3] ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ج٩/ص٢٩
[4] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

أمّا الكفوي(ت:١٠٩٤هـ) فقد كان أكثرَهم دقةً في تعريفِ التّنوين إذ قال فيه: "حرفٌ ذو مخرجٍ يَثبتُ لفظًا لا خطًّا ، وإنّما سُمّي تنوينًا لأنّه حادثٌ بفعلِ المتكلّم " وله قوّةٌ ليست للنّون، لأنّ التّنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع إذ إنّه ثابتٌ في التّقطيع. وتابع أنّه متى ذكر التّنوين فإنّما يُراد منه الصّرف.[1]

وتابع المحدثون القدماء حين حدّدوا أنّ هذه النّونَ تصويتٌ في آخرِ الاسم.[2] وأنّ هذا التّصويتَ لا يلحقُ الاسمَ حين يكونُ على شيءٍ من الثّقلِ (أيّ الصّرف آنذاك)،[3] وأنّه في أصلِ وضعِه لاصقةٌ ذاتُ دلالاتٍ ووظائفَ عديدةٍ.[4] وهذا في مجال بحثنا جزءٌ وليس كلاًّ.

والباحثةُ ترى في معنى الانصرافِ الابتعادَ ؛أيّ ابتعاد الاسمِ عن مشابهةِ الحرفِ أو الفعلِ. فهو اسمٌ محضٌ إن تخلّص من شبهِ الحرفِ والفعلِ في المعنى أو في الوزن ، وإن أشبههما أصابَه شيءٌ من الثّقل وبذلك يكون التّنوينُ دليلاً على تمكّن الاسم من الاسميّة .

إنّ ما قلناه عن معنى التنوين يعيدنا إلى مسألةٍ أكبرَ من المعنى الاصطلاحيِّ للتّنوين، وهي قضيّةُ الاختلافِ في أصل التّنوين ! هل هو علامة للتنكير كما يذيع عند عدد من أهل اللغة، أم تراه علامة للتّعريف (وهذا ما توصّلوا إليه بعد العودة إلى اللّغات السّامية) ضَعُفَ معناها فيما بعدُ وأصبحت تدلّ على التّنكيرِ وكأنّما أصابها ما يصيبُ ألفاظ اللغة من رقيٍّ أو انحطاطٍ على اعتبار أنّ هذا التّطوّرَ كيفما كان شكلُه هو من نواميس اللّغة ؟

وإن كان الأمرُ كذلك فهل يقوى معنى التّعريفِ على معنى التّنكيرِ ليصلَ الأمرُ إلى ترجيح أحدِهما على الآخرِ، ويفقدُ أحدُهما إحدى حركاتِه نتيجةً لضعفِه؟

---

[1] الكفوي،الكليات، ص٢٩٢
[2] جهاوي،ظاهرة التنوين في اللغة العربية،ص١١
[3] الجراري،نحو التّيسير، ص١٢٠
[4] أشواق النجار، دلالة اللواصق التّصريفيّة في اللغة العربية،ص١٨٤،ص١٨٥

أصلُ التّنوين:

من اللّغويين الدّارسين للّغات السّاميّة من شكّك في أصل التّنوين ، واعتبر التّنوين الذي يعدّ علامة للتنكير عند بعضهم علامة للتعريف في أصل وضعها. فأصل التّنوين فيما نقل عنهم أنّه التّمييم ؛ أيّ انتهاء الاسم بميم للتعريف بدلاً من ابتكاره بـ (أل) التّعريف إلاّ أنّ هذه الأداة قد ضعف معناها واستبدل بها (أل) للدّلالة على التّعريف أو غيره من الدلالات التي لا فضل لذكرها في هذا البحث . ومن الضّعف الاستسلام لهذا الرّأي، لأنّه إن سلّمنا به فما تفسير وجود أعلامٍ لا تقبل دخول التّنوين عليها، فهل يعقل أن نطلق عليها وصف نكرة ؛ لأنّها لم تقبل التّنوين؟

يقول (برجستراسر) في وظيفة التّنوين : " التّنوين في الأصل أداة للتعريف، ثمّ ضَعُفَ معناه المتعارفُ عليهِ، فقام مقامَه الألفُ واللّامُ، فصار التّنوينُ بعد ذلك علامةً للتّنكيرِ، ذلك أنّه لو كان علامةً للتنكيرِ أصلاً لكان إلحاقُه ببعضِ الأعلامِ صعب الفهم" [1]

لكن أليس العلمُ معرفةً دون وجودِ أداةِ التّعريفِ (أل) ودون وجودِ التّنوين، ويكتفي بذاته للدّلالةِ على معنى التّعريف لدرجة أنّه يُعَدُّ من أعرفِ المعارف لا معرفةً فقط احتكامًا إلى دلالته على معيّن، وإلى الحال الذي يكون عليه المتكلّمُ و السّامعُ؟

لقد دعم فاضل السّامرّائيّ ما جاء به (برجستراسر) فقد وجد أنّ اللغة السّبئيّة واللهجات العربيّة الجنوبية كانت تستعمل النّون للتّعريف،وتضعها في آخر الكلمة المراد تعريفها . [2]

وإن كان هذا الكلام صحيحًا، فهو يعني بذلك أنّ التّمييم والتّنوين وهما أداتان تقعان آخر الكلمة تدلان على شيء واحد، ربّما قصد بها التّنبيه والإشارة ثمّ فقدت مكانها وشكلها لتصبح (أل) في بداية الكلمة، ويترتّب على هذا الكلام تعليل عدم القدرة على الجمع بين (أل) التّعريف والتّنوين في كلمة واحدة؛ لأنّها تمثل وجهين لعملة واحدة ألا وهو التّعريف.[3]

(أل) = التّنوين = التّعريف

---

[1] برجستراسر،التّطوّر النّحوي للغة العربيّة،ص١١٨ص١١٩ص١٢٠، وانظر:ظاهرة التّنوين في اللغة العربية،ص٩٣
[2] فاضل السّامرّائي ، معاني النّحو،ج٣/ص٢٩٧ ص٢٩٨،وانظر:نولدكه،اللغات السّاميّة،ص٢٦ ص٢٧
[3] إبراهيم السّامرّائي،النّحو العربي –نقد وبناء-، ص٢١١

ما من شكّ أنّ اللّاصقة (أل) أداةٌ مهمّةٌ من أدوات التّعريف في اللّغة العربيّة، بل إنّها الأداةُ الوحيدةُ القادرةُ على إخراج الاسم من حالة التّنكير التّام إلى حالة التّعريف التّام. وقد تميّزت اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات -نحو: (الأكاديّة ،والأوغاريتيّة، والحبشيّة) بتفرّدها في هذه الأداة. فمثلاً الأكاديّة يُعرفُ عنها أنّها تُلصِقُ أواخرَ الكلماتِ بميمٍ ،وهذه الميم ملصقةٌ لا لأنّها نكرة ولا معرفة . أمثلة:

كلبم ، وكلبم ، وكلبم ، فالميم في هذه الكلمات نظير التّنوين في العربيّة في جميع الأحوال الإعرابيّة (رفعًا، ونصبًا، وجرًّا).

كلبٌ ، وكلبًا ، وكلبٍ [1] أيّ أنها صوتٌ موسيقيٌّ لا محالة، لكن ما المعنى الذي تحمله هذه الميم؟ يبقى هذا سؤالاً محيّرًا لا يُردّ عليه دون دراسة خاصة لهذه اللغات.

إنّ أكثرَ الأعلامِ في اللّغاتِ المختلفة بشكلٍ عامٍ بغير علامةٍ للتّعريف ، وذلك نحو: الفرنسيّة، والإنجليزيّة، والألمانيّة وغيرها لأنّها معارف بذاتها وتعيينها لشخص معيّن، والتّنوين الذي يدخل الأعلام العربيّة لا يصحّ أن يكون للتّنكير [2] في جميع أحواله؛لأنّه من غير المعقول أن تتغيّرَ دلالةُ معيّنٍ لأنّه نُوّن إلاّ إن اقتضى السّياقُ ذلك.

ولرمضان عبد التّواب رأيٌ لطيفٌ حين جعل التّنوينَ في هذه الأعلام للدّلالة على الشّيوع النّسبيّ، مُفَسّراً ما ذهب إليه بزوالِ هذا التّنوين إذا وُصِفَ العلمُ بكلمةِ (ابن) على سبيل المثال، لأنّه يصبح أكثر تخصيصًا. [3] ورأيه مقنعٌ لا مراء فيه فالتّنوين فيه معنى الشّيوع والعموم في الدّلالة وإضافة هذا النّوع من الأسماء تصغّر دائرة شيوعه وعمومه.

ما يعني أنّه لم يأت بعدُ أوانُ الاطمئنانِ لمعنى التّنوين أو لحقيقة التّنوين. فلا يمكن أن نعممّ ونطلق العنان بقولنا: إنّ التّنوينَ علامةٌ للتّنكير ، لأنّه مما لا شكّ فيه أنّ العربيّة من سعتها وتعدّد دلالاتها ومعانيها قد أعطت الأداةَ الواحدة معانيَ متعددةً ، يفسّرها السّياقُ، وهنا إشارة أيضًا إلى أثر السّياق في فهم معنى الأداة.

[1] إسماعيل عمايرة، دراسات لغويّة مقارنة، ص١٦٠، ص١٦٢ ،يرى عمايرة أنّ الأكاديّة تخلو من أدوات التّعريف والتّنكير
[2] برجستراسر، التّطوّر النّحوي،ص١٢٠
[3] المرجع نفسه ،الصّفحة نفسها (في الحاشية)

أقسام التّنوين :

قسّم النّحاةُ التّنوينَ بناءً على استقرائِهم لكلامِ العربِ وما وجدوه مطّردًا و متواترًا في معنىً واحدٍ إلى أقسامٍ متعددةٍ، استطاعوا بهذه الأقسامِ أن يقيموا حلقة الوصل بين التّنوين والمعنى الذي يضفيه على السّياق، وهذا ما أودّ أن أؤكّده في هذه الرّسالة من الصّلة الوطيدة بين التّنوين والسّياق، وأثر السّياقِ في الكشف عن المعنى الذي يحمله التّنوين. فمن غير المقبول أن نجعلَ كلّ تنوينٍ يقعُ على العلمِ والصّفةِ خاصة الممنوعة من الصرف تنوين تنكير، بل إنّ مثل هذا المعنى يحجر على المعاني الأخرى التي تحملها الأداة .

تنوين التّمكين :

وهو نوعٌ من أنواع التّمكين من حيثُ دلالةُ الكلمةِ يُرادُ منه الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف للتأكيدِ على تمكّنِ الاسم من الاسميّة يقول ابن جني (ت:٣٩٢هـ) : " ألا ترى أنّك إذا قلت لقيت أحمدًا فإنّما كلّفت المُخاطبَ أن يرمي بفكره إلى واحدٍ ممّن اسمُه أحمد، ولم تكلّفه عَلَمَ شخصٍ معيّنٍ ، وإذا قلت لقيتُ أحمدَ فإنّما تريدُ أن تُعرّفَه أنّك لقيتَ الرّجلَ الذي اسمُه أحمد، وبينك وبينه عهدٌ متقدّمٌ فيه. فالتّنوين للفرق بين هذين المعنيين"[1]

ولكنّ ما يُسبّبُ الدّهشة أن يصدرَ مثلُ هذا الكلامِ عن عالمٍ فذٍّ مثل ابن جني، فما العلاقة بين العلم (أحمد) والشّخصيّة المجهولة أو أيّ اسم آخر ، فجملة " فإنما كلّفت المخاطب أن يرمي بفكره إلى واحدٍ ممّن اسمه أحمد" غير مقنعةٍ وكأنّ هذا الاسم لم يسمّ إلا به، أو أيٍّ اسم مما استشهد به القدماء. وما يؤسفُ له أيضاً أنّ هذا المثال مغلوط المعنى متكرّرٌ في كتبِ النّحاةِ وكأنّ الشّواهدَ من القرآنِ والشّعرِ قد نَفِدَت ليأتوا بمثال مصنوعٍ وغير مقنعٍ، ولعلّ ابنَ جنّي كان من الذين يُعملون المنطقَ على السّماعِ.

أمّا ابنُ يعيشَ (ت:٦٤٣هـ) فقد كان أكثر وضوحًا من ابن جني في توضيح معنى التّمكين إذْ قال فيه : " أيّ أنّه باقٍ على مكانِه من الاسميّةِ لم يَخرُجْ إلى شبهِ الحرفِ فيكون مبنيّاً نحو: الذي و التي، ولا إلى شبه الفعل فيمتنعُ من الصّرف نحو: أحمد وإبراهيم . وذلك نحو: تنوين رجلٍ وفَرَسٍ وزَيْدٍ وعُمَرٍ وأحمدٍ وإبراهيمٍ إذا أردت بها النّكرة " [2]

وقد جمع ابن يعيش في كلامِه بين الاسم المنصرفِ وغير المنصرفِ في حال التّنكير، ذلك أنّهما لا ينوّنان إن لم يدلا على معهود في الكلام بين المتكلّم والمخاطب.

[1] ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب ،ص٤٩٣
[2] ابن يعيش، شرح المفصّل ، ج٩/ص٢٩ (إدارة الطّباعة المنيريّة)

وهذا ما جاء به ابنُ جني ، ولعلّ العلة الحقيقية في صرفه ليست التّنكيرَ كما أرادوا أن يكون وإنّما المشابهةُ؛ فقد يكونُ (أحمدُ) المجهولُ مشابهًا لأحمدِ المعلوم بين المخاطب و السّامع في الصّفات أو المظهر الخارجيّ، وأنّ عدم التّنكير في بعض الأعلام (أيّ الممنوعة من الصّرف) إن هو إلا إشارةٌ منهُ إلى العهديّةِ بين المتكلّم والسّامع في بعض الأحوال ، رغم وجود الصّنف الآخر من الأسماء وهو المعهود بين طرفي عمليّة الاتّصال ومع ذلك ينوّن لأنّه يقبل التّنوين ولا يتنافى معه لا لعلّةٍ لفظيّةٍ ولا معنويّةٍ .

ممّا يعني أنّ الأعلامَ التي يصحُّ دخولُ التّنوين عليها في التّعريف والتنكير يكون التّنوينُ فيها للدّلالة على تمكّنها من الاسميّة، أمّا الاسم المنوّن في حالة التّنكير فقط فهي تمثّل القسم الثّاني من أقسام التّنوين التي سنأتي على ذكرها بإذن الله. وهو تنوين التّنكير المقابل لعدم التّنكير للاسم نفسه، إذ لو كان التّنوين علم التّنكير لكان تركه علم التّعريف[1]، وذلك يُنافي ما ذهبنا إليه .

وتنوينُ التّمكينِ ملازمٌ لهذه الأسماءِ للدّلالةِ على الخفّةِ[2] في المفردِ النّكرةِ خاصّة،[3] ويسمّى هذا التّنوين نظرًا لوظيفته التي يؤدّيها في النّحو والصّرف (تنوين صرف) [4] وهذا رأي المحققين؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصّرفُ وامتناعُ التّنوينِ طارئ[5] لتلك العلل التي سنأتي على ذكرها في الفصل الثّاني من البحث.

---

[1] محمد عرفة، النّحو والنّحاة ، ص٢٢٧

[2] ابن يعيش،شرح المفصّل ، ت:إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة ، ج١/ص،١٧٩،
وانظر: النحو والنحاة ،ص٢-٢٢، وانظر:السامرائي،معاني النحو،ج٣/ص٣٠٤

[3] انظر: ابن جني،اللّمع في اللغة العربية،ص٢٨،
وانظر: شرح ابن الناظم، ص٢٥٧،
وانظر: الوراق:علل النحو،ص٢٢٠

[4] إبراهيم السامرائي، النحو العربي ، ص١٩٩، وانظر: الوراق،علل النحو،ص ٢٢٠، وانظر:ابن جني، سر صناعة الإعراب ،ص٥١٤، حيث أشار إلى أنّ التّنوين عند الخليل وسيبويه يمثّل علم الصّرف .
وانظر: الأنباري، أسرار العربية ، ص٥٥ ص٢٢٣، حيث فرّق بين تنوين التّمكين وتنوين الصّرف
وانظر: إبراهيم السّامرائي، النحو العربي، ص١٩٩،ص٢١٢

[5] الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص١٣٥

يجدرُ بالباحث المتبحّر في دقائق المعاني أن يكون دقيقاً في ضبط مصطلحاته فهـا نحـن أولاء نرى القدماءَ يقرنون بين التّنوين ومعنى الخفّة ، لكن أيّ خفة التي يرمون إليهـا؟ خفـة الوزنِ أم خفة المعنى؟ فإن قصدوا خفة الوزن فمقصودُهم غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ (عُمَرَ) في الوزن وعدد الحروف أقلّ عدداً ووزنًا من (شُعَيْبٍ) على سبيل المثال، ومع ذلك مُنِعَت الأولـى مـن الصّرفِ ونُوِّنَت الثانية، أمّا عن الخفّة في المعنى وهي المقصودة-والله أعلم- فـ (شُـعَيْبٌ) مثلاً خفيفٌ في التزامِه لدلالةٍ واحدةٍ، أمّا (عُمَرُ) فمختلفٌ في أصل معناه أهو جمـعُ عُمْـرَةٍ أم معدولُ عامرٍ.

لقد بات من الواضح أيضاً أنّ علامة التّمكّن هذه (أيّ التّنوين) هي نوعٌ من أنواع التّمكّن إن صحّ التّعبيرُ وهي مما ينبغي ضبطه أيضًا، فهي تمثّلُ تمكّنًا لفظيًّا. فالكلمةُ التي يدخلُها التّنـوينُ تكونُ متمكّنة لفظاً ومعنىً ، أمّا التي لا يدخلها التّنوينُ فإنّها تكون متمكّنـةً فـي المعنـى دون اللّفظِ.

ويدلُّ ما سبقَ على أنّ التّعريفَ حاصلٌ لا محالة بإضافةِ المورفيم الخاصّ بالتّعريف وهـو (أل) التّعريف كما في قولنا : الأكبر، والآخر . والتّنكير حاصلٌ أيضًا سـواءٌ علينـا أأضـفنا التّنوينَ كمورفيمٍ دالٍّ على هذا المعنى كما (في بعض الأمثلة) أم لم نُضفْه كما في:

آخَرُ ، وكتابٌ

فكلمة (كتاب) نكرة دلّ عليها التّنوين ، وكلمة (آخَرُ) نكرة دلّ عليها عدم التّنوين إذ إنّها تقـعُ وصفًا لنكرةٍ على الأغلبِ، ويعودُ عدمُ دخولِ التّنوين عليها لخصائصها البنيويّة التّأليفيّة.[1]

لقد انقسمَ النّحاةُ إلى قسمين إزاء نوع التّنوين في الأعلام ، فبعضُهم جعله تنوينَ صـرفٍ وبعضُهم الآخر جعله للتّنكير. أمّا الذين قالوا إنّ التّنوين يُفيدُ الصّرفَ مـن القـدماء : فَهُـمُ الخليلُ وسيبويه والمبرّدُ وقد ورد هذا في سرّ صناعة الإعراب، والجليسُ النّحويّ فـي ثمـار الصّناعة ، وابنُ مالك وابن معزوز صاحب كتاب أغلاط الزّمخشريّ-الذي استثنى منه تنـوين القوافي-[2] ، والذين قالوا بتنكيره هم:صاحبُ شرح الكافيةِ وابنِ جني .

---

[1] غرانتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير، ص٢٠٨،ص٢٠٩،ص٢١٠،ص٢١١
[2] جهاوي،ظاهرة التنوين في اللغة العربيّة،ص١١،ص١٢

وقد مالَ أغلبُ المحدثين إلى أنّ التّنوين للتّنكير،[1] وبعضُهم جعله وظيفةً من وظائفه[2]، وتنوين التّنكير هو الذي " يلحق أسماء الأفعال فرقاً بين معرفتها ونكرتها " نحو: أفّ في قراءة من نوّن، وهيهات في قراءة من نوّن [3] .

وجعله السّيوطي (ت:٩١١هـ) في الأشباه والنّظائر للفرق بين النّكرة والمعرفة من المبنيّات[4].

ويقول ابنُ جنّي (ت:٣٩٢هـ) : " ولا يوجد هذا القسمُ في معرفةٍ البتّة، ولا يكون إلا تابعًا لحركاتِ البناءِ دون حركاتِ الإعرابِ وذلك نحو قولك: إيهٍ، وغاقٍ،وصهٍ... فإذا نوّنت فكأنّك قلت في إيهٍ استزادة، وإذا قلت إيهِ فكأنّك قلت الاستزادة " فصار التّنوين علم التّنكير وتركه علم التّعريف. [5]

وكلام ابن جني هنا واضحٌ لا لبس فيه، فهو لم يَتَطَرّقْ أبدًا في حديثه لتنوين العلم، بل كان يتحدّث عن اسم الفعل وتحديدًا عن معناه فإذا أردنا من معنى اسم الفعل التّعريف بنيناه على الكسر وإلا نوّن ليدلّ على التّنكير، وهذا معنى من المعاني أو حالة من الحالات التي يدخلها التّنوين ليدلّ على التّنكير فلا يمكن تعميم قوله والحكم عليه بأنّ التّنوين عنده للتّنكير. [6]

بل يكفي تعليقًا على كلامهم أن نقول : إنّ التّنكيرَ وظيفة من وظائف التّنوين،[7] وهي جزءٌ من كلّ وليس العكس [8] وبعضهم الآخر وجد أنّ دلالة التّنوين تختلفُ عن وظيفته فجعل له دلالة مختلفة ووظيفة واحدة وهي التّنكير [9] إلا أنّ هذا الرأي بعيدٌ عن الصّواب؛ فهذه الوظيفة جزءٌ من المعنى أو الدّلالات العديدة التي لا يمكن الفصل بينها .

---

[1] انظر:إبراهيم مصطفى،إحياء النّحو،ص ١٦٥
[2] انظر: أحمد حاطوم،اللغة ليست عقلاً،ص ٢١٩،وانظر:عمايرة،دراسات لغويّة مقارنة،ص١٦٠
[3] السيوطي ،الإتقان في علوم القرآن، ج١/ص٦٣٤
[4] السيوطي ، الأشباه والنّظائر، ج٢/ص٢٨٥
[5] ابن جني،سر صناعة الإعراب ،ص٤٩٤
[6] انظر: المصدر السّابق،ص٤٣٨،ص٥٤٦
[7] انظر: إسماعيل عمايرة،دراسات لغويّة مقارنة،ص١٦٠
[8] انظر: محمود فهمي حجازي،علم اللغة العربية، ص٣٠٨
[9] أشواق النجار،اللواصق التّصريفيّة،ص١٨٥

وأخيرًا فالصّواب أنّ لاصقة التّنوين لا تدلُّ على التّنكير في كلّ الأحوال، وإلا لكان من العسير علينا فهم دلالة الأعلام التي تقبل دخول التّنوين. وقد توقفت الباحثةُ على ما توقف عليه إبراهيم السّامرّائي في اعتراضه على أمثلة القدماء وفي أنّ هذه الأمثلة مصنوعةٌ، وفي اتّهامه لاستقرائهم الفصيح من كلام العرب بالنقص وعدم الاستيفاء[1] وهنا إشارة إلى أنّ القدماء القدماء قد أعملوا العقل على النّقل .

وبعد هذا الاستقراء فقد أصبح واضحًا وجليًّا أنّ جمهور القدماء لم يخصّوا التّنوين الموجود على الأعلام بالتّنكير بل كان دليلَ صرفِ الاسم وتمكّنه من الحركات الإعرابيّة المختلفة. أمّا بعضُ المحدثين فقد ازداد تنطّعهم في التّفسير وانجرافهم بعيدًا في التّأويل إلى أن أعطوا الخاص حكم العام، فجعلوا أيّ تنوين يدخل الأعلام الممنوعة من التّنوين تنوين تنكير.

خصائص التّنوين :

أمّا عن علّة اصطفاء العلماء للتّنوين عن غيره من حروف المدّ واللّين؛ ليكون علامةً للصّرف عادلين عن زيادة الحروف إلى التّنوين لما يلزم لها من اعتلالها وانتقالها؛ ذلك أنّهم لو جعلوا الواو علامةً للصّرف ؛ لانقلبت ياءً في الجرّ؛ لانكسار ما قبلها، وكذلك الياء والألف في الانتقال من حالٍ إلى حالٍ والتّنوين بذلك أولى من غيره؛ لأنّه خفيف يضارع حروف العلّة. " فهو غنّة في الخيشوم، ولا معتمد له في الحلق فأشبه الألف إذ كان حرفًا هوائيًّا " [2]

وبذلك تتلخّص أسباب اختيار التّنوين ليكون علامة للصرف بأنّه :

١. علامةُ الأخفّ عليهم، والأمكن عندهم .

٢. استخدمَ للفرق بين الاسم والفعل.

٣. استخدمَ للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف.[3]

أمّا المحدثون فقد انقسموا تبعًا لآراء القدماء إلى قسمين أيضًا: فمنهم من ذهب إلى أنّ الممنوع من الصّرف اسم فقد التّنوين فقط حتّى عند التّعريف بـ (أل) أو الإضافة.[1] والباحثة

---

[1] إبراهيم السّامرّائي،النّحو العربي،ص٦٩
[2] الأنباري ،أسرار العربيّة، ص٥٤
[3] المصدر نفسه،ص٥٥

توافق من سار في هذا الرّأي ، ومنهم من وجد في المنع من الصّرف منعًا من التّنوين والجــرّ بالكسرة.

وإذا ما اتّفقنا مع أصحاب الرأي الأوّلِ فإنّ هذا التّنوين لا يدخلُ الاسمَ مطلقًا إن كان مُعرّفًا بالإضافة أو بـــ (أل) . [2] بدليل أنّ الكسرةَ تعودُ إليه في هاتين الحالتين، أمّا التّنوينُ فلا يدخلـــه أبدًا إلا للضّرورة الشّعريّة التي سنأتي على ذكرها قريبًا. إذْ مع الضّرورة لا يُرتكب إلا قـــدر الحاجة فقط من المخالفات قياسًا على القاعدةِ الشّرعيّةِ التـــي تقضـــي أنّ الضّـــروراتِ تُبـــيحُ المحظوراتِ.

وبعضُهم وجدَ أنّ التّعريفَ بالإضافةِ أو بالأداةِ الخاصّةِ بـــالتّعريفِ نحـــو قولنـــا: الرّجـــل، وغلامك، وصاحب الرّجل، يُخرجُ الاسمَ من دائرةِ الانصرافِ وعكسه؛ فيكونُ لا منصرفًا ولا ممنوعًا من الصّرف.[3] أيّ أنّنا لا نقصدُ من الصّرفِ دخول التّعريف بأشـــكاله، ومـــن عـــدم الصّرف عدم التّعريفِ، فهناك أسماء ممنوعة من الصّرف رغم كونها معرّفة لكن بأقوى أنواع التّعريف وهو التّعريف بالعلميّة نحو: أحمد، وعُمَر ويقاس على ذلك المثنّـــى وجمـــع المـــذكّر السّالم. [4]

وقد كان صاحب مفتاح العلوم ممّن قالوا: إنّ الممنوعَ من الصّرفِ ممنوعٌ في حقيقةِ الأمرِ من التّنوين، لا لمعارضةِ حرفِ التّعريفِ و الإضافة. وأنّ منعَ الجرِّ من هذه الأسماءِ إنّما هـــو لمنع التّنوينِ فالجرُّ والتّنوين ممّا اختصَّ بهما الاسمُ. [5]

حقيقة المنع من الصّرف :

يُمنع الاسمُ من الصّرف إذا اجتمعت فيه علّتانِ مـــن العلـــل المانعـــةِ للصّـــرف كالعُجمـــة والتّعريف والصّفة والتّأنيث الحقيقيّ، نحو: (يعقوب) علـــم اجتمعـــت فيـــه علّتـــان العجمـــة والتّعريف، و(عُليا) صفة اجتمع فيها الوصف والتّأنيث.[6] فإذا اجتمع في الاسم الواحد ثقـــلان وسببان من الأسباب المانعة للصّرف نحو: وزن الفعل، والصّفة، والتّأنيث، والعجمة، والعـــدل،

---

[1] محمد العجل، الممنوع من الصّرف في الحديث النّبوي الشّريف، ص١٤، وهذا رأي الجمهور: انظر:جهاوي،ظاهرة التّنوين في العربيّة ، ص١٢، وانظر:السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ج١/ص٢٧٨

[2] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٢٦

[3] السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ج٢/ص٣٧٣

[4] المصدر نفسه، الصّفحة نفسها

[5] السّكاكي، مفتاح العلوم، ص٢٢٧ص٢٢٨

[6] أبو علي الفارسيّ، المسائل المشكلة، ص٧٦ص٧٧

والجمع ... وأن يكون في آخِرِ الاسم ألفٌ ونونٌ زائدتان، فبذلك يُمنعُ الاسمُ من الجرّ والتّنوين قياسًا على امتناعهما من الفعل،[1] إلاّ في حالات نذكرها في موضعها -إن شاء الله-.

والممنوعُ من الصّرفِ ممّا يُستَحقُّ الوقوف عنده والتأمّل به فالطّبيعيّ أن تُصرفَ جميع الأسماء، وتتصرّف في الحركات الإعرابيّة كلّها وفي التّنوين أيضاً،[2] وغير المسوّغ أن يُمنعَ صرفُ بعضِ الأسماءِ لعللٍ لا تبدو مطّردةً في درجة إقناعها ،إذ إنّك إن اقتنعت بعلّة ما فسرعان ما يعود الشّك في العلّة نفسها وتضعف تدريجيًّا.

لقد ربط عددٌ من النّحاةِ بين امتناع دخول التّنوين عن بعض الأسماء بالإضافة إلى امتناع جرّها بالكسر وبين شبه الفعل؛ ذلك أنّ الفعل لا يجرُّ ولا ينوّن، فيصبح بذلك الاسمُ الممنوعُ من الصّرف مجرورًا بعلامة نصبه، كما أنّ الفعلَ مجزومٌ بعلامة نصبه (كما في الأفعال الخمسة، و فعل الأمر للمؤنّث) .

وقد أخذوا بعين الاعتبار أنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فكلّ من الجرّ والجزم يمثّل حالةً إعرابيّةً مختصّةً بقسمٍ معيّنٍ من أقسامِ الكلامِ، وأنّ الفعلَ المُضارعَ أُعرِبَ لشبهه بالاسم.[3]

وخلاصة كلامنا في هذا الباب أنّ هذه العلل التي تؤدّي إلى الثّقلِ تقعُ على نوعين: علّة واحدة تقوم مقام علّتين، أو أن تجتمع في الاسم الواحد علّتانِ فرعيّتان، إحداهما ترجع إلى اللفظ أيّ بزيادة حروف معيّنة، والأخرى تعودُ إلى المعنى كالوصف والعلميّة فتمنع الجرّ والتّنوين لفظًا وتقديرًا . ذلك أنّ الاسم الذي لا ينصرف لا يدخله الصّرف مفردًا كان أو غيره ممّا فيه علّتان فرعيّتان مرجع إحداهما للفظِ والأخرى للمعنى.[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص١٢٤ص١٢٥، اتّفقنا على أنّ أصل المنع من الصّرف منع من التّنوين لا غير لعودة الكسرة عند تعريف الاسم بأداة التّعريف أو بالإضافة .

[2] المبرّد،المقتضب، ج٣/ص٣٠٩

[3] ابن السّراج،الأصول في النّحو، ص٧٩،وانظر: الممتع في التّصريف ،ص٣٩، والأنباري،أسرار العربيّة،ص٥٥،والحطّاب ،الكواكب الدّرّية ،ج١/ص٩٦

[4] الحطّاب،الكواكب الدّرّيّة، ج١/ص٨٨

الفصل الثّاني

علل المنع من الصّرف

المبحثُ الأوّلُ: حدُّ الصّرفِ ومنعِه

قبل أن أخوض في تفاصيل تفسير ظاهرة المنع من الصّرف فإنّه يتّضح من العنوان تلميحٌ لأصلِ الظّاهرةِ وهو الصّرف، وفرعها وهو المنع من الصّرف . قال الجوهريّ (ت:٣٩٨هـ) نقلاً عن أبي عبيدة: "صَرْفُ الحديثِ تزيينُه بالزّيادة فيه".[١] ولعلّه رمى بالتّزيين والزّيادة التّنوين لما يضفيه على الكلمة من رونقٍ أثناء الحديث.

وقال ابن مالك (ت:٧٦٩هـ) : " الصّرفُ تَنْوينٌ أتى مُبَيّنا معنىً به يكونُ الاسمُ أمكنا "[٢] لذلك فقد فضّل أهلُ اللّغةِ أن يُفسّروا الفرع بالأصل وليس العكس أيّ المنع من الصّرف بالصّرف، إذ يقول خلف الأحمر (ت:١٨٠هـ) في معنى ما لا ينصرف أيّ " ما لا يُخْفَضُ إلا أن يضافَ" وخَصَّ به قائلاً: "ومن ذلكَ كلّ اسمٍ مبنيٍّ على أفعلَ مثل : أحْمر، وأوْحد ... تقول: مررتُ بأحمدَ، ولبثتُ عند أحمدَ" ويعلّق خاتمًا كلامه "ولا يعملُ فيه الحرفُ الخافضُ ؛ لأنّه لا ينصرف" [٣]

ويتّضح من كلامه أنّ الممنوع من الصّرف عنده ممنوعٌ في حقيقة الأمرِ من الخفضِ (الكسر) وتحديدًا في وزن أفْعَل، وقد ذهب بعضُهم إلى أنّه مُنِع الجرّ؛ لأنّه أشبه الفعلَ والفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين، وكذلك ما أشبهه، ويسمّى هذا النّوع من الأسماء الاسم المتمكّن لكنّه ليس أمكنَ. [٤] فلقد قصر المنع من الصّرف عندهم على شبه الفعل، لكنّها علّة من العلل لا تطّرد في جميع أحوال المنع من الصّرف، بالإضافة إلى أنّه جعل عدم دخول التّنوين على هذا الوزن دليل بناء !!!

وقد فسّر الزّجّاج (ت:٣١١هـ) عدم دخول الجرّ (الخفض) على بعض الأسماء التي لا تنصرف، لأنّ ما لا ينصرف فرع في الأسماء، كما أنّ الأفعال فرع من الأسماء، فالاسم قبل الفعل فلا يدخله ما لا يدخل الفعل .[٥] ويُفْهَمُ من كلامه أنّ الفرع محرومٌ ممّا يتمتّعُ به الأصلُ؛ فالأصلُ متمكّنٌ من الحركاتِ الثّلاثِ ومن التّنوين، والفرعُ متمكّنٌ لكنّه محرومٌ من أقوى علامات التّمكّن إذ إنّ الفرع أقلُّ درجةً من الأصل.

أمّا عن اشتقاق الصّرف فهو على وجهين عند العكبريِّ (ت:٦١٦هـ) :

---

[١] الجوهريّ،الصّحاح،باب الفاء فصل الصّاد

[٢] شرح ابن عقيل،ج٣/ص٣٢٠،وأمّا غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التّنوين، يقول الشّارح: وذلك ظاهر الخطأ ما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف؛ لأنّ فيه تنوين تمكين ، انظر :ص٣٢١

[٣] خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، ص ٨٧ توصّل الدّكتور محمود مغالسة في بحثٍ له إلى أنّ كتاب المقدّمة في النّحو ليس لخلف الأحمر

[٤] الأنباري، أسرار العربية، ص٥٥

[٥] الزّجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص١

١. من صريفِ النّابِ والبَكَرَةِ والقلمِ [١]،وهو الصّوتُ الذي يكونُ من هذه الأشياء، وبذلك فالصّرف هو التّنوين وحده ؛لأنّه صوت يلحق آخر الاسم .

٢. أو أن يكونَ من صرفتَ الشّيءَ وصرّفته إذا رددْتَهُ وقلبْتَه في الجهاتِ، وعلى هذا يكونُ الجرّ من الصّرف، إذ به يزيد تقليب الكلمة، والرّأي الأوّل "هو الوجه" .[٢]

أمّا عن حقيقةِ الصّرفِ فهو التّنوينُ وحدَه عند بعضِهم وتنوينٌ وجَرٌّ عند بعضِهم الآخر، وقد فرّق بين التّنوينِ وبين الحركةِ (فالضّمّةُ، والفتحةُ، والكسرةُ) تسمّى حركات لا صرفًا، لأنّه لا صوتَ لها مشبهًا ما ذكرناه. ولو كان الجرّ من الصّرف لما أتي به من غير ضرورةٍ إليه، فها هو التّنوينُ لا يظهرُ على ما مُنِع الصّرف إلا إن دعتِ الضّرورةُ إليه، لإقامةِ الوزنِ، فالتّنوين قد يُسبقُ بكسرٍ أو فتحٍ أو ضمٍّ. [٣]

وبذلك فإنّ معنى قولهم (اسم منصرف) عند ابن السّرّاج (ت:٣١٦هـ) فإنما يُراد منه "إعرابُه بالحركاتِ الثلاثِ والتّنوينِ" وقال في تعريفِ الذي (لا ينصرف) : "ما لا يدخلُه جرٌّ ولا تنوينٌ، لأنّه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جرّ فيه ولا تنوين" [٤]

معلومٌ عندنا أنّ الاسمَ والفعلَ يشتركان في حالتين من الأحوال الإعرابيّة، وهما الرّفع والنّصب في المضارع مع الاسم، ويتناظران في الحالة الإعرابيّة الثّالثة وهي الجرّ في الأسماء، والجزم في الأفعال، وهذا يعني أنّ الفعل محرومٌ من الحركة الثالثة وهي الجرّ، ولمّا أشبه الفعلُ الاسمَ في حالتين مُنِع التّنوين والجر مطلقًا.

[١] أبو البقاء العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو،ص١٠٦
[٢] العكبري ،اللباب في علل البناء والإعراب ،ج١/ ص٧١ص٧٢ص٧٣
[٣] العكبري،مسائل خلافية،ص١٠٧
[٤] ابن السّرّاج،الأصول في النّحو، ص٧٩

إذًا فقد استطعنا ممّا عرضنا الوصول إلى أنّ الاسمَ المُعربَ يُقسَمُ إلى قسمين:

١. اسم متمكّن ٢. واسم متمكّن أمكن

وكذلك الاسم المتمكن يندرج منه صنفان اثنان:

١. منصرف ٢. غير منصرف

فأمّا المنصرفُ فهو: ما خالفَ شبهَ الفعل، فدخلته الحركاتُ الثلاثُ مع التّنوين.

أمّا غير المنصرف فهو ما اجتمع فيه سببان من أسباب الثقل المؤدّية لمنع الصّرف.[١]

فشبه الحرف مثلاً سببٌ في البناء، وبُعْدٌ عن التّمكّن وهذا في الأسماء، وكذلك المعرب إن أشبه الفعل ابتعد عن الأمكنيّة. وبذلك فالصّرفُ عند ابن هشام (٧٦١هـ) "هو التّنوينُ الدّالُّ على معنىً يكون الاسمُ به أمكنَ" [٢]

ويُقْصَدُ بالمعنى هنا عدم مشابهته للحرف والفعل كزيدٍ،وفرسٍ. ويُعَدُّ المنعُ من الصّرف خروجًا عن الأصل، فالأصلُ أن ترفعَ الأسماءُ المفردةُ بعلامة الضمّ وتُنصب بعلامة الفتح وتجرّ بعلامة الكسر، إلا أنّ هذا الأصل قد شذّ في عددٍ من أبواب اللّغة، أهمّها باب المنع من الصّرف الذي استعملَ هذا المصطلح؛ لامتناع دخولِ الصّرفِ عليه (وهو التّنوينُ) يقول ابن مالك: " الصّرفُ تنوينٌ أتى مُبيّناً معنى"[٣] أيّ إنّ هذا الاسم باستعمال التّنوين قد اكتسب ما يفوقُ التّمكّن، فأصبح متمكّنًا من الحركاتِ الثلاثِ أمكنَ في موضعه ومعناه وفي قبوله التّنوين.

ويقولُ السّيوطيّ (ت:٩١١هـ) في الممنوع من الصّرف " هو المسلوبُ منه التنوين بناءً على أنّ الصّرفَ ما في الاسمِ من الصّوتِ أخذًا من الصّريفِ وهو الصّوتُ الضّعيفُ.وقيل هو المسلوبُ منه الجرُّ والتّنوينُ معًا بناءً على أنّ الصّرفَ هو " التّصرّفُ في جميع المجاري" وحُكْمُ الممنوعِ من الصّرفِ ألاّ يُنوّن ولا يُجرّ.[٤] وهذا تصريحٌ منه بوجود قولين في هذا الباب. أمّا في الاصطلاح القديم فإنّ المنصرفَ يسمّى المجري الذي يتصرّفُ بالأصواتِ، وغير المنصرف يسمّى غير المجري الذي يُمنعُ من دخولِ التّنوين مطلقًا وهي الحرف الذي يجري

[١] أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، ص١٢٤،ص١٢٥
[٢] ابن هشام،أوضح المسالك ،ج٣/ ص١٤٠
[٣] السّيوطي، البهجة المرضية في شرح الألفيّة، ص٣٨٨
[٤] السّيوطي،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١/ص٩٢

الصّوت فيه لما فيه من غنةٍ .[1] إلاّ أنّ عدمَ دخولِ التّنوينِ لا يحرمُه من التّمكّنِ بل يبقى محتفظًا ببعض التّمكّن كما ذكرت آنفًا.

إلاّ أنّا إزاء هذه التّعاريف انقسمنا مع النّحاة قدماء ومحدثين إلى قسمين اثنين:

١. القسم الأول جعل الممنوع من الصّرف ممنوعًا من التّنوين فقط، سواء أكان هذا التّنوين للتّمكين كما في:

جاء معلّمٌ،

ورأيت معلّماً،

ومررت بمعلّمٍ

أم للتّنكير كما في: شاهدتُ يزيدَ ويزيدًا آخر، أم للعِوَضِ كما في : أعجبتني ثوانٍ شاهدتك فيها.

٢. والقسم الثاني الذي جعل الممنوع من الصّرف ممنوعًا من التّنوين والجرّ بالكسر معًا.[2]

ولكنّ ابن عصفور قد فرّق بين هذين الرأيين حين قسّم المصدرَ بالنّظر إلى التّصرّف والانصرافِ إلى أربعة أقسام : (سأكتفي بذكر ما يخدمُ البحث منها) :

١. متصرّف لا منصرف ب. متصرّف منصرف

فقد فرّق بين المتصرّفِ والمُنصرفِ فجعل التّصرّفَ في حركاتِ المواقعِ الإعرابيّةِ ، والانصرافِ في التّنوين.[3] وفي الحالتين فالاسمُ متصرّفٌ على اختلافِ المواقعِ الإعرابيّة: رفعًا، ونصبًا،وجرًّا (إن عُرّف بأداة التّعريف أو أُضيف) ،وممنوعٌ من التّنوين إلاّ أن يأتي لضرورةٍ أوتناسبٍ يقتضيه سياق الحال.

---

[1] التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ج٤/ص٢٤٠

[2] انظر: إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة والواقع اللغوي،ص٢٢ص٢٣
وانظر: التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ج٤/ص٢٤٠ ذكر أنّ هذا الرّأي قد ورد عند ابن يعيش، والمبرّد

[3] انظر: ابن عصفور، المقرّب،ج١/ص١٤٨ص١٤٩

وقد احتجّ الفريقُ الأوّلُ الذي يرى في المنع من الصّرف منعًا من التّنوين والجرّ معًا في أنّ:

١. الصّرفَ من التّصرّفِ ويعني التّقلّبَ في جميع الجهات، وأنّ الاسم بدخول الجّر عليه يزدادُ تقلّبًا في المعاني.
٢. وأنّ غير المنصرفِ لا يدخلُه جرٌّ ولا تنوينٌ، وهذا ما استقرّ في عرف النّحاة.

أمّا العكبريّ فقد ردّ على حُجَجِهم بأنّ تقلّب الكلمة في الإعراب لو كان من الصّرف لوجب أن يكون الرّفع والنّصب صرفًا وكذلك تصرّف الفعل بالاشتقاق فإنّه لا يسمّى صرفًا وإنّما يُسمّى تصرّفًا وتصريفًا. ونقل عن قطرب أيضًا أنّ الإعراب لم يدخل لعلّة وإنّما دخل تخفيفًا على اللسان.[1]

ممّا يعني أنّ إعراب الكلم مسألةٌ ذوقيّةٌ في بعض الأحيانِ الهدفُ منها جماليٌّ فنّيّ، وأنّ المعاني محفوظة بمقاماتِها وترتيبها في الجمل. ولكن حتى يكون الكلام أكثر دقةً فمن العبث أن نقول: إنّ كلّ ما لا يدخله جرّ ولا تنوين ممنوع من الصّرف، فهناك استثناء من هذه القاعدة الفضفاضة: فإنّ الكلمات المثنّاة، والمجموعة جمع مذكّر سالم، والمعرّفة سواء أكانت بأداة التّعريف (أل) أم بالإضافة تخرج عن هذه القاعدة، ولا تعدّ كذلك غير منصرفة ولا منصرفة؛ لأنّ المانع من الصّرف موجود وهو شبه الفعل وليست أداة التّعريف أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل.ولا نقول إنّها غير منصرفة ؛ لأنّ امتناع التّنوين عنها إنّما هو لدخول الألف واللّام عليها، فهي المانع من التّنوين.[2]

وقال ابن مالك (ت:٧٦٩هـ) : "وعلامةُ المنصرفِ أن يُجَرَّ بالكسرةِ مع الألفِ واللّامِ، والإضافةِ، وبدونهما، وأن يدخلَه الصّرفُ –وهو التّنوينُ- الذي لغيرِ مقابلةِ أو تعويضِ الدّالّ على معنىً يستحقّ به الاسم أن يسمّى أمكنَ،وذلك المعنى هو عدمُ شبهِهِ الفعلِ ... ويُجَرّ بالفتحةِ إن لم يُضَفْ أو لم تدخلْ عليه (أل)

[1] العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو، ص٩٥ص١٠٩
[2] السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ج٢/ص٣٧٤

نحو:"مررتُ بأحمدَ" فإن أُضيفَ أو دَخَلَت عليه "أل" جُرّ بالكسرةِ، نحو:"مررتُ بأحمدِكم، وبالأحمدِ".[1]

حُكْمُ الاسمِ الممنوعِ من الصّرفِ :

لكلّ حالةٍ من أحوالِ الاسمِ حكمٌ. أمّا عن حكم الممنوع من الصّرف فيُنْظر فيه إلى أمرين، الأوّل: لفظيّ، والثاني: معنويّ

أمّا الحكمُ اللفظيّ فظاهر اللفظِ واضح حركة الآخر، وأمّا المعنويّ فما يُفهمُ من ظاهر اللفظ (دلالة اللفظ). وعلى ذلك فالاسمُ الممنوعُ من الصّرف " لا يدخله التّمكّن لفظًا، فلا يضرّ ثبوته حكمًا" نحو قولنا: "مثاقيل ذهبًا " فكلمة ذهبًا نصبت على التّمييز لتمامه بالتّنوين تقديرًا والجرّ[2] والمقصود مثاقيل من ذهبٍ،ويقاس على هذا المثال الاسم الممنوع من الصّرف، فقد يعامل بناء على لفظه أو بناء على معناه،ويختلف الحكم تبعًا للمعيار المتّبع في المعاملة كما في أسماء القبائل.

ونقل عن الجرجانيّ أنّ الاسمَ " ليس بمقصودٍ بالمنع فلذلك يدخلُه الجرُّ إذا أُمِن من التّنوين، بدخولِ لامِ التّعريفِ أو الإضافةِ، وأنّ ما منعه من الجرِّ مشابهته التّنوين في الاختصاصِ بالاسمِ، وقيل لمشابهتِه الفعل في تحقيقِ الفرعيّتين: فالفعلُ فرعُ الاسمِ إفادةً واشتقاقاً فحُذِفَ منه ما لا يوجدُ في الفعلِ وهو التّنوينُ والجرُّ، ولم يُبْنَ بهذه المشابهةِ رغم أنّ الاسمَ مبنيٌّ بأدنى مشابهتِه الحرف. [3]

وبوضوحٍ أكثرَ فإنّ الممنوعَ من الصّرفِ يوافقُ المصروفَ في أمرين:
الأول: أنّه يُرفع بعلامةِ الرّفع الضّمّة ويُنصب بعلامةِ النّصب الفتحة [4] ويخالفُه بالجرّ بالكسرةِ ودخولِ التّنوينِ عليه، فإذا أُضيف أو عُرّف بـ (أل) جُرَّ بالكسرةِ على الأصل، أيّ أنّه لا يُنوّن (مطلقًا) ولا يُجرّ بالكسرة إن لم يُعرّف أو لم يُضف، وذلك قول ابن مالك:

وجُرَّ بالفتحةِ ما لا ينصرفُ ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ (أل) ردف [5]

وخلاصةُ الأمرِ في هذا الباب أنّ الممنوعَ من الصّرف يبقى متمكّنًا رغم نقصان درجة تمكّنه بدليل أنّه قابل للعودة للأصل فيُجَرُّ بالكسرة إن عُرِّف أو أُضيف ولا يدخله التّنوينُ فيبقى متمكّنًا دون الوصولِ إلى الأمكنيّةِ.

---

[1] شرح ابن عقيل، ج٣/ص٣٢٠ص٣٢١
[2] ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص٨٣
[3] المصدر نفسه، ص٨٤
[4] شرح شذور الذّهب، ص٤١ص٤٢، وانظر: السّيوطي، همع الهوامع، ج١/ص٩٢
[5] شرح ابن عقيل ،ج١/ص٧٧

المبحثُ الثاني: عللُ المنعِ من الصّرفِ

ابتدأ ابن جنّي بابًا له بعنوان "باب في مقاييس العربيّة" بتقسيم تلك المقاييس إلى ضـــربين: معنويّ ولفظيٍّ، وفي أنّ الضّرب المعنويّ أقوى من الضّرب اللّفظيّ مستدلّاً بالأسباب التّســعة المانعة من الصّرف والتي جعلها جميعها من الضّرب المعنويّ باستثناء شبه الفعل فهي العلّــةُ الوحيدةُ اللّفظيّةُ عنده .[1]

أمّا الباحثةُ فقد قسّمت علل المنع من الصّرف إلى ثلاثة أقسامٍ: علّة صوتيّة، وعلّــة لفظيّــة، وعلّة معنويّة. وستبدأ بحثَها بالنّوع الأوّل من العلل عندها وهي العللُ الصّوتيّةُ والمتمثّلةُ بالثّقل والمقصود به عند النّحاةِ مجموعةٌ من الأوصافِ والشّروطِ الخاصّةِ التي متى كان قســمٌ منهــا في الاسمِ عُدّ ثقيلاً فحُرِم من التّنوين.[2]

وليس المقصودُ من الثّقلِ هنا كثرة عدد الحروف؛ فهناك كلمات كثيرة عــدد الحــروف ومع ذلك يدخلُها التّنوينُ دونَ ثقلٍ، كما في كلمة (صيارفة) التي لــم يــدخلها التّنــوين إلا بزيادة التّاء على عدد حروفها الأصليّة. وكلمات أخرى أقل عددًا بالنّظر إلى هذا الوجــه ، ومع ذلك مُنِعت الصّرف نحو قولنا: (صَيَارف) وهي صيغةٌ شبيهةٌ بصيغةِ منتهى الجموع.

وقد تأتي كلمتان على وزن واحد وبالرّغم من ذلك فإنّ إحــداهما مصــروفة والأخــرى ممنوعة من الصّرف، نحو: (أرملٌ) فإنّها مصروفة، و (أكبرُ) ممنوعة من الصّرف.

أو كلمات أخرى قد تجتمع في إحداها حروف ثقيلة تزيد على ثقل الكلمة الثّانيّة ومع ذلك تصرف نحو: (استشزارٍ) وأخرى أخفّ منها عددًا ولفظًا ومع ذلك تمنع مــن الصّــرف نحو: (عُمَر) [3] دونَ ضابطٍ محدّدٍ لصرفِ الأوّلِ ومنع الثّاني.

---

[1] ابن جنّي،الخصائص،ج١/ص١٤٩

[2] السّامرّائي، معاني النّحو،ج٣/ص٢٩٣

[3] انظر: الكواكب الدّرّيّة، ج١/ص٩٦، وانظر: السّامرائي، معاني النحو، ج٣/ص٢٩٢

وهناك كلمات متساوية في عدد الحروف بل إنّها تشترك باللّفظ وتختلفُ بالمعنى حسب ورودها في سياق الكلامِ فتُصْرَفُ تارةً وتُمنعُ تارةً أخرى، نحو:(جَعْفَـر) إن قُصِد منه المعنى المعجميّ صرفناه (أيّ النّهرُ الصّغيرُ) وإن كان علمًا لمذكّرٍ مُنِع من الصّرف.

إذًا فما نوعُ الثّقل الذي رمى إليه القدماءُ إن كانت الكلمةُ المشتركةُ في اللّفظ تُصرف تارةً وتُمنَعُ تارةً أخرى، فلعلّ المسألة متعلّقةٌ بالسياقِ والمعنى أكثر من تعلّقِها بثقل الحرفِ، ولعلّها تعودُ إلى موسيقى الصّوتِ في الكلمةِ الواحدةِ، فسبقَ أن ألمحتُ إلى أنّ باب المنع من الصّرفِ ليس بابًا خالصًا من أبواب النّحو فهو متعلّقٌ بالصّرفِ والصّوتِ والبلاغةِ أيضًا حين تُصرفُ الكلمةُ أو تُمنعُ من الصّرفِ بالنّظرِ إلى سياقِها ودلالتِها .

وينقسم الثّقلُ في البحثِ إلى نوعين :

١. ثقل صوتيّ ٢. وثقل نفسيّ

أمّا عن الثّقل الصّوتيّ فهو حاصلٌ من اجتماع التّنوينِ مع مماثلِه أيّ النّون أو أحرف قريبة منه، نحو: كلمة (مِنىً) فإنّ هذه الكلمة إذا نوّنت اجتمع فيها نظيران، فالألف ساقطة في اللّفظ، وإنّ وجودَ التّنوينِ يُحدثُ ثقلاً على اللّسان.[١] وكذلك فإنّ طبيعة الصّوتِ تُحدّدُ الحركة وتعيّنها إذ تنسجمُ تلك الحركةُ مع ما يجاورُها من حركات.[٢]

والقسم الثّاني من أقسام الثّقل ويمثّله الثّقلُ النّفسيّ وهو ما استطاعت الباحثة التّوصّل إليه من فهمها لكلام النّحاة وأمثلتهم. فمثلاً عندما قالوا إنّ الاسمَ المذكّر إن سمّيت به مؤنّثًا فإنّك بذلك تنقلُه من الخفّةِ إلى الثّقلِ، وجعلوا ذلك ممجوجًا بالسّمع أن تسمّى أنثى (زيدًا)

مثال: حضرتْ زيدُ إلى الجامعةِ .

فمُنِعَ الاسمُ من التّنوينِ ؛ لثقلِ اجتماعِ اللّفظ المذكّر مع المعنى المؤنّثِ. وبذلك فقد جُعِلَ منعُ التّنوينِ ضربًا من أضْرُبِ التماس الخفّةِ بالدّلالةِ والصّوتِ، إذْ كان الغرضُ من منعِه إعادةَ التّوازنِ للنّسقِ الصّوتيّ للكلمةِ العربيّةِ بما يتناسبُ مع النّسقِ الصّوتيِّ العامِّ. الذي تأسّس

[١] محمد العجل، الممنوع من الصّرف في الحديث النّبويّ الشّريف، ص٣١
[٢] إبراهيم السّامرّائي، النّحو العربي، ص٢٠٠

على البساطةِ والسّهولةِ في اللفظِ والتّخلّص من الضّيّقِ في المخارج، وتخفيفِ الجُهدِ العضليّ أثناءَ الكلامِ .[1]

لذا فقد لجأ كثيرٌ من الباحثين إلى التفسيرِ بالمخالفةِ الصّوتيّةِ التي تُعدّ إحدى الظّواهر اللّغويّة الكثيرة الساعية إلى تخفيفِ الجهدِ المبذولِ من النّاطقِ فمن ذلك محاولة التّخلّص من توالي الأمثال بالمخالفة بين المتماثلات ؛ للتّخلّص من الثّقل النّاجمِ عن تواليها.[2]

إلاّ أنّ النّاظرَ في عللِ النّحاةِ في مسألةِ المنعِ من الصّرفِ سيجدُها تصويراً لواقعِ النّحاةِ في التّعسّفِ والتّنطعِ والفلسفةِ بدليلِ وجودِ المنعِ من الصّرفِ في الشّعرِ دون النّثرِ، فالعربيُّ في صحرائِه عندما منع هذه وصَرَفَ تلك لم يُفكّرْ في سببِ المنعِ أو التّركِ، فما كان يهمّه بالدّرجة الأولى تآلفُ الكلمةِ وتناغمُها في سياقِها وربط هذا التّناسقِ مع الدّلالةِ المقصودةِ ، فالنّاطقُ يصعبُ عليه نقلُ لسانه من وضعٍ معيّنٍ إلى نقيضِه مع التزامِ السّرعةِ العاديّةِ في الأداءِ، ولذلك تجنّبَ العربيُّ أن يعانيَ مثل هذه الصّعوبةِ ، أمثلة :
(إسماعِيل) يَصعبُ فيها نُطقُ ثلاثِ كسراتٍ متتاليةٍ، قصيرٍ طويلٍ قصيرٍ، وقد تَفْقِدُ الكلمةُ تناسقَها وجرْسَها إضافةً إلى طولِ المقطعِ بالجرّ وذلك في (بُرثُنَ) أيضاً لصعوبةِ الانتقالِ من ضمٍّ إلى كسرٍ، و(أيّوبَ) للعلّة نفسِها، أمّا (حمراءَ) فقد مُنِعَت من الصّرفِ لصعوبةِ الانتقالِ من فتحٍ طويلٍ إلى كسرٍ .

وبعضُهم جعل الخفّة متأتيةً من قلّةِ عددِ حروفِ الكلمةِ على اعتبارِ أنّ الأبنية الثلاثيّة هي الأصل ثمّ الرّباعيّة فالخماسيّة، فالأخفُ أصلٌ والأثقلُ فرعٌ،[3] وقلّة عددِ الحروفِ مع سكونِ الوسطِ تُخفف الاسمَ وتصرفُه، وقد جعلوا حركة الوسطِ عاملاً من عوامل الثّقل،إذْ يُمْنَعُ من الصّرفِ ما كان ثلاثيًّا متحرّكَ الوسطِ في حالِ التّعريفِ ويُصرفُ في حالِ التّنكيرِ.[4]

وهذا كلامٌ صحيحٌ عند الباحثةِ، بل إنّها ترى فيما يُخالف هذا الكلام من أمثلة ليًّا لعنق القاعدة وتنطّعًا فيها من أجل اطّرادِها.

---

[1] أبو صيني، درس المماثلة في الكتب الثانويّة، ص٥٢
[2] محمود خريسات، أثر المخالفة الصّوتيّة، ص١٠٤
[3] ابن عصفور، الممتع في التّصريف،ج١/ ص٥٦
[4] ابن جنّي، اللمع، ص١١٦

إنّ الممنوعَ من الصّرف مصروفٌ إذا غيّرنا فيه بنيته الشّكليّة وذلك بإضافة أصواتٍ جديدةٍ كصوتِ التّصغيرِ مثلاً، فبذلك فالممنوعُ من الصّرفِ موضوعٌ صوتيٌّ يكونُ عند الحديثِ عن التّناسبِ وهو الغالبُ في لغةِ العربِ والقرآنِ تثبيتًا لإعجازه،[1] وتوافق الباحثةُ ما ذهب إليه محمد فؤاد من تعديلٍ للقاعدة فكلُّ ما هو ممنوعٌ من الصّرفِ يُصرفُ مطلقًا دون تقييدٍ استنادًا إلى السّماعِ في لغة العربِ، فقد صَرَفَ العربُ كثيرًا ممّا كان من المفترضِ أن يكون ممنوعًا من الصّرفِ،وكانت العلّةُ في الصّرفِ أو منعِه نُطْقَ العربِ وما سُمِعَ عنهم، وثباته في القراءات القرآنيّة بوجودِ غيرِ وجهٍ للكلمةِ الممنوعةِ من الصّرفِ، والله أعلم .

وخفّةُ اللفظِ سببٌ من أسبابِ كثرةِ استعمالِه حتّى وإن حُرِم التّنوين، وقد أوافقُ عفيف دمشقيّة في النّتيجة التي توصّل إليها من أنّ قراءةَ المنع من الصّرف في بعض الصّيغ العربيّة أو الأعجميّة قراءةٌ متأخّرةٌ في الزّمن على قراءة الصّرف، بدليل التزام كتبة المصاحف العثمانيّة برسم حاملة التّنوين بعد كلّ صيغة ممنوعة من الصّرف.[2] وأضيفُ في الحديثِ عن الفتحة أنّها حركة إعراب لا حركة بناء، فالبناء لا يوجد في شيء من الأسماء إلا لمشابهته الحرف، [3] فلخفة هذه الحركة يمكن تقديرها أمّا الكسرةُ فلا يمكن تقديرُها على الأسماء المقصورة رغم انتفاء الثّقل مع التّقدير.[4]

أمّا الصّرفُ من أجلِ الضّرورةِ فلا أصلَ له إلاّ في الشّعرِ، فالصرفُ أصلٌ فإذا اضطرَّ الشّاعرُ رجعَ إليه،[5] وما يؤكّد ما توصّلتُ إليهِ في هذا المقام كلامُ اللهِ المنزلُ من السّماءِ والمتواترُ من رسولِ اللهِ- r - إلينا ، فما كان من المفترضِ أن يكونَ ممنوعًا من الصّرف في القرآن فهو مصروف في قراءة سبعيّة أخرى كما في قوله تعالى: "وجئتك من سبأٍ بنبأ يقين "[6] و "سلاسلا وأغلالا"[7] و " ودّاً ولا سواعًا ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا "[8] [9]

لقد جعل السّيوطي الكلمات المخطوط تحتها في الآيات مصروفة للتّناسب و الضّرورة، والباحثة لا ترى في ذلك ضرورة بل المسألة تقع في المعنى فهذه قراءة سبعيّة متواترة عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم -، إذ إنّ الآيةَ الأولى مصروفةٌ عند حفص؛فمن قرأ بمنع

---

[1] محمد فؤاد، أثر ظاهرة التّنكير والتّعريف، ص٨٨، وانظر: جميل علّوش، الإعراب والبناء،ج١/ ص٥٠ص٥١
[2] عفيف دمشقيّة، أثر القراءات القرآنية، ص١٦٦
[3] ابن كمال باشا، أسرار العربيّة، ص١٣٣
[4] الحطاب، الكواكب الدّرّيّة، ج١/ص٥٦
[5] ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص٥٤٦، وانظر: المطالع السّعيدة ، ص١٧٨
[6] سورة النّمل:آية ٢٢
[7] سورة الإنسان: آية ٤
[8] سورة نوح: آية ٢٣
[9] السّيوطي، المطالع السّعيدة ، ص١٧٧ وهي قراءة الأعمش مراعاة لما حولها من كلمات منوّنة ويراد منها التّناسب (سحلول،شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل،ص١٣٤

الصّرفِ فقد راعى المعنى، ومن قرأ بالصّرف فقد راعى التّناغمَ والانسجامَ الصّوتيَّ وذلك لأنّ اجتماعَ التّنوينِ مع الباء يعني قلبَ الباء ميمًا على الأسهل وذلك لخروجِهما من المخرج نفسِه.أمّا الآيةُ الثّانيةُ فقراءةُ الصّرف فيها قد تطلّبها معنى الآيةِ؛ليعبّر عمّا يلاقيهم في النّار وكأنّه يصوّرها لهم.والآية الأخيرة فقد منعت من الصّرف في قراءة حفص وصُرِفَت في قراءةِ الأعمشِ طلبًا للازدواج بما قبلها وما بعدها.[1] وها هو السّيوطيّ يقول في كتاب آخر له ناقلاً عن الصّائغ الحنفيّ: "اعلمْ أنّ المناسبة أمرٌ مطلوبٌ في اللّغة العربيّة يُرْتَكَبُ بها أمورٌ من مخالفة الأصول"[2] ذلك أنّ القرآن لا تنقضي عجائبه فالصّرف ومنعه في القرآن سببٌ من أسبابِ مراعاةِ المناسبةِ .

ومن ثمّ فإنّ لغة القرآنِ تحديدًا تتميّزُ بالتّلاؤمِ والتّناسبِ بين الأصواتِ على مستوى الكلمةِ أو على مستوى التّركيبِ والنّظمِ فلا نجدُ انتقالاً مفاجئًا بين أصواتٍ شديدةِ التّقاربِ في المخرج إذْ يُؤدّي ذلك إلى حصولِ تنافرٍ يُعيقُ تدفّق التّلاوة، وجمالَ الانسجام الموسيقي بين الأصواتِ.[3]
الأصواتِ.[3]

وهذا كلامٌ صحيحٌ كنتُ قد أسلفتُ ضربَ الأمثلةِ فيه، ولعلّ جُلَّ المحدثين قد سَعوا إلى الإشارة إلى دورِ المقطع الصّوتي في تغيّرِ الدّلالةِ، فهو مجموعةٌ من التّتابعاتِ المختلفةِ من السّواكنِ والعللِ.[4] لقد كره العربُ توالي الأمثالِ وعبّر المحدثون عن كراهةِ مثلِ هذا التّوالي بما يسمّى المخالفة الصّوتيّة والمغايرة الصّوتيّة بهدف تيسير النّطق وقد كان لهم وسائلُهم للتّعبير عن هذا الأمر.

فقد ردّ (برجستراسر) مثلاً تشابُه الحركةِ في جمع المؤنّث السّالم في حالتي النّصب والجرّ إلى سببٍ صوتيٍّ لا علاقة له بالإعرابِ،[5] ويمكنُ قياسُ ما ذهبَ إليه على الممنوع من الصّرف.

أمّا عن سرِّ اختيارهم للفتحة لتكون أقوى الحركات وأخفّها فيعود إلى أنّ اللّسان العربيّ فيها يكون أكثر ابتعادًا عن الحنك الأعلى ومن ثمّ فإنّ كمّيّة الهواء المنطلقة من الرّئتين إلى خارج الفم أكبر، كما أنّ غرفة الرّنين تكون أوسع فيتوفّر للصّوت من القوّة والخفّة ما لا يتوفّر في الضّمّ والكسر .[6]

---

[1] الزّمخشري،الكشّاف،ج٦/ص٢١٨
[2] السّيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن ، القسم الأول،ص٣٣
[3] عبد القادر مرعي، التّشكيل الصّوتي في اللغة العربيّة، ص٨٦
[4] انظر: المرجع نفسه ،ص٩٤ص١٥٤
[5] برجستراسر،التّطوّر النّحوي للغة، ص١٢٠
[6] عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو، ص٣٧٧

وهذا كلامٌ من النّاحية الإكوستيكيّة يدلّ على خفّةِ الفتحةِ ولعلّ تقاليد القبائل القرشيّة بالاحتفاظ فيما يدلّ على الفتحة دليل آخر على خفّتها ويقصدون (ألف تنوين النّصب)، ما يعني أنّ الحركاتِ لا قيمة دلاليّة لها، وإنّما هي عناصر صوتيّة أو مساعدات صوتيّة لإتمام أواخر الكلمات، وبذلك تتقدّم الضّرورة الصّوتيّة على الضّرورة الإعرابيّة سعيًا للوصول إلى الخفّة والتّخلّص من الثّقل، فالهدف من هذه المخالفة إعادة التّوازن للمقطع الصّوتيّ للكلمة العربيّة؛ ليُراعى فيها البساطة والسّهولة، والتّخلّص من الضّيق، وتخفيف الجهد العضليّ أثناء النّطق.[١]

وعلّة الجرّ بالفتح حين نطقها تعدل خفّة حذفها أيّ تسكينها، فلا يستعاضُ بخفيفٍ خفيفٌ آخر لأنّ ذلك تحصيل حاصل،[٢] أو لأنّها خفيفة قريبة بخفّتها من السّكون، فتقع للمواضع الكثيرة الدّوران المردّدة ثقلاً بغيرها. ولعلّ الأصل والصّواب أنّ الممنوع من الصّرف لا يصرف (ينوّن) إلاّ لمعنىً، أو طلبًا للخفّة أو للضّرورة والغرض منها طلب الخفّة، والثّقل ضدّ الخفّة، وهو نوعان: ثقل لفظيّ (عدد الحروف) وثقل معنويّ[٣] ويضاف إليهما الثّقل الصّوتيّ كما في كلمة (مِنى) فلو صرفت هذه الكلمة لثقلت لاجتماع متماثلين (مِنَن)[٤] النّون والتّنوين.

---

[١] أبو صيني،درس المماثلة في الكتب الثانويّة، ص٥٢،وانظر:محمود خريسات، أثر المخالفة الصّوتيّة،ص٨٤ص١٠٤ وقد نقل عن ابن يعيش كلامًا مفاده أنّ علّة المخالفة في وضع الحركة عنده علّة دلاليّة وليست صوتيّة، وكذلك نقل عن ابن جنّي أنّ هذه المخالفة مستحسنة وليست واجبة (انظر:ص٧٦)

[٢] عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات الصّوتيّة في الأصوات، ص٣٧٦

[٣] الحطاب،الكواكب الدّرّية، ج١/ص٩٦

[٤] محمد العجل، الممنوع من الصرف في الحديث النّبوي الشّريف، ص٣١

العَلَمِيّة :

لا يكفي أن نحدّدَ في هذه العلّة أنّ الاسمَ الذي يقعُ بين يدينا علمٌ أو غير ذلك، بل يتعدّاه إلـــى نوع ذلك العلم من حيثُ التّذكيرُ والتّأنيثُ، فهذه القسمة لا تنفكّ أبدًا عن اسم العلم تحديدًا.

فهو يدلّ على جنسين مختلفين: أحدهما مذكّر والآخر مؤنّث، ولكلّ منهما سمات وخصـــائص تميّزه عن مقابله ،إمّا بتأهيله لقبول الحركات الإعرابيّة الثلاث، والتّنـــوين، أو بحرمانـــه مـــن حركة الموقع الإعرابيّ الثالث وهو الجرّ بالكسر، ومن التّنوين . [1]

ولابدّ من الحديث عن التّعريف والتّنكير عند الخوض في باب العلميّة ،فـــالعلم فـــي اللّغـــات جميعها معرفة دون دخول أداة التّعريف عليه، [2] ودالٌّ على شخصٍ بعينه، ويُحكم هـــذا العلـــم سياق الكلام من حيث الدّلالةُ إلاّ أنّ بعضَ الأعلام قد شذّت عن التّعميم الذي أطلقناه من عـــدم دخول أداة التّعريف فقد دخلت هذه الأداةُ على بعض الأعلام ولكن لدلالة جديدة غير التّعريف قدْ تكونُ التّعظيمَ كما في قولنا: قام الشّريف الحسين بن علي بمتطلّبات الثّورة العربيّة الكبرى.

العلم من حيثُ التّذكيرُ والتّأنيثُ:

١. العلم المؤنّث:

يُعدّ العلمُ المؤنّثُ من أقوى العلل المانعة للصّرف، إذ إنّها العلّة الوحيدة التي لا تحتاج إلى علّة فرعيّة مرافقة لها في مهمّة المنع من الصّرف. ويقع على ثلاثة أقسام :

١. مؤنّث بالألف المقصورة أو الممدودة .

٢. مؤنّث بتاء التّأنيث.

٣. مؤنّث بالمعنى (أيّ بغير علامة) .

والتّأنيث سببٌ من أسباب منع الصّرف، لكونه فرعًا لا أصلاً؛ فأصل الأشياء هو التّذكير، لذلك كان المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث، وكذلك الأكثر تمكّنًا لأصالته.[3]

والعلم المؤنّث ينقسمُ إلى قسمين من حيثُ شكلُ التّأنيث:

أ. مؤنّث لفظي(حقيقيّ باللفظ والمعنى) ب. ومؤنّث معنويّ جـــ. مؤنّث لفظـــيّ بـــاللفظِ فقط مثل: حمزة .

---

[1] أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلاً ، ص٢١٧

[2] برجستراسر، التّطوّر النّحوي للغة، ص١١٩ص١٢٠

[3] انظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج٤/ص٢٠٤

ب.

فالمؤنّث اللفظيُّ ما كان باستعمالِ لفظِ التّأنيثِ (علامة التّأنيث) للدّلالةِ علـى المؤنّـثِ أو المذكّرِ، أمّا المؤنّثُ المعنويُّ فهو علمٌ خالٍ من أداةِ التّأنيثِ لفظه للتّذكير وسمّي به مؤنّـثٌ فدلّ على التّأنيث بواقعِ استعمالِه.

العلم المؤنّث بهاء التّأنيث:

يقول سيبويه (ت:١٨٠هـ) :"اعلم أنّ كلّ هاءٍ كانت في اسمٍ للتّأنيث، فإنّ ذلك الاسمَ لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النّكرةِ، قلتُ: فما بالُه انصرف في النّكرة وإنّما هـذه للتّأنيثِ، هلاّ تُرِك صرفُه في النّكرة كما ترك صرف ما فيه ألف التّأنيث"[1]

لقد جعل سيبويه من هاء التّأنيث عبارة عن ضم ّاسمٍ إلى اسمٍ آخرَ إذْ يُصْـبِحانِ كاسـمٍ واحدٍ كما في: حضرموت،[2] فلم تَعُدْ هذه الهاءُ مجرّد حرفٍ بل عاملَهـا معاملــة الاسـمِ فأصبحت أشبه بتركيبِ (إسناد أو إضافة أو مزجي).

وقد جعلَ ابنُ جنّي (ت:٣٩٢هـ) علامة التّأنيثِ في العلم المذكّرِ أو المؤنّثِ سببًا مـن أبرز الأسبابِ المانعةِ للصّرفِ في العلم إن كان معروفًا بين المتكلّم والسّامع. ومصـروفًا إن كان العلمُ مجهولاً بين طرفي عمليّةِ الاتّصالِ وذلك في نحو:مررْتُ بطلحـة.وبطلحـةٍ آخرَ.[3] وأحسبُ أنّ التّنكيرَ أو الجهلَ في هذا الاسم منوطٌ بالشّبه بين الشّخصيّة المعروفـة بين المتكلّم والسّامع، والشّخصيّة غير المعروفة بينهما، وأنّ هناك علاقة ربطـت بينهمـا ليدلّ على علمٍ مجهول بآخر معلوم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلعلّ سبب المنع مـن الصّرف في هذا العلم إلحاقه بكلمة (آخَرَ) الممنوعة من الصّرف فثقـل علـيهم اجتمـاع ممنوعين من الصّرف فصرفوا الأول حفاظًا على موسيقى الكلام، والله أعلم بما أرادوا.

إذًا فلم تكنْ أداةُ التّأنيثِ سببَ الصّرفِ أو منعه بـدليل أنّ هـذه الأداة موجـودة فـي اللفظين إلاّ أنّ أحدهما نُوّن والآخر منع التّنوين في سياقٍ آخر، وهذه إشـارة إلـى أثـر السّياق أو دلالة السّياق في مسألة الصّرف ومنعه.

[1] سيبويه،الكتاب، ج٣/٢٤٣،وانظر: ابن جنّي، اللمع، ص١١٧

[2] انظر: إبراهيم السّامرّائي،النّحو العربي، ص٧٧، أمّا عن إعراب الاسم المركّب فقد ذهب بعضهم إلى أنّه اسم معرب بالحركات الثلاث يعرب إعراب المتضايفين ، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّه اسم مبنيّ على الفتح دائمًا، ويرجع سبب الاختلاف في الإعراب إلى أنّ أمثلة هذا الباب في الغالب مصنوعة غيرمستوحاة مما استقروه من كلام العرب.

[3] ابن جنّي،اللمع،ص١١٧

أمّا الأسماءُ المؤنّثةُ تأنيثًا معنويًّا (أيّ لا تحتوي على علامةِ التّأنيثِ) فتُعامل معاملة الاسم المؤنّث تأنيثًا لفظيًّا من حيثُ الدّلالةُ على التّعريفِ أو التّنكير. [1] وإن سُمّي مذكّرٌ بمؤنّثٍ وكان المؤنّثُ ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ أو متحرّكًا فإنّنا نَصرفهُ البتّة؛ لخفةِ التّذكيرِ، بالإضافةِ لخفّةِ بناءِ الكلمةِ. أمّا إن كان المؤنّثُ غيرَ ثلاثيٍّ عند تسميةِ المذكّرِ به فإنّه يُمنعُ من الصّرفِ في التّعريفِ ويُصرف في التّنكير؛ لأنّ الحرف الرّابع فيه قد ضارع تاء التّأنيث نحو: رجل أو امرأة سمّيتهما بـ سُعادَ أو زَيْنَبَ أو جَيْأَلَ : فالدّالُ ، والباءُ، واللّامُ بمثابةِ التّاءِ المخصّصةِ للتّأنيثِ.

إذن فواجبُ المنع من الصّرفِ أحدُ أسبابه واحدٌ من ثلاثةِ أسبابٍ :

أ. الزّيادة على ثلاثة أحرف كسُعادَ وزَيْنَبَ.

ب. تحرّك الوسط كـ (سَقَرَ) و (لَظَى) ؛ لأنّ الحركة تمثّل مورفيمًا قصيرًا فهي من أشباه الحروف .

جـ. العجمة، كمَاهَ،وجَوْرَ، وحِمْصَ، وبَلْخَ ، وذلك لثقلِ الانتقالِ فيها من السّكونِ والوقفِ إلى التّنوينِ وهو في الأصلُ نونٌ ساكنةٌ.

وأخرى يجوزُ فيها الصّرفُ وعدمُه نحو: هِنْد و دَعْد و وجُمْل ووَعْد ومِصْر، والأحسنُ تركُ صرفِ هذه الأسماءِ.[2]

والرّاجحُ أنّ سبب قوّة موضع التّأنيثِ على غيرهِ من المواضع، يكمنُ في ثباتِ التّأنيث لفظًا ومعنىً، لذلك فإنّ موضعَ التّأنيثِ أقوى من موضع العُجْمَةِ .

أمثلة : هِنْد مؤنّث معنوي خفيف

عَاد مذكّر معنوي ولفظي خفيف (مصروف)

فما كان على ثلاثة أحرفٍ ينصرفُ سواء أحرّك وسطه أم سكّن ، أمّا ما زاد على الثلاثة وهو مؤنّث فإنّ الحرف الرّابع فيه بمثابة هاء التّأنيث بدليل تصغير الكلمة قبل

---

[1] انظر:ابن السّراج، الأصول في النّحو، ص٨٣، وانظر: ابن جني، اللمع، ص١١٧، وانظر: العكبريّ، اللّباب في علل الإعراب،ج١/ص٥١٠

[2] ابن هشام،شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص٣٣٠، وانظر:ابن عصفور،المقرّب،ج١/ ص٢٧٩،الورّاق، علل النّحو، ص٦١٧ ، الحطّاب، الكواكب الدّرّيّة، ج١/ص٦٣

التّسمية بها وبعدها، ممّا يعني أنّ الحرفَ الرّابع يعامل معاملة حرف التأنيث فمُنِـــعَ مـــن الصّرفِ.[1]

قواعد:

١. إن سُمّي المذكّرُ بمؤنّث ثلاثيّ صرف للعلل الآتية:

+ قلّة عدد الحروف

+ مصروف في المؤنّث في أصل وضعه

٢. وإن سمّي مؤنّث غير ثلاثيّ به فإنّه يمنع من الصّرف معرفةً ويُصرفُ نكرةً للعلل الآتية:

+ كثرة عدد حروفه عن الأصل الغالب

+ الثّقل النّفسيّ الذي يترتّب على تسمية المذكّر باسم المؤنّث.

إذاً فالأصلُ في العلّة المعنويّة أن تُلمحَ من المعنى، أمّا اللّفظيّةُ فلا يكفي فيها اللّمـــحُ بل تحتاجُ إلى أن تُرى رأيَ العينِ ويُتثبّت من أصلِها فليست كلُّ هاءٍ أو ألفٍ للتّأنيـــث، فقد تكون لغرضٍ آخرَ. لذلك ينبغي التّأكّد قبل الحكم على الاسم بالمنع أو الصّرف من أصلِ الحرفِ الأخيرِ فيه.

---

[1] الورّاق، علل النّحو، ص٦١٩

أقسامُ العلمِ المؤنّثِ من حيثُ أصلُ أداةِ التّأنيثِ:

فالمؤنّثُ ينقسمُ إلى قسمينِ من حيثُ أصلُ الأداةِ:

١.مؤنّثٌ عارضٌ ٢. مؤنّثٌ لازمٌ [١]

والمؤنّثُ اللّازمُ هو ما يتعلّقُ بموضوعِ بحثنا لأنّه أصلٌ، أمّا العارضُ فقد وُضِعَ لغرضٍ ما يزول بزواله. والأصلُ أقوى من الفرع لذلك عملت أداة التّأنيث في باب المنع من الصّرف عمل العلتين. إلا أنّ بعض النّحاة جعلوا من التاء المنتهية في طلحة، وعُروةَ، وأُسامة، وحمزةَ، تاءً عارضةً لا تقومُ مقام علّتين[٢] ولعلّ السّببَ الذي دفعَهم لمثل هذا الرّأي أنّ هذه التّاءَ تلزمُ اللفظَ ولا تلزمُ المعنى فالمعنى في هذين اللفظين يفيدُ التّذكيرَ، والله أعلم. لكن أين العلّة الثّانية المانعة للصّرف؟ قد تكون العلّة الفرعية الثّانية بعد أداة التّأنيث هي العلميّةَ أو الوصفُ وبذلك فلا تكون هذه العلّة قائمة مقام علّتين.

ومن أشهرِ علاماتِ التّأنيثِ التّاءُ ، وتليها الألف المقصورة (وهي عبارةٌ عن فتحة طويلة) نحو: لَيلى، وذِكْرى، وقد تكون هي العلامة الأصليّة للتّأنيث ثمّ لحقتها هاء في الوقف، تحوّلت تاءً عند وصلها. وكذلك الألف الممدودة وهي فتحة طويلة بعدها همزة نحو: حمراء، وعاشوراء، وهذه الألف مشتقّةٌ من الألف المقصورة، ذلك أنّ كلّ ممدودٍ يجوزُ قصرَهُ، وكلَّ مقصورٍ لا يُقصَرُ غالبًا إلاّ سماعًا.[٣]

وقد نقل فاضل السّامرّائيّ عن ابن الأنباري في كتابه (المؤنّث والمذكّر) سؤالاً يقول فيه : لمَ صار التّأنيث يثقل الاسم؟ ولم صارت الأسماء المؤنّثة أثقل من المذكّرة؟ وقد كانت الإجابة أنّ العرب لمّا كَثُرَ ذِكرُها للرّجال في كتب الأنسابِ وفي السّندِ والمتنِ، فأصبح المذكّرُ أو اسمُ الرّجل أكثرَ شيوعًا وذيوعًا عندهم، وأكثر تداولاً فخفّ لفظُه على اللّسان. أمّا أسماءُ النّساءِ فقد صانوها عن الذّكر، فقلّ استعمالهم لها وهذا مذهب الفرّاء.[٤]

لقد خالف السّامرّائي مذهب الفرّاء ودعّمه بالأمثلة في كتابه مفرّقًا بين اسم الجنس العامّ الشّائع كثير التّداول (المصروف) وبين اسم العلم الخاصِّ بمعيّنٍ أو محدّدٍ قليلِ

---

[١] ابن عصفور، المقرّب ، ج١/ص٢٧٩ص٢٨٠
[٢] ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص٨٦
[٣] عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، ص١٢٢ص١٢٤
[٤] فاضل السّامرّائيّ،معاني النّحو، ج٣/ص٢٨٧

التّداولِ والذّكرِ بين النّاسِ (الممنوع من الصّرف) فتكونُ بذلك المعارفُ أثقلَ من النّكرات.[1] ونحن بذلك أمام رأيين متضادين تقوى فيهما حجّة الأول على الثاني.

ويجدرُ بالدّارسِ لاسمِ العلمِ بالإضافةِ إلى دراستِه من حيثُ التّذكيرُ والتأنيثُ أن يدرسَه من حيثُ الإعرابُ و البناءُ أيضًا، فالمعارفُ قسمان: معربةٌ ومبنيّةٌ. والمبنيّ منهُ الذي لا يدخلُه التّنوينُ مطلقًا نحو: (الضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، واسم العلم المعرّف بالنّداء، والنّكرة المقصودة، والمعرّف بـ (أل) والإضافة) فهذه الأعلام جميعها ممنوعة من التّنوين قولةً واحدةً .[2]

ويبقى السّؤالُ الأهمُّ في هذا الموضوع عن التّعريف بـ(أل) وبالإضافة، فهل يزيلان العلل المانعة من الصّرف أم إنّها عمليّة تفاضل تقوى فيها علّة على أخرى؟

قال بعضُ النّحاةُ : إنّ التّعريفَ لا يُزيلُ العلل المانعة من الصّرف ، فبقيت بذلك غير منصرفةٍ .أمّا بعضُهم الآخر فذهبَ إلى أنّ هذه الأعلامَ منصرفةٌ بدليلِ عودةِ الكسرةِ على الاسم الممنوعِ من الصّرفِ، والفريقُ الثالثُ وهو فريقُ أبي علي الفارسيّ فقد ذهب لما هو أقوم في نفوس الباحثين من أنّ الاسم لا منصرف لوجود العلّتين، ولا غير منصرف؛ لأنّ التّنوين لم يذهب بالعلّتين.[3] والباحثة تُرجّح الرّأيَ الأخيرَ على الرّأيين السّابقين؛ لأنّ سببَ المنعِ لا يزولُ وبالوقتِ نفسِه يصرفُ العلم فيكون لا منصرفًا ولا غير منصرفٍ.

وبذلك فإنّ التّعريفَ بالعلميّةِ أقوى من التّعريف بالأداة أو بالإضافة، فـ (صباح) مثلاً علم لمذكّر أقوى من (الصّباح) في الدّلالة على وقتٍ بعينه باستعمالِ (أل) التّعريف، وأقوى من (صباح الغد) التي تدلّ على معيّنٍ باستعمالِ الإضافةِ. وذلك لأنّ الأولى قد تمكّنت من الحركاتِ الإعرابيّةِ كاملةً ومن التّنوينِ أيضًا لكونها علمًا مذكّرًا .

وكذلك فإنّ كلّ ما امتنع صرفُه بالعلميّةِ فإنّه يُصرف عند التّنكير؛ لبقائِه بلا سببٍ أو على سببٍ واحدٍ.[4] ويُصرف عند التّذكيرِ أيضًا ،ما يعني أنّ فقدانَ إحدى العللِ يُغيّر حُكْم الاسم من المنع إلى الصّرفِ .

---

[1] السّامرّائيّ،معاني النّحو،ج٣/ص٢٨٧
[2] المرجع نفسه،ص٢٨٦ص٢٨٧
[3] ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص٩٤
[4] ابن كمال باشا،أسرار النّحو، ص٩٢

العلمُ المؤنّثُ بالألفِ المقصورةِ والألفِ الممدودةِ:

ابتدأ سيبويه (ت:١٨٠هـ) الحديثَ في هذا البابِ بالتّفريق بين الألف التي تجيء للتّأنيث والأخرى التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة؛ ذلك أنّ الألف الخاصّة بالتّأنيث تمنع من الصّرف، أمّا الألف الثّانية فهي ألف الإلحاق التي لا تمنع من الصّرف، نحو: ذِفْرى التي قاسوها على هِجْرَع ، فألف (ذِفْرى) ألحقتها بـ (هِجْرَع) في الوزن والعدد،مشيرًا إلى أن ليس كلّ ألف في الاسم هي ألف تأنيث، حيث قال: " فأمّا "ذِفْرى" فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: "هذه ذِفْرىً أسيلةٌ "،ويقول بعضُهم:" ذِفْرَى أسيلةٌ" "[١]، وذلك أنّهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث، فأمّا من نوّن جعلها ملحقة بـ " هِجْرَع".

إذًا فليست العلامةُ (أيّ الألفُ المقصورةُ) هي مانعُ الصّرفِ عنده بل أصلُ هذه الأداةِ والمعنى الذي تحملُه، فليست كلّ ألفٍ مقصورةٍ يُقْصَدُ منها التّأنيثُ.

وقال ابن السّرّاج (ت:٣١٦هـ) في أشكال التّأنيث: " فأمّا ألف التّأنيث فتجيء على ضربين: ألف مفردة نحو: بُشرى وحُبلى و سَكرى، وألف قبلها ألف زائدة، نحو: صَحراء وحَمراء و خُنْفساء ، وكلّ اسم فيه ألف التّأنيث ممدودة أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة" [٢]

أمّا ابنُ يعيشَ (ت:٦٤٣هـ) فقال: " فلا يُنوّنُ شيءٌ من ذلك في النّكرة فأحرى ألاّ ينصرف في المعرفة؛ لأنّ المانعَ باقٍ بعد التّعريفِ، والتّعريفُ ممّا يزيدُه ثقلاً " [٣] ودليلُ قوّةِ اللّاصقةِ منعُها للصّرفِ تنكيرًا وتعريفًا، وذلك لبقاءِ المانعِ من الصّرفِ وهو اللّاصقةُ الخاصةُ بالتّأنيث بعد التّعريف .

والباحثةُ تذهبُ إلى ما ذهب إليه ابن السّرّاج في موضعٍ آخرَ من أنّ للتّأنيث قسمين: أحدهما بعلامة بغضّ النّظر أكانت هذه العلامة ألفًا أم هاء تأنيث ، والثّاني: بغير علامة والمقصود منه التّأنيث المعنويّ .[٤]

---

[١] سيبويه،الكتاب،ج٣/ص٢١١
[٢] ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ج٢/ص٨٣
[٣] ابن يعيش،شرح المفصّل،ج٢/ص١٦٩ تحقيق:إميل بديع يعقوب
[٤] ابن السّرّاج،الأصول في النّحو،ص٨٣

أمّا الفرقُ من ناحيةِ التّأثير فإنّهُ يكمنُ في أنّ المؤنّثَ بالألفِ المقصورةِ أو الممدودةِ ممنوعٌ من الصّرف لزومًا وإطلاقًا من غير شرطٍ،أيّ سواء أكانت اسمًا أم صفةً، أمّا المؤنّث بالتّاء فشرطٌ من شروطه العلميّة ، والمؤنّث بغير علامةٍ فإنّهُ يُمنَعُ من الصّرف على وجهين: وجوبًا وجوازًا.

والغريبُ اللّافتُ للانتباهِ هو تنوينُهم لبعضِ الكلماتِ المنتهيةِ بألفٍ مقصورةٍ،ومنعُ التّنوين عن بعضِها الآخر، فمثال الأول:

ذفرى - ذفرىً

تترى - تترىً

أمّا (مِعْزىً) (بسكون العين) فلمْ تَردْ فيها إلاّ لغةٌ واحدةٌ ، وهي تنوينُها في النّكرة ، و(الأرْطَى) مصروفةٌ بدليلِ تذكيرها،وكذلك (العَلْقَى) [1]، ويرجعُ الأمرُ بعلمِ اللهِ لنوعِ الألفِ في هذه الكلماتِ، فقد تكون ممّا يُلْحِقُ ذوات الثلاثة بذوات الأربعة، أو أن تكون للتّأنيثِ.

كيف نفرّق بين ألف الإلحاق وألف التّأنيث ؟

يمكن التّفريق بين النّوعين بأحد طريقين : أ. التّنوين ب. دخول الهاء عليها

مثال : علقى ← علقىً ← علقاةٌ [2]

لم يتقيّدْ النّحاةُ بالقياس فكانوا يُعملون العقلَ على النّقلِ كثيرًا، بدليل أنّ القياسَ يفرضُ أمراً، وبعض النّحاة لا يلتزمونه وذلك لأنّه لا يطابقُ أذواقَهم وأهواءَهم. فإن سمّيت امرأةً باسم رجل ثلاثي = مُنع من الصّرف ؛ لأنّها سارت من الأخفّ إلى الأثقل. وإن سمّي الرّجل بمؤنّث معنويّ = مُنع من الصّرف [3] لأنّها أسماءٌ مؤنّثةٌ وبذلك يكونُ قد سارَ من الفرع إلى الأصلِ ويُشترطُ في الاسم المؤنّثِ حتّى يُمنعَ من الصّرفِ أن يكونَ في معرض الزّوالِ حتّى لو سمّيَ به مُذكّرٌ.

أمّا من حيثُ قوّةُ هذه الأدوات فالألفُ الممدودةُ أقوى من المقصورةِ وذلك لأنّها تُمثّل اجتماعَ ألفين ثمّ أُبْدِلَت الثّانيةُ فيهما فأصبحت همزةً لذلك فهي لا تُصْرَفُ مطلقًا. [4] وتُصْرَفُ الكلماتُ المحتويةُ عليها إن دلّت على إلحاقِ ذواتِ الثلاثةِ بذواتِ الأربعةِ .

---

[1] سيبويه،الكتاب،ج٣/ص٢١١

[2] المصدر نفسه ،ص٨٤

[3] المصدر نفسه ،ج٢/ص٨٥

[4] انظر:المصدر نفسه،الصّفحة نفسها،وانظر: الزّجاج،ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢٨ص٢٩

يقول سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في الألف الممدودةِ :" واعلم أنّ الألفين لا تـزادانِ أبـدًا إلاّ للتأنيثِ،ولا تزادانِ أبدًا لتُلحِقا بنات الثلاثة بسِرْداحٍ ونحوها. ألا ترى أنّك لم تـرَ قـطُّ فَعْـلاءَ مصروفةً ولم ترَ شيئًا من بنات الثلاثةِ فيه ألفان زائدتان مصروفًا" [1] ومن ثمّ خرج عمّا أصـل له حين تكلّم عن حِرباء و عِلباء إن كانت الهمزة التي بعد الألف فيهما بدلاً من الياء كالتي في (دِرْحايةٍ)، وجاءت لِتُلحِق عِلباءً وحِرباءً،بِسِرْداحٍ وسِرْبالٍ فإنّها تَصرفُ الكلمة وتَخرجُ بها عن القاعدةِ.[2] أمّا الباحثة فترى في هذه الاستثناءات بُعدًا في التّعليلِ و تماديًا في التّعميم، وهو مـن باب فساد العلّة ونتيجة لعدم التأكّد من الأصل.

ومن هذه المسألة اختلاف الفرّاء وأهل اللغة في كلمة (سيناء) بفـتح الفـاء أم بكسـرها،إذ يتحددُ أصلُ الهمزةِ بعد الألفِ الزّائدةِ ، وقد خالف ابن يعيش الفرّاء حين وجد أنّ الكلمـات المؤنّثة بـ (اء/ى) تُمنع من الصّرف بانفرادها من غير احتياجها إلى سبب آخـر، فـلا تنوّن في حال التّنكير، وأحرى ألا تنوّن في التّعريف أيضًا لأنّ المانعَ باقٍ بعد التّعريـف، والتّعريف ممّا يزيدُه ثقلاً أمّا علّة قوّة هذه الأسماء فتكمنُ في تغيّر البنية الصّرفيّة للكلمة.

فـ (سكران) مثلاً بناء للمذكّر و (سكرى) بناء للمؤنّث

و (أحمر) مثلاً بناء للمذكر و (حمراء) بناء للمؤنّث

أمّا التّاء فلا تغيّرُ البنية وكذلك ثباتها عند جمعها جمع تكسير [3]

والباحثة تميل لقول ابن يعيش، ذلك أنّ تغيّر البناء الصّرفيّ بالإضافة إلى المعنـى تـؤثّر أكثر من غيرها من العلل.

قواعد قد توصّل البحث إليها في هذا الموضوع:

١. كلّ اسم معرفة فيه هاء التّأنيث = ممنوع من الصّرف في المعرفة فقط

٢. كلّ اسمٍ مختومٍ بألفٍ زائدةٍ للتّأنيث (اء/ى) = ممنوع من الصّرف معرفة ونكرة

٣. كلّ ألف تجيء رابعة فما فوق زائدة = للتّأنيث حتّى تقوم الحجّة بأنّها ملحقة والإلحـاق يحتاج إلى دليل لقلّته .[4]

---

[1] انظر:المصدر نفسه،ج٣/ص٢١٤

[2] المصدر نفسه،الصّفحة نفسها

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ص١٦٩

[4] ابن السّرّاج،الأصول في النّحو،ج٢/ص٨٤ ص٨٥

تتحكّمُ في منع صرْفِ العلم المؤنّثِ (لفظيًّا أو معنويًّا) علةٌ خفيّةٌ وهي علةُ عدد حروف الكلمة، إذْ إنْ كانت الكلمةُ مؤلفةٌ من أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا، وسمّي بها مذكّرٌ أو مؤنّث فإنّها لا تُصرَفُ في المعرفةِ؛ لأنَّ الحرفَ الرّابعَ فيها يكون بمثابةِ تاء التّأنيث في الكلمة الثّلاثيّة بدليل أنّ هذا الاسم الرّباعيّ، يمنع من زيادة التّاء في آخره عند تصغيره، نحو: عقرب (عُقَيرب) [1]

لقد جعل ابن جنّي (ت:٣٩٢هـ) علّة صرف العلم المذكّر المسمّى بمؤنّث ثلاثيّ ساكن الوسط أو متحرّكاً (خفّة التّذكير) [2] والباحثةُ لا توافقُ ابن جنّي في رأيه فهذا الاسمُ مصروفٌ في التّذكيرِ والتّأنيثِ، ومن منعه من الصّرف في التّأنيث جوازًا لم يمنعه إلا من أجلِ اطّرادِ القاعدةِ .

تتفاوتُ المواضعُ التي يُمنعُ فيها الصّرفُ في قوّتِها وأقواها على الإطلاق العَلَم، حتّى كاد القدماءُ يَجْزِمون أنّ الموضعَ الوحيدَ المُتسبّبَ في منعِ الصّرفِ هو العلميّةُ. فالشّرطُ في الاسم المؤنّث أو المركّب أو الأعجميّ (وهذه علّة واحدة من العلل المانعة للصّرف) أن تجامعَ موضعًا ثانيًا وهو العلميّةُ . وهذا ما يفسّرُ صرف بعض الكلمات المؤنّثة، لأنّها غير مستعملة علمًا، ومنع صرف بعضها لاجتماع أحد الأوضاع التي ذكرتها آنفًا مع العلميّة.

يقول ابن هشام (ت:٧٦١هـ): " وكذلك أذربيجان اسم لبلدة فيه العلميّة والعجمة والتّركيب والزّيادة، قيل وعلّة خامسة وهي التّأنيث لأنّ البلدة مؤنّثة ... ولو قدّر خلوّه من العلميّة وجب صرفه؛ لأنّ التّأنيثَ والتّركيبَ والعُجْمَةَ شرطُ اعتبارِ كلٍّ منهنّ العلميّة " [3]

أمّا من حيثُ الفرقُ بين النّكرة والمعرفة، فالنّكرةُ أخفُّ من المعرفةِ لأنّ مدلولها لا يتجاوزُ المعنى الواحد، كقولنا: (رجلٌ) فيُدرك المعنى بغير تفكير بعين هذا الرّجل، أمّا لو قلنا زيد ونحوه من الأعلامِ فإنّ لفظ (زيدٍ) قد تناول شخصًا بعينه يقع فيه الاشتراك فيحتاج إلى فواصل تميّزه.[4] لكن ما حاجة الفواصل التي يتكلّم عنها العكبري إن كان (زيدٌ) معلومًا لدى المتكلّم والسّامع؟

ولعلّه قصد في هذه الفواصلِ التي تميّز النّكرة عن المعرفة منع العلم التّنوين وهذا لا يعني بالضّرورة أنّ التّنوين علم التنكير كما ذاع وشاع .

[1] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ص٥١٠
[2] ابن جني، اللمع، ص١١٧
[3] ابن هشام ، شذور الذّهب، ت: محمد محيي الدّين عبد الحميد ، ص٤٥١
[4] العكبري، اللباب، ج١/ص٧٨

٢. العلم المركّب :

يُقسمُ العلمُ من حيثُ التّركيبُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:مركّبٍ تركيب إضافةٍ،ومركّب إسناديّ،ومركّب مزجيّ، وما يتعلّق بموضوع الممنوع من الصّرف هو النّوع الأخيرُ(أقصدُ المركّب المزجي) إذ إنّ الإضافة سببٌ من أسبابِ امتناع دخولِ التّنوين، والثّاني يعاملُ على الحكايةِ، وأخيرًا المركّب المزجي الذي ورد عند ابن السّرّاج (ت:٣١٦هـ) بعنوانِ "باب الاسمين اللّذين يُجعلانِ اسمًا واحدًا" إذ قال فيه:"وهو مُشَبّهٌ بما فيهِ الهاء لأنّ ما قبلَه مفتوحٌ،...، وهو مضمومٌ إلى ما قبلِه كما ضُمّت الهاءُ إلى ما قبلِها وذلك نحو:حَضْرَمَوْت وبَعْلَبَكَ، ورامُ هُرمز،ومارسَرْجِس،ومنهم من يضيف ويصرف ومنهم من يضيف ولا يصرف ويجعل كَرِبَ في (معدي كرب) مؤنّثًا، ومنهم من يقول: معديكرَب يجعله اسمًا واحدًا"[1] ويتّضح من تسمية ابن السّرّاج أنّ العلمَ المركّبَ يُمثّل اجتماعَ اسمين على غير الإضافة أو الإسناد، بل كاجتماع العدد المركّب على فتح الجزأين أو كاجتماع ظرفين في كلمة واحدة، إلّا أنّ ما مثّلت بهما مبنيّان أمّا العلم المركّب فممنوع من الصّرف، وترجّحُ الباحثةُ أنّه لم يبنَ؛لأنّ أصلَه اسمان معربان اجتمع أحدهما مع الآخرِ فخالفا الأصل الذي كانا عليه فمنعا التّنوين لمخالفةِ الأصلِ،فجعلا كاسمٍ واحدٍ أو كاسمٍ أضيفَ إلى هاء التّأنيثِ.[2]

يقول العكبريّ (ت:٦١٦هـ) : " التّركيب فرع على الإفراد، لأنّه ضمّ مفردٍ إلى مفردٍ على قصد جعلهما اسمًا لشيء واحدٍ " [3] وهذا يعني أنّ العلم المركّب علم يتألّف من كلمتين مفردتين لا تكون العلاقة بينهما بإسناد ولا بإضافةٍ ، وليس المقطع الثّاني فيه صوتًا نحو: سيبويهِ، وليس الاسم الثّاني فيه متضمّنًا معنى الحرف في الأصل.[4] استثنى سيبويه وما جاء على نمطه لالتزامه حركة واحدة وبالتّالي فهو مبنيّ.

أمّا في شرط منع العلم المركّب من الصّرف فيتلخّص باجتماع علّة التّركيب مع علّة العلميّة، يقول ابن هشام(ت:٧٦١هـ) :" يشترط في التّأنيث والتّركيب والعجمة أن تكون العلّة الثّانية المجامعة لكلّ منهنّ العلميّة " [5]

---

[1] ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ج٢/ص٩٢
[2] عبد العزيزسفر،الممنوع من الصّرف،ص٣٧٣ص٣٧٢
[3] العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء، ج١/ص٥٠٥
[4] ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص٩٠
[5] ابن هشام، شذور الذّهب، ت: محمد محيي الدّين عبد الحميد ، ص٣٣٢،وانظر:الكواكب الدّرّيّة،ج١/ص٦٤

لقد أعطي المركّب حكم الممنوع عن الصّرف لاستغنائه عن التّنوين إذ إنّه قليل الإضافة، ومتى امتنع عن الإضافة امتنع عن التّنوين –هذا الكلام للسّهيليّ- [1]وهي علّة مقنعة جدًّا.
أمّا الباحثة فترى أنّ العلم المركّب المزجي قليل الدّوران والشّيوع على الألسنة فمال النّاس فيه إلى الابتعاد عن تنوينه لطول المقطع الصّوتي فيه ما يعني أنّ هذا العلم قد اجتمع فيه ثلاثة أثقال: ١. ضمّ اسمٍ إلى اسمٍ ٢. طول المقطع الصّوتي ٣. قلّة الدّوران والشّيوع على الألسن.

٣.العلمُ على وزنِ الفعلِ:

وهو علّةٌ من العللِ اللّفظيّةِ التي تُصيبُ بعضَ الأسماءِ لا لشيءٍ إلا لأنّ لفظها مماثلٌ للفظ الفعل، وقد كانت هذه العلّة من أكثر العلل شيوعًا وبحثًا بين النّحاة، وقد ابتدأ بحثُ عللِ المنع من الصّرفِ بها عند أكابر علماء اللّغة أمثال: سيبويه (ت:١٨٠هـ)،والفارسي(ت:٣٧٧هـ)، وابن جنّي (ت:٣٩٢هـ) [2] إلاّ أنّ منهجهم في اختيار العلل وتقديم بعضها على بعض لم يكن واضحًا، إذ كان مختلفًا من نحويّ إلى آخر .

لقد تعمّق القدماءُ في الحديث عن وزن الفعلِ صابّين جلّ اهتمامهم على مسألة الصّياغة، فإن كانت صياغة الاسم تماثل صياغة الفعل فإنّها تعامل معاملته وتأخذ أحكامه، فكما أنّ الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين فكذلك الاسم المماثل له بالصّياغة فإنه محروم ممّا حرم منه الفعل (إلاّ إن عرّف أو أضيف تعود الكسرة للظّهور عليه)، بيد أنّ ما حُرِمَ منه سمة من السّمات الخاصّة بالاسم، وهو اسمٌ سواءٌ عليه أشابَهَ الفعلَ في الصّياغةِ أم لم يشابهْهُ.

أمّا من حيثُ المعنى فالمعنى واحدٌ بين اسم العلم (أحمَد) والفعل المضارع (أحمدُ) استنادًا إلى ما عُرف عند أهل اللّغةِ من أنّ الكلماتِ المتّفقة في الحروفِ والمختلفة بالتّرتيبِ يجمعُ بينها ما يسمّى المعنى الجامع .فإذا كانت تلك الكلمة المختلفة ترتيب الحروف يجمعها معنى واحدٌ فما بالنا بكلماتٍ متماثلاتٍ في التّرتيبِ والتّأليفِ ومع ذلك يُحكمُ عليها بالصّرف أو منعِه؟ فالمستعان به في هذا الحال هو سياق الكلام.
مثال: أحمدُ ربّي على كلّ حال

[1] انظر:عبد العزيز سفر،الممنوع من الصّرف،ص٣٧٥
[2] شريف النّجار،موقف نحاة اليمن من الخلافات النّحويّة،ص٣١

أحمدُ اسمٌ من أسماء رسول الله _ صلّى الله عليه وسلّم _.

إلاّ أنّ المشكلة لم تكن في تمييز الفعل من الاسم بل كانت في سبب صرف اسم معيّن وترك صرف الاسم نفسه في الجملة نفسها !! فقد ورد عن العرب أمثلة كثيرة مصنوعة في هذا الشّأن، مثال: مررت بأحمدَ وبأحمدٍ آخرَ. فما علّة صرف العلم الثّاني ومنع صرف الأول؟ وهل التّنوين فيه للتّنكير كما هو ذائع ؟!

يقول سيبويه: "واعلم أنّ كلَّ اسم كانت في أوّله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنّه مصروف، وذلك نحو: "إصْلِيتٍ"، و"أُسْلوبٍ"، و"يَنْبوتٍ"، و" تَعْضوض"، وكذلك هذا المثال إن اشتققته من الفعل نحو: "يَضْروبٍ" ...ألا ترى أنّك تصرف (يَرْبوعًا) فلو كان "يَضْروبٌ" بمنزلةِ "يَضربُ" لم تصرفه" [1]

ويتّضحُ من كلامه أن ليس كلُّ زائدةٍ تَلحقُ أوّلَ الاسم هي دليلٌ على شبهِ الفعل، فهي اسم رغم دخول حرف الزيادة الخاص بالفعل المضارع عليها حتّى وإن اشتققناها من الفعل ،فـ (يَضْروب) مصروفٌ رغم اشتقاقِه من الفعل (يَضربُ) لكنّه ليس على مثاله ووزنه، ممّا يعني أنّ الاشتقاق من الفعل لا يطابق وزن الفعل.

وليمتنع وزن الفعل من الصّرف يجب أن يتوفّر فيه الشّرطان الآتيان :

أ. أن يكون حاملاً لحرف الزّيادة الموجود في الفعل

ب. أن يكون علمًا، وبذلك يمنع من الصّرف.

والنّاظر في الأسماء سيجد قليلاً منها على مثال تفعل/ويفعل ؛ذلك لأنّ هذا الوزن خاصّ بالأفعال، ومعلوم بطبيعة الحال أنّ الفعل لا ينوّن وكذلك ما جاء على شاكلته وزنًا. ناهيك عن أنّ التّنوين لا يجتمع مع أداة التّعريف؛ وذلك لثقل اجتماع ضدّين في كلمة واحدة . وهذا تفسير منع صرف بعض الأسماء فهي معارف تُمنع من الصّرفِ في التعريف وتُصرف عند تنكيرها.[2]

فلا يجوزُ اجتماع ضدّين في كلمةٍ واحدةٍ كاجتماعِ التّعريفِ والتّنكير مثلاً،إضافة إلى الثقل أيضًا، وتعدّ المعرفة إحدى الأصول وهي أثقل من النّكرة الفرع، وبذلك فالعلمُ في حالة التّنكير يبتعد عن شبه الفعل معنى[3] !!!

---

[1] الكتاب، سيبويه،ج٣ /ص٢٢٢(ط.دار الكتب العلميّة)،وانظر: محمد عرفة،النّحو والنّحاة،ص٢٢٩ نقل إبراهيم مصطفى هذا الرأي من كتاب الإنصاف دون نسبته.

[2] المصدر نفسه، الصّفحة نفسها

[3] المصدرنفسه،ص ٢٢٨

وقد ردّ المبرّد(ت:٢٨٥هـ) علل الصّرف ومنعه جمعاء إلى شبه الفعل – وزنًا ومعنى- فلا يدخله على إثر ذلك خفض ولاتنوين،لأنّ الأفعال لا تخفض ولا تنوّن.[١]

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ للفعل أوزانًا عديدة وهي: أفعلُ،ونَفعلُ، وتَفعلُ، وفُعِل، وفُعّل، وانفعلَ، وجميعها تَكثرُ في الاسم عن الفعلِ، نحو: أحمد. وعلّة منع صرفه اجتماع علّتين رئيستين: العلميّة ووزن الفعل.ولربما كان من المفترض ألاّ نكتفي بقولنا:العلميّة وشبه الفعل بل كان ينبغي تقييد العبارة أكثر بقولنا: التّعريف بالعلميّة ووزن الفعل وهذا ما يفهم من مثال: مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر. وقد ذهب ابن جنّي إلى أنّ علّة صرف الثاني هي فقدانه العلميّة وبقاء وزن الفعل،[٢] والباحثة تخالفه في بعض ما ذهب إليه؛

فالأوّلُ ممنوعٌ من الصّرفِ للعلميّةِ ووزنِ الفعلِ، أمّا الثاني فقد صُرِفَ لفقدانه معنى التّعيينِ الذي يتضمّنه اسمُ العلمِ فهو لم يقصد شخصًا ممّن اسمه أحمد بل إنّه قد مرّ بعلمٍ مجهول النّسب عنده، معروفِ الصّفات ومشبهٍ في صفاته أحدًا ممّن اسمه أحمد، والله أعلم.

فإذا زال وزنُ الفعل انتقل الاسمُ من حكم المنع من الصّرف إلى حكمِ الصّرف؛نحو: (ضَرِبَ) فإنّه ممنوع من الصّرف (لأنّه علم على وزن الفعل) فإذا سكّن وسطه وأصبح (ضَرْب) صرف؛ لأنّه فارق شبه الفعل وزنًا، فإذا كان هذا التّخفيف قبل التّسمية صرف لا محالة،لأنّه بذلك على وزن الاسم، أمّا إن كان التّخفيف بعد النّقل والتّسمية لم ينصرف؛ لأنّ التّسكين فيه عارضٌ بدليل جواز استعمال الأصل.[٣]

وما يُؤخذ على أمثلة النّحاة بالإضافة لكونها مصنوعة لم تستقرَ من كلام العرب، عدم منطقيّتها واستساغتها فما معنى قولهم: لو سمّي شخص بـ (ضرب) ولا ننكر أنّ ضرب على نمط (جَبَل) لكنّ التّقطيع الصّوتيّ للكلمتين مختلف وإن كانتا تحملان عدد الحروف نفسه.

ضَ رَ بَ   ص ح   ص ح   ص ح

جَ بَ لٌ   ص ح   ص ح   ص ح ص

فمقطعُ الاسمِ يبدو أطولَ من مقطعِ الفعلِ لدخولِ التّنوينِ عليه، والتّنوينُ فيه يُعدُّ من الصّوامتِ السّاكنة.

وقد اختُلِفَ في مسألة صرف الاسم الذي على وزن الفعل في حال تسكين أوسطه(عينه) فالاسم (ضَرِبَ) ممنوعٌ من الصّرف للعلميّة ووزن الفعل،إلاّ أنّا إن سكّنّا عينَه فسيقعُ بين

---

[١] انظر:المبرّد،المقتضب، ج٣/ص٣٠٩، وابن جنّي، اللمع،ص٢٨
[٢] ابن جني،اللمع،ص١١٤
[٣] ابن يعيش،شرح المفصّل،ت: إميل يعقوب،ج١/ص١٧٠ص١٧٢

حكمين: الأوّل : الصّرف لزوال بناء الفعل وهو رأي سيبويه، والثّاني: منع الصّرف إذا كان تسكين العين ثانيًا بعد العلميّة، وهذا رأي المبرّد.[١]

إنّ اجتماع السّببين في الاسم على وزن الفعل يعني أنّه صار فرعًا من جهتين:

الأولى: أنّه لا يقومُ بنفسِه، ويفتقرُ إلى اسمٍ يكونُ معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل .

الثّانية: أنّه مشتقٌّ من المصدرِ الذي هو ضربٌ من الأسماءِ.[٢]

فإذا كان الاسمُ على وزنٍ يشترك فيه الاسم والفعل فإنّه يُصرف؛ لأنّه غير مختصّ بالفعل عن الاسم أو العكس. أمّا إن سمّينا باسمٍ ليس له مثيل في وزن الأسماء يمنع من الصّرف كما في كلمة: (نَرْجس) وهي اسمٌ ممنوعٌ من الصرف ؛ لأنّ وزنها لا مثيلَ له في الأسماء فالوزن خاصّ بالفعل دون الاسم نحو: (دَحْرَج).[٣]

وإن سمّينا شخصًا بفعلٍ مضارعٍ مزيدٍ بعلامةٍ من علاماتِ الزّيادةِ حوّلنا همزة القطع فيه إلى همزة وصل؛ لتتناسبَ مع طبيعة الكلمة الجديدة كأضْرِبُ،وأقْبلُ، ولم نصرفه (لا ننوّنه) لأنّ همزة الوصل حقها أن تدخل على الأفعال، وإنّما وجدت في أسماء قليلةٍ نحو: ابن، وامرئ.[٤]

وتفسيرُ صرفِ الأسماءِ على وزن الفعل في حال التّنكير مردُّه فقدان التّمكّن من السّمات الخاصّة، وذلك بدخول جهةٍ واحدةٍ من الفرع وله في نفسِه جهةُ تمكّنِ الأصل "فلم تمنع الجهة الأصليّة جهة واحدة فرعيّة فكان الأصل أغلب وأقوى" فإن اجتمعت جهتان من الفرع مقابل جهةٍ واحدةٍ من الأصل فإنّ الفرع بذلك يغلب الأصل .[٥]

وقد يكون الاسم الذي على وزن الفعل إمّا منقولاً من وزن الفعل أو مرتجلاً للعلميّة أو العجمة، فإن لم يكن الوزن مختصّاً بالفعل ومزيدًا بإحدى علامات زيادة الفعل المضارع فإنّه يعامل معاملة الوزن المختصّ بالفعل .[٦]

---

[١] شريف النّجّار،موقف نحاة اليمن من الخلافات النّحويّة،ص٣٣

[٢] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ص١٦٧

[٣] ابن السّرّاج،الأصول في النّحو،ت:عبد الحسين الفتلي،ج٢/ص٨١

[٤] المصدر نفسه،ص٨٢، والعكبري،اللباب في علل الإعراب والبناء،ج١/ص٥٠٧

[٥] الزّجاج،ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٣ص٤

[٦] ابن كمال باشا،أسرار النّحو، ص٩١

ويمكن القول إنّ الاسم يمنع من الصّرف في العلميّة مع جميــع الأوزان الخاصّـــة بالفعــل، وتمثّلها المعادلة الآتية: العلم + وزن الفعل(مطلقًا) = منع العلم من الصّرف ، أمّا الصّفة فــلا تمنع من الصّرف إلاّ في وزن (أفعل) فقط ،وتمثّلها المعادلة الآتية: وزن (أفعل) + الوصف = منع الصّفة من الصّرف ،نحو:أعرج وأصفر وأحمر، مــا يعنـــي أنّ وزن الفعــل يقــع فـــي صورتين: العلم،والصّفة .

يبدو أنّ الفارقَ بين وزنِ الفعلِ ووزنِ الاسمِ قائمٌ على نظريّة الخفّة والثّقل، فالفعــلُ ثقيــلٌ؛ لكثرة مقتضياته من فاعلٍ ومفعولٍ وحالٍ، وثقيلٌ في دلالتِه أيضاً ذلك أنّه يجمع بــين الحــدثِ والزّمنِ، ومتصرّفٌ باختلافِ المعاني. والاسمُ يتنافى مع الفعلِ في هذه النّقاطِ.[1] بالإضافةِ إلــى ما يتضمّنُه الفعلُ من معانٍ أيضًا كالظّرفيّة وغيرها، فثَقُلَ لاقتضائِه لفظًا غيرَ لفظِه.

وفي بابِ وزنِ الفعلِ قد يكونُ فقدانُ الأصلِ سببًا من الأسبابِ المانعةِ للصّرفِ؛ فإذا ســمّينا بـــ (قِيل) و (بِيع) صرفنا؛ لأنّ هذا الوزن كثير الاستعمال في الأسماء نحو:فيل،وديــك،وريم ، ولم ينقل إلى أصله الذي هو فعل، وأصبح كأنّه أصل.[2]

لقد بات من الواضح أنّ الأوزانَ تقعُ على أقسامٍ أيضًا:

١. أوزان مشتركة بين الاسم والفعل وهي أوزانٌ ممنوعةٌ من الصّرف .
٢. وأوزان مختصّة بالأفعال دون الأسماء نحو: وزن (فُعِل) والذي يُمَثّلُ صــيغة الفعــلِ المبني للمجهول، وقد جاء على هذا الوزنِ الخاصِّ بالفعلِ قليــلٌ مــن الأســماء كـــ (دُئِل).[3] يقول العكبريّ في وزن (فُعِل) :"وهو في الأصل (فعل)[*] نقل فسمّي به على أنّ جماعة لا يثبتونه، وقيل هو مغيّر"[4] ولعلّه قصد أنّه نقل من الفعل إلى الاسم رغــم إنكار جماعة النّحاة لاستعماله ضمن أوزان الاسم.
٣. أوزان متوافرة في الأفعال والأسماء بكثرة وهي مصروفة، لعدم ثبات الفرعيّة فيهــا؛ فمثلاً وزن (فَعّل) لم يأت منه فـــي الأســـماء إلاّ خَضَمّ،وبَقّم،وبَذّر،وعَثّر،وشَــلّم،وهي جميعًا ممنوعة من الصّرف. ومعنى ذلك أنّ هذه الألفاظ محفوظة ولا يقاس عليها!!!

---

[1] العكبري،اللباب في علل البناء والإعراب،ج١/ص٥٠٠ ص٥٠١، وانظر: فاضل السّامرّائي:معاني النّحو،ج٣/ص٢٨٢ ص٢٨٣
[2] اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ص٥٠٧
[3] دُئِل: اسم لدويّبة صغيرة تشبه الهرّة،انظر:لسان العرب،(دَأَل)
[*] كتبت دون شكلٍ لحروفها
[4] اللباب،ج١/ص٥٠٦ ص٥٠٧

لم يقتنعْ كثيرٌ من النّحاةِ بعللِ المنعِ من الصّرفِ ويظهرُ هذا من كلامهم في هذا الباب، فها هو السّهيلي (ت:٥٨١هـ) يتصدّر كلامَه عن الممنوع من الصّرفِ بقوله: "زعموا" ممّا يعني أنّه لا يوافق النّحاة في غلوّهم في هذا الباب لكنّه لم يسلم من الذي انتقده فقد وقع فيه،حيثُ قال: " وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التّحكّم وأنواع من التّناقض وفساد من العلل، لأنّ العلّة الصّحيحة هي المطّردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها،ويفقد بفقدانها" [١]

لقد أشار السّهيليُّ إلى أنّ العلل قد تُعدمُ من الاسم ومع ذلك يمنع الصّرف نحو:أبي قابوس،فليس في كلمة (قابُوسَ) إلاّ التّعريف ومع ذلك مُنِعت من الصّرف؛ لأنّها عربيّة مشتقّة من القَبَس، والقابوس: الحسن الوجه، ما يعني وقوع حكم المنع من الصّرف مع عدم العلّة،وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عدم اطّراد علل المنع من الصّرف مع الاحترازِ من القول بفسادِها، فيكون بذلك منكِرًا حُكم المنع من الصّرف.

وقد علّق على تعريف الأسماء الممنوعةِ من الصّرفِ في أنّ أداة التّعريف إن دخلت على ما مُنع الصّرف أو إن عُرِّف بالإضافة مثلاً فإنّ شبه الفعلِ يزولُ بدخول الأدوات الخاصّة بالاسم،وبعضهم جعلَ دخول أداة التّعريف على الاسم موجبٌ لشبه الفعل مستشهدين ببيت شعرٍ من أقبح ضرورات الشّعرِ (أيّ دخول (أل) التّعريف على الفعل) وذلك في قول الشّاعر:

يقولُ الخنا وأبغض العجم ناطِقًا إلى ربّنا صوتُ الحِمارِ اليُجدَّعُ [٢]

وقد كان التّعريفُ بالعلميّةِ عنده أقوى من التّعريفِ بـ (أل) وذلك لدخولها على الاسم والفعل، أمّا العلميّةُ فمستحيلةٌ في الأفعال!!! [٣]

---

[١] أبو القاسم الأندلسي، أمالي السّهيلي،ص١٩
[٢] انظر: المصدر السّابق، ص٢١ ص٢٢ هذا البيت للشّاعر الجاهليّ ذي الخرق الطّهوي
[٣] المصدر السّابق،ص٢٢

ولا يُنْكَرُ وجودُ شبهٍ بين بعض الأسماء والأفعال لذلك كانت العلّة عند أغلب النّحاة في منع بعض الأعلام من الصّرف شبه الفعل ،فالتّنوين علامة من علامات القوّة لا تـدخل إلاّ علـى الأسماء الأصيلة، أمّا الفعل فهو ضعيف وعلّة ضعفه تقع في قسمين اثنين: أحدهما لفظيّ وذلك في أنّه مشتق من لفظ الاسم ، والثّاني معنويّ وذلك في أنّ الاسم محتاج إلى اسم آخـر لـيفهم المراد منه. ولمّا كان الاسم الأكثر دورانًا واستعمالاً من الفعل حمل التّنوين بوصـفه علامـة للأخفّ المتصرّف.[1]

والفيصلُ في قضيّة خصوصيّة وزن معيّن بالاسم أو بالفعل أو اشتراك الاسم والفعل في وزن واحد لمح الأصل: فإن لُمح أنّ أصل الاسم هو الفعل،فإنّ هذا الاسم يحرم من التّنـوين فـورًا للمح الأصل في الوزن وهو وزن الفعل، وقد يكون هذا الأصل إمّا بحرف من حروف الزّيادة الخاصّة بالفعل، نحو: أحمد، ويزيد، وتَوْلب، أو بوزن الفعل وصيغته،نحو: جلا [2]

ولكنْ... أيّهما أصلٌ للآخر؟ هل الخفّة سببٌ للكثرة،أم الكثرة سببٌ للخفّة ؟
لقد أثبتت التّجارب العمليّة في الحياة أنّ الشيء مهما بـدا صـعبًا فتـدرّبت عليـه ومارسـته واكتسبت الخبرة فيه؛ فإنّه يصبح سهلاً على صاحبه فإذا ما قسنا هذا الكلام على الممنوع مـن الصّرف وجدنا أنّ الكثرة هي السّبب الأوّل للخفّة.[3]

ووزن الفعل وحده لا يكفي في المنع من الصّرف فـ (أرمل) مثلاً مصروف؛ لغلبة وزنـه على الأسماء والصّفات، وهو بذلك بعيد عن شبه الفعل،ما يعني أنّ الاسم وإن كان علـى وزن الفعل فإنّه يصرف إن كثر وشاع ودار على الألسنة. وهناك أوزان مشتركة بين الاسم والفعـل نحو: وزن (فَعَل) أمثلة: حَكَم : اسم رجل منقول عن الفعل ، وبصل اسم رجل غير منقول عن فعل، نحو قول الشّاعر:

أنا ابنُ جلا وطلّاع الثّنايا   متى أضع العمامة تعرفوني [4]

---

[1] انظر:إميل يعقوب،الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة والواقع اللغوي،ص٤٢ص٤٣ص٩٥،وانظر:السامرائي:معاني النحو،ج٣/ص٢٨٣

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص١٨٢

[3] انظر: فاضل السّامرّائي،معاني النّحو، ج٣/ص٢٨٣

[4] انظر:ابن منظور،لسان العرب،مادة (جلا)

فالشّاهد في هذا البيت كلمة (جلا) لأنّها اسم على وزن الفعل [١]، وقد نقل عن عيسى بن عمر رأيٌ أنّ المعتدّ في باب المنع من الصّرف هو وزن الفعل مطلقًا سواء عليه أكان خاصّاً بالفعل أم مشتركًا مع الاسم غالباً في الفعل، وقد اختلفوا في مسألة صرف هذا الاسم أو منع صــرفه، وقد ذهب جمهور النّحاة إلى منع صرفه على كلّ حال وحجّتهم أنّ منع الصّرف سببه منــاظرة الفعل في الوزن.[٢] ولعلّ الحجّة الأقوى في هذه الكلمة تتعلق بالصّوت أكثر من شــبه الــوزن؛ وذلك لانتهائها بألف وعند اجتماع الألف والتّنوين تختفي الألف نطقًا لقوّة صوت التّنوين ممّــا يؤدّي إلى الوقوع في اللّبس من حيث الدّلالة فــ(جلا) يعني واضح الأمر ولم يسمّ صاحبه بــه إلاّ لوضوح أمره أمّا (جَلَنْ) فهو غامضُ الدّلالةِ حتّى بالعودة إلى معجماتِ اللّغةِ.

إذًا فقد كان الميزانُ فيه ما يخصّ ويغلب، أمّا ما لا يخصُّ ولا يَغلبُ فغيرُ معتدّ به في بــاب المنع من الصّرف،واحتجّوا على ذلك بالقياس فإنّ الفعلَ ثقيلٌ، فمطلق التّسمية به كافية لمنعــه من الصّرف.[٣] إلاّ أنّ إبراهيم مصطفى قد نقض هذا الشّبه بين الاسم والفعل بحجّــة أنّ اســم الفاعل واسم المفعول أكثر شبهًا للفعل من الاسم العادي، ومع ذلك يُصرف الاسمُ المشــتقّ ولا يمنعُ صرفُه، ذلك أنّه لو كان شبه الفعل هو السّبب لوجب منع المشتقّات من الصّــرف لأنّهــا أولى، وقد أثبت نظريّته ما روي عن الكوفيين الذين كانوا يسمّون المشتق فعلاً.[٤] ولعلّها نوّنت لتعمل؛ وذلك لأنّها لو لم تنوّن لما عملت في بعض الأحوال، وبذلك إن اجتمع شبه الفعل مــن حيث الوزن مع شبهه من حيث العملُ نصرف منعًا من حصول اللّبس،أمّا إن كان الشّبه مــن جهة واحدةٍ فلا بأس من منع الصّرف إذ أمن اللّبس في العمل .

لقد جعل الكوفيّون العلميّة علّة مستقلّةً بمنع الصّرف،إلاّ أنّ بعض المحدثين ومــنهم إميــل يعقوب قد دحض هذه العلّة حين استقرى شواهد العرب فوجــد أنّ الأعــلام الممنوعــة مــن الصّرف في قولٍ، أو بيت شعر،أو آية قد صرفت في موضع آخر، فأبطل بذلك العللَ، وأرجــع الأمرَ إلى الفطرة والطّبيعة.[٥]

---

[١] إبرااهيم السّامرّائي، النّحو العربي، ص٢٨٢ص٢٨٣
[٢] انظر: شريف النّجار، موقف نحاة اليمن من الخلافات النّحويّة، ص٣٢
[٣] انظر:المرجع نفسه،الصّفحة نفسها
[٤] انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص١٦٧،محمد عرفة،النّحو والنّحاة،ص٢١٥،و إميل يعقوب،الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة، ص٤٥، ومحمد فؤاد، أثر ظاهرة التّنكير والتّعريف، ص٨٠
[٥] إميل يعقوب،الممنوع من الصّرف،ص٤٧

وذهب إبراهيم السّامرّائيّ إلى أنّ حرمانَ الاسمِ من التّنوينِ مسألةٌ اعتباطيّةٌ من وضعِ النّحاةِ لذاتِ السّببِ الذي ذكَره يعقوب.[1] وليس الأمرُ كذلك فلربّما كانت اعتباطيّةً لكنّها ليست من وضعِ النّحاةِ بدليلِ ما استَشْهدَ به النّحاةُ في كتبهم من كلامِ العربِ الأقحاح.

اختلف النّحاةُ القدماءُ والمحدثون في عللِ المنعِ من الصّرفِ، فبعضُهم أحالها إلى السّماع، وبعضُهم الآخرُ إلى المتكلّمِ نفسِهِ وذلك لغرضٍ جماليٍّ يراد منه موسيقى الصّوت، وآخرون إلى نطق العرب ومحاكاتهم معلّلين بـ "هكذا نطقت العرب" .[2]

وقد بالغوا حين جعلوا شبهَ الفعلِ هي العلّةُ الوحيدةُ المانعةُ من الصّرفِ ، ونقضوا حديثَهم عن اجتماع العلّتين المانعتين للصّرفِ حين قالوا بالعلّة التي تقوم مقام سببين (يقصدون ألف التأنيث والجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد) [3] وحين اختلفوا في وزن الفعلِ واجتماعِهِ مع علّة ثانية ليمنع من الصّرف، وإن التمسنا عذرًا لهم فإمّا أن يكون لصعوبة فهم غيبيّات هذه الظّاهرة، أو لمحًا منهم لشبه الفعل في العلل المانعة كلّها.

---

[1] إبراهيم السّامرّائيّ، النّحو العربيّ،ص٢٠٤

[2] انظر: محمود فؤاد، أثر ظاهرة التّنكير والتّعريف،ص٨٢

[3] أبو القاسم الأندلسي،أمالي السّهيلي،ص٢٣ص٢٤

٤. العُجْمَة

إحدى العلل المانعة من الصّرفِ، لها شروطها ومعاييرها وتعمل بالاستناد إليها، والعَجَمِيّ مقابل العربيّ، والعُجْمةُ مأخوذةٌ من لفظِ عَجَمَ يقول الجوهريّ:" والأعْجَمُ الذي لا يُفصح ولا يُبين كلامَه، وإن كان من العرب... والأعْجَمُ أيضًا: الذي في لسانِه عجمةٌ وإن أفصحَ بالعَجَمِيَّةِ".[١]

و قال أبو حيّان في شرح التّسهيل:" العَجَمِيُّ عندنا هو كلُّ ما نُقِلَ إلى اللّسانِ العربيِّ من لسانِ غيرِه سواءٌ كان من لغةِ الفُرْسِ أو الرّومِ أو الحَبَشِ أو الهِنْدِ أو البَرْبَرِ أو الإفْرَنْجِ أو غير ذلك"[٢] وهو بذلك يوسّع دائرة العجمة من حيثُ إنّها ليست مختصّة بالألفاظ المنقولة ممّن يقطنون بجوار العرب بل من أيّ مكان آخر غير بلاد العرب،وهناك علامات وأمارات ووجوه دالّة على عجمة الحرف أو الاسم .

حُكْمُ العلمِ الأعجميّ من حيثُ الصّرفُ ومنعُه:

متى يُصرف العلم الأعجميّ ومتى يمنع من الصّرف؟

إنّ صَرْفَ العلمِ الأعجميّ أو منع صرفِه مضبوطٌ ومحدودٌ بشروط إن توفّرت في العلم منع صرفه وإلاّ فإنّه مصروف على الأصل، ما يعني أنّ العجمة وحدها ليست سببًا مطلقًا، لذلك فإنّ الشّرط الأول من شروط منع العلم الأعجميّ:

١. أن يكون في أصلِ وضعه علمًا ثمّ نُقل إلى العربيّة مثلاً وبقي علمًا فيها فهو هنا يعامل معاملة الاسم العربيّ، أمّا إن كان عكس ذلك فإنّه يُصرف.[٣]

وقد علّق محقّق الكتاب على كلام سيبويه- في تحقير الاسم الأعجميّ وأنّه يبقى أعجميًّا حتّى وإن حُقّر- بكلامٍ نقله عن السّيرافيّ من أنّ التّحقير لا يغيّر المعنى من العجمة إلى غيرها على سبيل المثال .[٤]

---

[١] الجوهري، الصّحاح، باب الميم فصل العين

[٢] السّيوطي، الاقتراح ،ص٤٨

[٣] سيبويه، الكتاب، ج ٣ /ص٢٥٧ أمثلة على ما ذكر في المتن : إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وهرمز،وفيروز،وقارون، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنّها لم تقع في كلامهم إلاّ معرفة على حدّ ما كانت في كلام العجم،وانظر:ابن كمال،أسرار النّحو،ص٨٨،والسّيوطي،المطالع السّعيدة، ص١٧٣ص١٧٤

[٤] المصدر نفسه،ج ٣/ص٢٥٨

وقد يُجهلُ أصلُ العلمِ وقصدُ المسمّي عند تسميته به، فإن كان كذلك فالحـلّ أن نسير على ما جرت به عادة النّاس وهو القصد إلى ما هو سائد وذائع لذا " فلو سمّت العرب باسمٍ مجهولٍ أو باسمٍ ليس من عادتِهم التّسميةُ به، فقيل يجري مجرى الأعجميّ لشبهه به من وجهة أنّه غير معهودٍ في أسمائهم كما أنّ العجميّ كذلك، وعلى هذا الفرّاء ومثل الأول بسبأ والثّاني بقولهم أبا صعرور فلم يُصرف لأنّه ليس من عادتهم التّسمية به".[1]

وبذلك فإنّ ما وافق العربيّ لفظاً فإنّه ممنوع من الصّرف على قصد المسمّي، فإن جُهِلَ قصدُ المسمّي فعلى العادةِ في التّسميةِ، فإن كان على قياسٍ مطّردٍ بقياس اللفظ العربيّ لحق به وإلاّ فإنّه ممنوع لما كان به من مانع ، فمثلاً : إسحاق العلم الأعجميّ موافق في الوزن للجذر اللغوي العربيّ (سحق) من الفعل (أسحق) الذي مصدره (إسحاق) الذي معناه البعد أو الارتفاع نحو قول القائل: أسحق الضّرع: إذا ارتفع لبنه. فالعلم الأعجميّ ممنوع من الصّرف رغم موافقته للمصدر (إسحاق) !!![2]

ورغم تعجّب الباحثة ممّا ذكرت إلاّ أنّها تردّ الصرف ومنعه إلى سياق الكلام فإسحاق قد يقع مصدراً فقط، وقد يُنقل من المصدريّة إلى العلميّة ، فيكون بذلك ممنوعًا من الصّرف لثلاث عللٍ: أ.النّقل ب. العلميّة جـ . العُجْمة

٢. أن يكونَ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ (كإبراهيمَ، وإسحاقَ) فإنّهما ممنوعان من الصّرف للعلميّة وتوفّر شروط العجمة المانعة من الصّرف، وهي العلميّة في أصل الوضع، والزّيادة على ثلاثة أحرف، وإلاّ فإنّه مصروف سواء أتحرّك وسطه أم لم يتحرّك نحو: سَقَر على الأول، ونوْح ولوْط على الثّاني .

إنّ اجتماع (العجمة + الزّيادة عن ثلاثة أحرف + تحرّك الوسط في الثّلاثيّ) = (ثقل) و (منع من الصرف) فيجتمع ثقل الزّيادة في عدد الحروف مع ثقل تحرّك الوزن فيمنع من التّنوين طلباً للخفةِ .

[1] السّيوطي،همع الهوامع،ج١/ ص١٢٠
[2] المصدر نفسه،ص١١٩

لكن ماذا لو زال سببٌ من أسبابِ الثقلِ الثلاثةِ فهل سيبقى الاسمُ ممنوعًا من الصّرف؟

إنّ الخفة علةٌ صوتيّةٌ قويّةٌ تُقاومُ إحدى العلتين المتبقيتين وبذلك فإنّه يمكن صرفه ومنعه من الصّرف؛فإن سُمّي به مذكّرٌ زال التّأنيثُ منه وإن كان زائدًا على الثلاثة فإنّه لا يُصرَفُ، لشبهِ الحرفِ الرّابع فيه بتاء التأنيث.

مثال: عقرب أ. اسم علم متألفٌ من أربعة حروف.

ب. مؤنّث تأنيثًا سماعيًّا باعتبار معناه.

حكمه : ممنوعٌ من الصّرفِ لقيام الحرفِ الثالثِ مقامه،ويزول تأنيثُه إذا سمّي به مذكّرٌ.[1]

لا تعاملُ الأعلامُ والأسماءُ بشكلٍ عام بناءً على رسمِها الإملائيّ أو نطقِها الصّوتيّ بل تعاملُ بالنّظرِ إلى أصلِها، فليس كلُّ (إسْحاق) علمًا وليس كلّ (عُمَر) علمًا، وليس كلّ (بَقّم) علمًا، فما تقصدُه في نيّتك هو المعتدّ به في بابِ المنعِ من الصّرفِ؛ فإنْ قصدْتَ من (إسحاق) المصدر فهو مصروف، وإن قصدت العلم منعته من الصّرف.

إنّ الأعلام الأعجميّة النّكرة المعربة في بابها حكمها هو الحكم نفسه للأعلام العربيّة فهي مصروفة، نحو:رَاقود،وجَامُوس،وفِرِنْد.[2] وإن كانت معرفة منعت من الصّرف،لدلالتها على معيّن،ولأنّها تُعرّفُ بـ (أل) ،ولاجتماع التّعريف والعجمة فلا يجوز جمع الضّدّ معهما.وقد يكون سبب منع صرف الأعلام الأعجميّة هو قلّة دورانها على الألسنة، رغم أنّ الباحثة لا تعتدّ كثيرًا بهذه الحجّة التي تصدق على علّة وتخالف أخرى .

وقد فرّق النّحاة بين الاسم والعلم، فالاسم مصروف عندهم في كلّ الأحوال نحو: اللّجام،والفِرِنْد،والبَرَق،والبَذَخ، أمّا العلمُ فهو مصروفٌ بشرط خلوّه من العلل المانعة للصّرف سواء أكانت لفظيّة أم معنويّة، وتمنع من الصّرف إن كانت علمًا في بابها، نحو:

(نَرْجس) (علم + أعجمي + وزن الفعل) = (ممنوع من الصّرف)

(بَقّم) (علم + أعجميّ + وزن الفعل) = (ممنوع من الصّرف)

---

[1] انظر: ابن كمال باشا،أسرار النّحو، ص٨٧ص٨٨

[2] انظر: المبرّد،المقتضب، ج٣/ص ٣٢٥

(آجُرّ) (علم + أعجميّ + وزن الفعل) = (ممنوع من الصّرف) [١]

إنّ الأعجميّ المذكّر يجري في معاملته مجرى العربيّ المؤنّث في جميع ما صرّف فيه.

(أعجمي + مذكّر) = (عربي + مؤنّث) = (مصروفٌ أو ممنوعٌ من الصّرف)

مثال: (ثمود) إن قُصِد منه اسم الأب أو الحيّ (مذكّر) صُرِف .[٢]

وإن قُصِد منه القبيلةُ أو الجماعةُ (مؤنّث) منع من الصّرف.[٣]

ويمكن تلخيص هذه القواعد على النّحو الآتي:

١. مؤنّث + أعجميّ = ممنوع من الصّرف

٢. مؤنّث + عربي = جائز الصّرف ومنع الصّرف لخفّة البناء

مؤنّث أو مذكّر + عربي أو أعجميّ (ثلاثي) = مصروف

وبناءً على ما ذكرتُ فإنّ العلمَ الأعجميّ يُقسَمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أ. قسم تدخله (أل) التّعريف نحو الأسماء وهو (مصروف).

ب. قسم لا تدخله (أل) التّعريف ،وله حكمان (الصّرف ومنع الصّرف)

ت. قسم لا تدخله إضافة ولا (أل) التّعريف، وينظر إلى هذه الصّيغ على أنّها استعمال قديم وبقايا اللغة السّاميّة العامّة، ويقابل هذه الصّيغ في العربيّة دخول التّنوين على نحو: عقرب،وزفر، المستخدمة بوصفها أسماء عامّة.[٤]

واستنتجنا أيضًا أنّا إذا أردنا تحديد جنس المسمّى من وراء هذه الأسماء الأعجميّة فإنّنا نصرف العلم الأعجميّ، أمّا إن أردنا منه العلميّة منعناه من الصّرف ؛لاجتماع العجمة والصّرف.[٥]

---

[١] يوسف عمر، شرح الرّضي على الكافية،ج١/ص١٤٢،وانظر: ابن جنّي،اللمع،ص١٢٢

[٢] انظر:الأزهري،كتاب معاني القراءات،ص٤٦٩ قال:"من نوّن ذهب إلى اسم الجدّ الأكبر، وهو عربيّ سمّي به مذكّر، فأجري وقد جاء في القرآن مجرى وغير مجرى" ولكن لو كان كما ذكر عربيًّا إذن فلم يمنع من التّنوين أصلاً وهو مذكّر !!! وقد صُرِف العلمُ (ثمود) في القرآن الكريم (قراءة حفص) في موضعينِ العنكبوت:٣٨ / النّجم:٥١ ، ومُنِع من الصّرفِ في باقي المواضع.

[٣] انظر: المبرّد، المقتضب، ج٣/ص٣٥٣ص٣٥٤، وانظر: القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحويّ،ص٤٨٥

[٤] انظر: غابوتشيان،نظريّة أدوات التّعريف،ص٨٥

[٥] انظر: إسماعيل عمايرة،دراسات لغويّة مقارنة، ص١٦١ قال: "لو أراد بها العلميّة فإنّها تبقى ممنوعة من الصّرف والتّنوين " فصل بين الصّرف والتّنوين، وكأنّ الصّرف عنده جرّ بالكسرة.

فإن كان العلمُ الأعجميُّ نكرةً (أيّ لم يستعملْ علمًا في بابه) فقد يدخلُه (التّصريف) أيّ صوت التّنوين؛لأنّه محكوم له بحكم العربيّ، بدلالة أنّ هذا النّوع من العجمة لا يمنع من الصّرف بخلاف العجمة الشّخصيّة، والسّبب في ذلك أنّها أسماء نكرات، والنّكرات هي الأول وإنّما تمكّنت بدخول الألف واللّام عليها كما تدخل العربيّة.[1]

٣. وقد أعمل بعض النّحاة المنطق إعمالاً وأوغلوا في الأمر إيغالاً؛ ففلسفوا العلل المانعة من الصّرفِ ولم يكتفوا باجتماع علّتين في الكلمة الواحدة، بل أجمعوا على أنّ الكلمة الواحدة قد تجتمع فيها غير علّة من العلل المانعة من الصّرف ، وقالوا: إنّ العلم الأعجميّ تحديدًا قد تجتمعُ فيه خمسُ عللٍ، وأنّ مانعَ الصّرفِ فيه علّتانِ رئيستان،[2] يقول ابنُ جنّي (ت:٣٩٢هـ): " ما تقولُ في اسمٍ أعجميٍّ علمٍ في بابه مذكّرٍ، متجاوزٍ للثلاثة نحو:يوسُفَ وإبراهيمَ، ونحن نعلم أنّه الآن غير مصروفٍ لاجتماع التّعريف والعُجمةِ عليه، فلو سمّيت به من بعد مؤنّثاً ألست قد جمعت فيه بعد ما كان عليه من –التّعريف والعجمة- التّأنيث، فليت شعري أبالأسباب الثّلاثة منعته الصّرف أم باثنين منهما؟"[3] فليت شعري بك يا ابن جنّي إن كنت أنت قد سألت هذا السؤال،فماذا سنقول نحن؟!!! وهنا اللّبس فكيف سنميّز علّةً رئيسةً عن علّةٍ فرعيّةٍ؟ وما هو معيارُ انتقاءِ إحداهما على الأخرى؟ ناهيك عن أنّ المثال يأباه الذّوق العربي ومنطقه، فكيف يُستشهد به؟

---

[1] انظر: ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ج٢/ص١٦٧

[2] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ص٥١٦ص٥١٧

[3] ابن جنّي، الخصائص، ج١/ ص٢٠٥ ص٢٠٦

نماذج على العلم الأعجميّ:

تنقسم الأعلامُ الأعجميّةُ بالنّظرِ إلى عددِ حروفِها إلى قسمين:

١. أعلامٍ ثلاثيّة

٢. أعلامٍ غير ثلاثيّة

يختلف حكم كلّ قسم منها، فالأعلام الأعجميّة الثّلاثيّة يجوز فيها الصّرف ومنعه؛ لأنّها ساكنة الوسط نحو: اسم (عاد) في قوله تعالى:[ألم ترَ كيف فعل ربك بعادَ] [١] علم أعجميّ قليل عدد الحروف وفيه حرفان خفيفان: الألفُ اللّيّنةُ (ا) وهي حرفٌ هوائيّ، والدّال (د) وهو من الحروف سهلةِ النّطقِ على العربيِّ والعجميِّ،وسكون الوسط يجعل الحرف أكثر خفّة. فمن صرف هذا الاسم فقد راعى الخفة التي أشرت إليها والله أعلم، وهي غاية ما كان القدماء يسعون له معتمدين الذّوق في السّماع، وهذا توجّه من الباحثة نحو أثر الحكم السّماعي في باب الصّرف ومنعه؛ فما كان خفيفًا في السّماع صُرِفَ وما كان ثقيلاً فهو ممّا تجبُ فيه مراعاةُ الخفّةِ .

والذّوق نسبيٌّ مختلفٌ من شخصٍ إلى آخرَ ومن زمنٍ إلى زمنٍ ومن مكانٍ إلى مكانٍ آخرَ، أمّا عن ضابطِ الخفّةِ والثّقلِ عندهم، فهو ممّا لم تُكْشَفْ مكنوناتُه فهو غامضٌ لا وضوحَ فيه، لأنّ بعض الكلمات تحتوي على ثقلٍ في عددِ حروفِها وطبيعةِ حروفِها ومع ذلك نجدُها مصروفةً، وهذا ماجعل بعضَ النحاة يميلون إلى كونِ الممنوعُ من الصّرف سماعيًّا لا قياسيًّا، وظهرت عباراتٌ نحو: " هكذا نطقت العرب" أو سُمِعَ عن العربِ، ولعلّهم محقّون فيما ذهبوا إليه في بعضِ عللِ البابِ لكنّهم ليسوا كذلك في بقيّة علله.

أمّا القسم الثّاني المتعلّق بالأعلام الأعجميّة غير الثّلاثيّة فهو ممنوع من الصّرف لا محالة لتتابع الثّقل فيه، وقد نُقل عن ابن خالويه رأيٌ مفاده أنّ بعض الأعلام الأعجميّة غير الثّلاثيّة نحو: (ثمود) وما شاكلها في العجمة وعدد الحروف تتردّد بين حكمين : الصّرف أو عدمه .

[١] الفجر:٦ ، منع من الصّرف في قراءة الحسن على اعتبار عجمته (انظر:محمود الصّغير،القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحويّ،ص٤٨٥)

وتأخذ أحد الحكمين بناءً على فهم المتكلّم لها؛ فإذا فهمنا من (ثمود) مثلاً الحيّ فهو مصروف لأنّه دلّ على مذكّر، أمّا إن فهمنا منه معنى القبيلة (مؤنّث مجازي) فهو ممنوع من الصّرف.[1] كما في قراءة ابن مسعود :[وأنّه أهلك عادًا الأولى وثمودَ فما أبقى][2]

وذهب بعضُهم إلى أنّ (ثمود) قُرئَ في القرآنِ الكريم بالتّنوين عند عددٍ قليلٍ من القُرّاءِ، ووجهُ صرفها عندهم أنّ بعض العرب كانت تصرف الكلام كلّه، وليس في لهجتهم كلامٌ مصروفٌ وكلامٌ غيرُ مصروفٍ، بل إنّ كلّ كلمةٍ عندهم مصروفةٌ، والقرآن نزل بلغة قريش، ثمّ بلهجاتِ القبائلِ العربيّةِ الأخرى .[3] أو كان الوجه في صرفها إرادة اسم الحيّ كما في قراءة أبي جعفر والأعمش ومكّي بن القيسي.[4]

لقد جعل النّحاة تنوين الكلمة علامة على خفّتها، وعدم التّنوين دليل ثقل في الكلمة ممثّلين على ذلك بكلمة (مصر) التي وردت في القرآن الكريم بموضعين الصّرف ومنع الصّرف في قوله تعالى :﴿أليس لي ملك مصر﴾[5]، وفي قوله : ﴿اهبطوا مصرًا﴾[6]

ففي الآية الأولى عدّوا حرمان الاسم من التّنوين عدم مراعاة للخفّة، وفي الآية الثانية وجدوا أنّ تنوين (مصر) كان دليلاً على خفّتها، وهذان المعنيان لم يكونا إلاّ من فهمِهم لمعنى الآيةِ.[7] يقول الزّمخشريّ(ت:٥٣٨هـ) في تفسير الآية الأولى:"فكأنّه نودي به (يقصد فرعون) بينهم فقال: أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار،يعني أنهار النّيل ومعظمها أربعة: نهر الملك، ونهر طولون، ونهر دمياط،ونهر تنيس،قيل كانت تجري تحت قصره، وقيل تحت سريره لارتفاعه وقيل بين يدي جناني وبساتيني" [8] فكأنّه قد منع صرفها ليتّسع معه المجال في ذكر هذا الملك، فلو نوّن لتوقف عن الذّكر لانقطاعه(مصرنْ) ولأشعر بانتهاء كلامه لكنّه لم يكن يريد ذلك –والله أعلم-. والأمر في الآية الثانية ليس كذلك فعندما نظر النّحاة في الأسماء التي كان من المفترض أن تكون مصروفة ووجدوها قد منعت من الصّرف في مصادر اللغة وأصولها عدلوا عمّا قعّدوا وأصّلوا بغية اطّراد

---

[1] عفيف دمشقيّة، أثر القراءات القرآنيّة، ص١٥٥ص١٥٦
[2] النجم :٥٠،٥١ ،انظر: القراءات الشّاذة وتوجيهها النّحوي، ص٤٨٥ وهي قراءة حمزة وحفص ويحيى عن أبي بكر والحضرميّ أيضًا ونوّنه الباقون (انظر:الأزهري،كتاب معاني القراءات،ص٤٦٩
[3] المرجع نفسه، ص١٥٤ ، وانظر:علي محمد فاخر، التّوجيهات النّحويّة والصّرفيّة للقراءات،ج١/ص٥٩٨
[4] محمود الصّغير،القراءات الشّاذة وتوجيهها النّحويّ، ص٤٨٥
[5] سورة الزّخرف:٥١
[6] سورة البقرة : ٦١
[7] الجليس النّحوي،ثمار الصّناعة، ص١٣٦
[8] الزّمخشريّ،الكشّاف، ج٥/ص٤٤٩

القاعدة، فقد ذهب سيبويه في تفسير منع الآية الثانية إلى أنّ الاسم الأعجميّ إن كان ثلاثيًا خفيفًا يمنع من الصّرف وذلك في قراءة ابن مسعود للآية على المنع **[اهبطوا مصرَ]** وتابعه الفرّاء فيما ذهب إليه.[1]

ومن هنا يمكن أن نستنتج أنّ الخفّة والثقل مشروطان بالمعنى المتحصّل من السّياق، وذلك قولُ الجليس النّحويِّ (ت:٤٩٠هـ) : "وإنْ كانَ مصرًا من الأمصار، فإنّما صُرِفَ لتنكيره" [2]

وبذلك فإنّ التّنوينَ في كلمة (مصر) ليس تنوينَ صرفٍ، وإنّما تنوينُ تنكيرٍ بدليلِ معنى الآيةِ وتفسيرِها، وهي بهذا المعنى أقيسُ وأضبطُ .

ومن يَعُد إلى كتبِ القراءاتِ وتوجيهها سيجدُ تعليلاتٍ مليحةً في هذا الباب فمثلاً في قوله تعالى : ﴿وآتينا ثمودَ النّاقة﴾[3] فإنّ (ثمود) في هذه الآية لم تُنوّنْ لا لاجتماع العلّتين فيها:العلميّة والعجمة، بل لاستقبالها الأداة الخاصّة بالتّعريف (أل) فطُرحَ التّنوينُ لثقلِ اجتماعهما معًا وكأنّ اجتماعَهما يمثّلُ اجتماعَ مضافٍ ومضافٍ إليه. بالقياس على قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [4] ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ لفظ (ثمود) قد قرئ بالصّرف عند جمهورِ القُرّاءِ، وبمنع الصّرف عند بعضهم، إلاّ أن ّقراءة الصّرف هي الأشيعُ لوجودِ حاملةِ التّنوينِ (ألف تنوين النّصب).[5]

والباحثةُ لا تجدُ في العللِ المانعةِ من الصّرفِ سببًا كافيًا وحده للمنع، فلا ينبغي على الدّارس لهذا الباب أن يكتفي بالعلل المانعة في كلّ مرة فقد يكون للسّياق اليد الطّويلة ليصرف أو يمنع؛ فما هو ممنوع من الصّرف مفردًا يأتي مصروفًا أحيانًا في سياق لا يحتمل منعه إمّا لمعنىً يتطلّبه ، أو لموسيقى تقتضيه من النّاحية الجمالية، والباحثة ترى في السّياق علّة مستقلّة بما يتضمّنه من معنىً حتى وإن لم يطّرد في الأمثلة كلّها، والدّليل الآيات التي استشهدت بها .

---

[1] القراءات الشّاذة وتوجيهها النّحويّ،ص٤٨٦

[2] المصدر نفسه،الصّفحة نفسها .

[3] سورة الإسراء: ٥٩

[4] سورة الإخلاص: ١

[5] انظر: عفيف دمشقيّة، أثر القراءات القرآنيّة، ص١٥٦-١٥٩

وما يرجّحُ كفّة المعنى في مسألة المصروف و الممنوع من الصّرف، وأنّ المعنى حكم لفضّ الخلاف بين الصّرف ومنعه، مسألةٌ في هذا البابِ تقعُ تحــتَ عنــوانِ "أســماء القبائــل وأسماء الأحياء" فالقبيلةُ مفردُ قبائل، وهي مفردة تدلّ على التّأنيث فإذا قصد من العلــم القبيلــة (التّأنيث) سواء أكان عربيًّا أم أعجميًّا وجب منعه من الصّرف لدلالته على فرع وهو التّأنيــث، أمّا إن قصد منه (الحيّ) وهو مفرد أحياء فإنّه يصرف، وهناك بعض الأعلام التي لا تدلّ على قبيلة ولا على حيّ وهذه الأعلام يجوزُ فيها الحكمانِ: الصّرفُ وعدمُه.[١]

[١] انظر: الجليس النّحويّ، ثمار الصّناعة، ص١٣٧ص١٣٨

الاسمُ المنتهي بـــألفٍ ونون زائدتين:

قسمٌ من أقسامِ الممنوع من الصّرفِ، وهو اسمٌ مختومٌ بلاصقةٍ زائدةٍ وهي ألـــفٌ ونـــونٌ وهذه اللّاصقةُ تُلحِقُ الاسمَ سواءٌ عليهِ أكان علمًا أم صفة بما ينتهي بلاصقة التّأنيث في الشّـــبه (أقصدُ الألفَ الممدودة) التي تدخلُ الاسم لتدلّ على التّأنيث، والألف والنّون التي تدخلُ الاســـمَ لتدلّ على التّذكيرِ.

يقول سيبويه(ت:١٨٠هـــ) : "هذا بابُ ما لَحِقَتهُ نونٌ بعدَ ألفٍ فلمْ يَنْصرفْ في مَعرفـــةٍ ولا في نكرةٍ، وذلك نحو عَطْشان، وسَكْران،... ذلك أنّهم جعلوا النّون حيثُ جاءَت بعدَ ألفٍ كـــألفِ (حمراء) لأنّها على مثالِها في عدّةِ الحروفِ والتّحرّكِ والسّكونِ " .[1] والألف والنّون لاصقةٌ لا تَلْحَقُ إلا المذكرَ،كما أنّ علاماتِ التّأنيثَ لا تَلْحَقُ إلا المؤنّثَ، وبذلك فقد أُجْرِيَ مَجراها.

إذاً فكلُّ اسمٍ مزيدٍ بألفٍ ونونٍ ممنوعٌ من الصّرفِ في التّعريفِ والتّنكيرِ، ويُشترط في هـــذه النّون حتّى تمنع من الصّرف أن تكون زائدة عن بنية الكلمة وإلا فإنّها مصروفة وإن انتهـــت بـــ (ان) نحو: طحّان من الطّحن، وسمّان من السّمن، وتبّان من التّـــبن،إذ إنّ هـــذه الكلمـــات مصروفة رغم انتهائها بألفٍ ونون إلاّ أنّها فقدت شرطًا من الشّروط المانعة من الصّرف وهي زيادتهما عن بنية الكلمة، وكذلك في بعض الأسماءِ التي لا يوثقُ بأصليّتها نحـــو: (شـــيطان) و(دَهْقان) إذْ اختُلِفَ في أصلِها، فإن كانت الأولى من (شَطَنَ) فهـــي مصـــروفةٌ، لأنَّ النّـــونَ أصليّة، وإن كانت من (شَاطَ) منعت الصّرف، لزيادتِها على بنيةِ الكلمةِ. والثّانية على الطّريـــقِ نفسِه فإن كانت من (التَّدَهْقُنِ) فهي مصروفةٌ في التّنكيرِ والتّعريفِ وإن كانت من (دَهَقَ) منعت من الصّرف.[2] وهذه مسألة أخرى مسألة عدم التّأكّد من أصل الكلمة حيث يبقـــى ابـــن اللغـــة مخيّرًا بين الصّرفِ على اعتبارِ أصليّةِ النّونِ، ومُنِعَ الصّرف إن ثبت لديه زيادتُها على الأصلِ اللّغويّ.

ويعدُّ هذا النّوعُ من العللِ المانعةِ للصّرفِ من العلل اللفظيّة الظّاهرة في لفظ الكلمة، وحتّى يمنع الاسم من الصّرف من المفترض أن يسير في طريقين: العلميّة أو الوصـــفيّة، إلاّ أنّ مـــا ذكره سيبويه في هذا النّقل خاصٌّ بالصّفةِ دونَ الاسم !

العلميّـــة +لاصقة (ان) = سَلمان ،صَنعان

الوصفيّة +لاصقة (ان) = سَيفان ، غَضبان

---

[1] سيبويه،الكتاب،ج٣/ص٢٣٨

[2] المصدر نفسه، ص٢٤٠، وانظر: الجليس النّحوي، ثمار الصّناعة، ص١٣٦ تناول فيها الاختلاف في (حسّان)

يقول ابن هشام (ت:٧٦١هـ): " ولا تكونُ الزِّيادةُ المانعةُ مع الصّفةِ إلاّ في فعلان بخلافِ الزّيادةِ المانعةِ مع العلميّةِ " [١]

إذًا فمن الممكن تقييد القاعدة لتصبح كالآتي :

الوصف + وزن (فَعلان) = ممنوع من الصّرف

وقد ورد تفصيل الحديث عن وزن (فَعلان) عند خلف الأحمر(ت:١٨٠هـ) في مقدّمة النّحو وذلك في أنّ ما كان على وزن (فعلان) بضم الفاء أو فتحها أو كسرها ممنوعٌ من الصّرف. أمثلة: شَيبان، عِمران،سُفيان.[٢]

وشرط منع (فَعلان) من الصّرف أن يجيء مؤنّثه (فَعْلى)، وإلا فإنّه مصروفٌ؛ لاختفاء علّة المنع من الصّرف منه كما في عُريان ،وسِرحان،وإنسان.[٣] وذلك لانتفاء دخول (التّاء) عليها، إلا في لغة بني أسد حيث يكون شكلها :

فَعلان ← فَعلى ← فَعلانة   فينصرفُ وزنُ (فعلان) عندهم لدخول التّاء [٤]

إنّ الشّرطَ الأهمّ الذي يمكنُ توفّره بعد وزن (فَعلان) هو الأصالة، فإن كان هذا الوزنُ في الأصلِ اسمًا ثمّ طرأت عليه الوصفيّة لم يعتدّ به (أيّ يصرف) ، أمّا الشّرط الثاني: فهو عدم قبولها تاء التّأنيث ولعلّ هذا تفسير قولنا : مررت برجلٍ أرملٍ، ومررت برجلٍ عُريانٍ، لأنّ في مؤنّثيهما تاء التّأنيث .[٥]

إذًا فإنّ هناك شرطين لمنع صرف (فَعلان) :

١. أصالته في الوصفيّة (أيّ ألاّ يكون منقولاً من الاسميّة)

٢. عدم دخول التّاء عليه .

وقد خصّ بعض النحاة وزن فعلان (بفتح الفاء) دون غيره بناء على استقراء كلام العرب، فما ورد بفتح الفاء ممنوعٌ صرفه ، وما كان بضمّها أو بجرّها فهو مصروف لا محالة؛ " لتحقّق مشابهة الألف والنّون لألفي التّأنيث حينئذ سواء كان مؤنّثه على فعلى ، نحو: سكران، فإنّ مؤنّثه سكرى، لا سكرانة، أو لم يكن له مؤنّثٌ أصلاً نحو: رحمان، فهو ممنوع من الصّرف للصّفة وزيادة الألف والنّون".[٦]

---

[١] ابن هشام، شذور الذّهب، ص٣٣٣
[٢] خلف الأحمر،مقدّمة في النّحو،ص٨٨
[٣] إبراهيم السّامرّائيّ،النّحو العربي-نقد وبناء-، ص٢٠٢
[٤] المرجع نفسه،ص٢٠١
[٥] ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص٣٢٩،ص٣٣٠
[٦] انظر: الحطّاب، الكواكب الدّرّيّة، ج١/ص٦٨

وبالإضافة لمضارعة الألف والنّون لألف التّأنيث، فهما من الحـــروف الزّوائـــد وعلّتهمـــا الفرعيّة للمزيد عليه، وإن كانا في اسم غير صفة؛لئلّا تفوت المشابهة للألف كعمران وإلا ففـــي الصّفة شرط امتناع دخول التّاء،

نحو: سكرى ← سكرانة = منصرف

رحمان ← بلا تاء = ممنوع من الصّرف [1]

أمّا في مجال الصّرف فقد كان للألف والنّونِ الزائدتين عظيمَ فضلٍ فـــي امتنـــاع إعـــلال بعض الكلمات تمامًا كما في ألفِ التّأنيثِ، وهذه اللّاصقةُ هي دليلٌ من أدلّة الفرق بين الأســـماء والأفعال فـــ (صَوَرَ،و حَيَدَ ،و مَيَلَ) من أشباه الأفعال ، فإذا أضفنا لها الألف والنّون الزّائدتين أزلنا اللّبس عنها وتبيّنت اسميتها إذْ تُصبحُ:

مَيَلَ +ان = مَيَلَان

حَيَد +ان = حَيَدان [2]

والمقصود أنّ أوزانها مجرّدة من (ان) الزّائدتين = وزن الفعل فتقع في مشكلة لـــبس الاســـم بالفعل، ودخول (ان) الزّائدتين يمنع مثل هذا اللّبس من الحصول ويخرجه من دائـــرة الشّـــبهة مطلقًا.

وما يتدخّل في صرف بعض الأسماء المنتهية بـــ (ان) أو منع صرفها، أيضًـــا تصـــغير هذه الأسماء فالتّصغير يكشف عن أصل (ان) فيها فإن بقيت (ان) بعد التّصغير فهي ممنوعـــة من الصّرف، وإن قلبت فهي مصروفة لا محالة ، نحو:

سِرحان .....سُرِيحين

غَضبان ..... غُضيبان [3]

ولا أعلمُ الضّابطَ الذي من أجلِه كُسِرَتْ الحاءُ فطلَبت الياءَ أو الذي فتحَ الباءَ فتطلّبَ الألفَ، وهذا يعيدُنا إلى ما استقريْناهُ من كلامِ العربِ فهو منقولٌ عنهم دونَ تفسيرٍ مُقنعٍ .

---

[1] ابن كمال باشا،أسرار النّحو، ص٩١
[2] انظر: ابن عصفور، الممتع في التّصريف،ج١/ص٣١٧
[3] سيبويه، الكتاب، ج٣/ص٢٤٠

أمّا في علّة منع (رمّان) من الصّرف فيلخّصها كلام السّيرافيّ (ت:٣٦٨هـ) من أنّ (ان) في هذه الكلمة مسبوقة بثلاثة أحرف ومن ثمّ (ان) اللاصقة الزّائدة، فتبقى دلالتهما الزّيادة إلى أن يقوم دليل من اشتقاق أو غيره على أنّ النون أصليّة، فمن غير المعروف عن رمّان أنّها من (رمن) [1] أيّ أنّها قد تكون من (رمم).

أمّا عن علّة منع صرف (سُليمان) عند عددٍ من النّحاةِ فهي العلميّة في أصلِ الوضع إضافة إلى العجمةِ، إذّ إنّ (سُليمان) عندهم ليست كعُثمان وكذلك عِمران ، فما يدخل العربيّ لا يدخل الأعجميّ ولا يعامل الأعجميّ معاملة العربيّ .[2] إذًا فإنّ سُليْمانَ وعِمرانَ علمانِ ممنوعانِ من الصّرفِ للعُجمةِ والعلميّةِ وليس لدخولِ الألفِ والنّون الزّائدتينِ عليهِ.

لقد عدّ المبرّد (ت:٢٨٥هـ) الألف والنّون علامة شبيهة لعلامة التّأنيث (اء) كما أنّا لا نقول من حمراء ← حمراءة، فكذلك لا نقول من غضبان← غضبانة ومن سكران← سكرانة.[3] ولعلّ السبب عندهم كراهة توالي الأمثال في مثل سكران فلا يمكن تنوينه؛ لانتهائه بالنّون، والتّنوين نون ساكنة .[4] وإخالُ أنّ السّببَ في امتناع تأنيثِ ما ينتهي بـ (ان) يرجعُ إلى عادةِ العرب الذين اعتادوا التّذكير إن أرادوا ما يتعلّق بالذّكر أو الأنثى على نيّة التّغليب بدليل قولهم: (عجوزًا) للجنسين مثلًا، حتّى أنّ القرآن الكريم قد جاء على ما كانت عليه العربُ فاستعمل عباراتهم وأساليبهم في قوله تعالى:[فصكّت وجهها وقالت عجوزٌ عقيم] [5] وكذلك في قوله تعالى:[وإنّ لكم في الأنعام لعبرةً نُسقيكم ممّا في بطونِه من بينِ فرثٍ ودمٍ لبنًا خالِصًا سائغًا للشّاربين] [6] إذ ذكّر الضّمير في كلمة (بُطون) رغم أنّ ظاهره عائدٌ على (الأنْعام)،وكذلك في قولِه تعالى:﴿وقالَ نسوةٌ في المدينةِ ﴾ [7]إذ ذكّر الفعلَ (قال) مع الفاعلِ المؤنّثِ الظّاهِرِ (نِسوةٌ).

---

[1] انظر: المصدر السّابق، الحاشية (كلام المحقق)، ج٣/ص٢٤١
[2] انظر: عبد الخالق عضيمة:دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج٤/ص٢٠١
[3] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٩٠
[4] هذا رأي لمحمد عرفة، انظر:إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٩١
[5] الشّعراء:١٧١
[6] النّحل:٦٦
[7] يوسف : ٣٠

المنتهي بـــألفٍ ونونٍ زائدتينِ عند المحدثين :

أغرق النّحاة المحدثون في محاولتهم فهم كلام القدماء إمّا إيجابًا أو سلبًا وإمّا قربًا أو بعـــدًا، فقد اختلف النحاة في منع صرف سكران وعمران، وانقســـموا فيهمـــا إلـــى قســـمين: كـــوفي وبصريّ، أمّا البصريّون فقد رجّحوا أن يكون هذا الاسم قد منع من الصّرف لمشـــابهته ألـــف التّأنيث في حمراء، أمّا أهل الكوفة فرجّحوا أن يكون السبب في الأول الوصف والزّيادة، وفي الثّاني العلميّة والزّيادة.[1]

ويصعبُ الحكمُ بصحّة أحد الرّأيين لاختلاف الطّرفين إلا أنّ الباحثة ترى أنّ ظاهر اللفـــظ لا يكفي للحكم عليه بالصّرف أو منعه، ذلك أنّه ينبغي علينا قبل الحكم أن نتثبّت مـــن أصـــل الكلمة ومن إمكانيّة تأنيثها بدءًا.

وتبقى مسألة الصّرف ومنعه مسألة اعتباطيّة عند العربيّ، ذلك أنّ ما اتّفقوا على أنّه ممنوع من الصّرف قد يصرفونه، كما في : (فَعلان) الذي لا مؤنّث له، فهو ممنوع من الصّـــرف، إلا أنّه قد صرف، قياسًا على أنّ من العرب من يصرف (لِحيان) حملاً على (نَدمان) وبحجّة أنّـــه لو كان له مؤنّث لكان بالتّاء. وقد ذهب إميل يعقوب في هذه المسألة إلى أنّ(فَعلان) الوصـــف الذي لا مؤنّث له هو الصّحيح وأنّ منعه تحكّم من النّحاة باللغة.[2]

والباحثةُ ترى أنّهم صرفوه لأنّهُ الأصلُ عندهم لا لأنّه على مثـــال نـــدمان،ذلك لأنّ هنـــاك بعضَ العرب من صرف جميع الممنوع من الصّرف وهي لغة، إذًا فإنّ الوصف يمنـــع مـــن الصّرف إن كان على وزن فَعْلان بشرطين : الأصالة في الوصف وعدم تأنيثه بالتّاء؛ لعلّتين : إمّا لأنّه لا مؤنّث له أصلاً، أو لأنّ مؤنّثه على وزن فُعلى، والحقّ أنّ مثل هـــذه العلـــل التـــي تحتاج التّثبّت والتّمحّص من أصلها من الأفضل فيها أن تحفظ ولا يقاس عليها.

---

[1] شريف النجار، موقف نحاة اليمن، ص٤٦،ص٤٧
[2] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٨٧

وقد جاء في فَعْلان قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة في أن يصرفوا هذا الوزن (صفة) وجمعه ومؤنّثه، قياسًا على لغة بني أسد، وهي من القبائل التي أخذت عنها اللغة، وقد كانت في نجد داخل الجزيرة العربيّة بعيدة عن التّأثر بغيرِ العربيّةِ .[1]

أمّا المرسي جهاوي فقد ضعّف صرف (فَعلان) الذي لا مؤنّث له لمخالفته أغلبيّة لغة العرب، ورجّح أنّه إن وقع هذان الحرفان بين طرفي ميزان للحكم عليهما بالأصالة أو الزّيادة فإنّ الوزن (فعلان) يجوز فيه الصّرف ومنعه، نحو: عقّان، و حسّان.[2]

وليس الأمرُ كما ذهبَ إليه بل إنّ ما يجب أن نؤكّده هو دلالةُ الكلمةِ وأثرُ هذه الدّلالةِ في صرف الكلمةِ أو منع صرفها ويدخل فيها معرفة الحروف الأصول .

وقد ذهب إبراهيم السّامرّائيّ إلى أنّ (الصّفة + ان) و (العلميّة +ان) لا تمنعان من الصّرف إلاّ إن كانتا مشبهتين لألف التّأنيث؛ ولا يشبهانها إلا إذا كانتا في اسم علم؛ لأنّهما إذ ذاك زيادتان في الآخر، الأولى منهما ألف ولا تدخل عليها تاء التّأنيث أصلاً، وكذلك ألفا التّأنيثِ في حال التّنكير قد تدخلهما تاء التّأنيث، نحو: (مَرْجَان) إذا أردنا منها الواحد فتصبح (مَرْجَانة).[3]

لكن أين وجه الشّبه بين حمراء وسكران؟ فحمراء مؤنّث أحمر، وسكرى مؤنّث سكران، فما العلاقة في الشّبه بين (ان ، اء) فالأولى استعملت للتّذكير، والثّانية استعملت للتّأنيث ، وهنا يتجلّى الاختلاف بين الأداتين من حيث ما تدلّ عليه كلّ أداة، والله أعلم .

وقد أراحنا إميل يعقوب من هذا العناء حين نقض وجه الشّبه بينهما، ذلك أنّ (فعلان) الذي مؤنّثه (فعلى) مصروف ، ومصغّر ما انتهى بـ (ان) ممنوع من الصّرف وهو بذلك لا يشبه (فَعلاء) نحو: غَضبان ← غُضَيْبان / وحَمراء← حُمَيْراء

فالوصف في غَضبان متحصّلٌ من الصّيغةِ لا من العلامةِ التي هي التّاء في (سَكرانة) مثلاً، وكذلك لا يقال حَمْراءة ؛لأنّ (اء) للتّأنيث ، و (ة) للتّأنيث أيضًا، والعربيّةُ تتجنّبُ الجمع بين الحروف المتشابهة في النّطق في الكلمة الواحدة .[4]

ولعلّ مجمع اللغة العربيّة كان مصيبًا في صرف (فَعْلان) على لغةِ بني أسد، وذلك لخروج كثيرٍ من الأمثلةِ عن القاعدةِ وصرفها، رغم توافر الشّروطِ فيها نحو: شُجعان، ووُحدان، وغِربان، وغَلَيان

---

[1] المرجع السابق، ص٨٩
[2] عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التّنوين، ص١٤٩،ص١٥٨
[3] إبراهيم السّامرّائي، النّحو العربي، ص٢٨٥،ص٢٨٦
[4] انظر: إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٩٢ص٩٣ص٩٤

العدل

العَدْلُ في اللّغةِ : " ما عادلَ الشّيء من غيرِ جنسِهِ" [1] " والعدلُ أن تعدلَ الشّيءَ عن وجهه، تقول: عدلت فلانًا عن طريقه " وهو " تقويمُك الشّيءَ بالشّيءِ من غيرِ جنسِهِ حتّى تجعلْه له مثلاً" .[2]

أمّا اصطلاحًا فيعني: اشتقاق اسم من اسم نكرة على طريق التّغيير له في بنائه، وذلك بأن تريد لفظًا ثمّ تعدل عنه إلى لفظ آخر، ويكون العدل في اللفظ لا في المعنى[3] . أو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي،[4] أو أن تلفظ بناءً وتُريدُ غيره نحو قولك: عُمر وأنت تريدُ عامر.[5]

يقول سيبويه(ت:١٨٠هـ) في باب "هذا بابُ (فُعَل)" - خاصًّا الباب كلّه بوزن واحد وهو وزن (فُعَل) - : " اعلم أنّ كلّ (فُعَل) كان اسمًا معروفًا في الكلام أو صفةً فهو مصروفٌ، فالأسماءُ نحو: "صُرَدٍ" و "جُعَلٍ" و "ثُقَبٍ" و "حُفَرٍ" ... أمّا الصّفاتُ فنحو قولك: "هذا رجلٌ حُطَم"... وقال: " فإنّما صرَفْتُ ما ذكرتُ لك لأنّه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوّله زيادة، وليست في آخره زيادةُ تّأنيثٍ، وليس بفعلٍ لا نظيرَ له في الأسماءِ، فصار ما كانَ منه اسمًا ولم يكنْ جمعًا بمنزلة: حَجَرٍ، ونحوه، وصار ما كان منه جمعًا بمنزلة "كِسَرٍ" و "إِبَرٍ" [6]وهذا يعني أنّهم صرفوا ما يشبه وزن الفعل.

فإن كان الأمرُ كما نقله سيبويه فما تفسير منع صرف عُمَرَ و زُفَرَ؟ لقد ذكر سيبويه في كتابه أنّ هاتين الكلمتين قد خالفتا الأصل في بنائهما، فكان أصل عُمَر←عامر ، و زُفَر← زافر وهذا في المعرفة فقط.[7]

---

[1] الصّحاح، مادّة باب اللام فصل العين
[2] لسان العرب، مادة (عدل)
[3] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص١٠٢، وانظر: الأصول في النّحو، ص٨٨
[4] ابن هشام، شرح قطر النّدى، ص٣٢٦
[5] ابن جني، اللمع، ص١١٩، وانظر: موقف نحاة اليمن، ص٣٨
[6] سيبويه،الكتاب،ج٣/ص٢٢٢ص٢٢٣ (ط٣.عالم الكتب)
[7] الكتاب ،ج٣/ص٢٢٣، وانظر: ابن عصفور،المقرّب،ج١/ص٢٨١

وقد أضاف السّهيليّ(ت:٥٨١هـ) على كلام سيبويه أنّ وزن (فُعَل) من الأوزان النّادرة الخاصّة في الصّفات، وأنّ في العدل إخراجًا للكلمة من وزن الصّفة إلى وزن ليس في الصّفة إلا نادرًا وهذا يعني أنّ العدل إخراج للاسم من الوصف إلى العلميّة تحقيقًا للثانية.[١]

أمّا العكبريُّ(ت:٦١٦هـ) فلم يُخَصّصْ كلامه كما فعل من سبقه بل وجد في العدل إقامة بناءٍ مقام بناءٍ آخرَ من لفظه، فالمعدولُ عنه أصلٌ للمعدول.[٢] والاسم المعدول والاسم على وزن الفعل يبقيان على علّة واحدة، لعدم اشتراط العلميّة فيهما (يقصد وجودها في الاسم: علم وصفة.[٣] وبعض النّحاة وجد في العدل انتقالاً من صورة إلى أخرى لفائدة ما، ويكون الانتقال فيه من الأصل إلى الفرع ما يؤدّي إلى خروجه من حكمه الإعرابيّ الأصليّ وهو الإعراب المصحوب بالتّنوين إلى إعرابٍ فرعيّ مجرّد من التّنوين.[٤]

وللعدل أغراض منها :

١. إزالة معنىً إلى معنىً آخرَ، نحو: ثُلاث ورُباع و أُحاد، فعَدَل في لفظها ومعناها ويتّضحُ من هنا أنّ في العدلِ تأكيدًا للمعنى. نحو: واحد ومعدولها أُحاد الذي يعني واحدًا واحدًا.

٢. العلميّة (التّسمية به) وهي انتقال بالاسم من الوصف إلى العلم،[٥] أو من المعرّف بـ (أل) إلى المعرّف بالتّعيين أيّ بالعلميّة، أو من المصدر إلى وزن (فُعالِ) للمؤنّث الذي يناظر (فُعَل) للمذكّر.
وزن فعال علم لمذكر = ممنوع من الصّرف

٣. تخفيف الوزن (اللّفظ) كما في مثنى بدلاً من اثنين اثنين،[٦] ووزن (فُعالِ) عند أهل الحجاز مبنيٌّ لتركه الصّرف أيّ التّنوين؛ لأنّه بناء خاصّ بالتّأنيث وحرّك بالكسر لذلك، ما عدا ما انتهى منها بالرّاء فيجوز فيها الرّفع والنّصب وليس البناء على الكسر.[٧]

---

[١] الأندلسيّ ،أمالي السّهيلي، ص٣٤،ص٣٥
[٢] العكبريّ،اللباب، ج١/ص٥٠٢
[٣] ابن كمال، أسرار النّحو، ص٩٣
[٤] انظر: عبد العزيز سفر،الممنوع من الصّرف في اللغة العربيّة، ص٢٠٤
[٥] السّرّاج،الأصول في النّحو، ص٨٨
[٦] الحطّاب،الكواكب الدّرّيّة ، ج١/ص٦٢
[٧] السّراج ، الأصول في النّحو،ص٨٩، وانظر:عبد العزيز سفر، الممنوع من الصّرف في العربيّة، ص٢٠٥ وجد أنّ العدل قد حلّ مشكلة اللبس في المعنى فعندما نقول (عمر) لا ينصرف الذّهن لغير معنى العلميّة بينما عندما نقول عامر فإنّه يجوز أن يكون علماً لشخص، ويجوز أن يكون صفة من عمر. أمّا الباحثة فترى في قولهم عمر هروبًا من عامر وذلك لارتباط (عامر) بمرتبة من مراتب الجنّ فإن سكن الجنّ مع النّاس فهو عامر والجمع عمّار(انظر:الثّعالبي،فقه اللغة،ج١/ص٢٢٤) فكان العدل انتقالاً بالاسم من الشرّ إلى الخير –والله أعلم-.

لم يتأكّد القدماء من أنّ وزن (فُعَل) معدول عن فاعل، فأغلبهم قال: بـأنْ لا أصـل ورد فيها؛[1] لذلك فليس من المؤكّد أن يكون عمر معدولاً عن عامر فلم لا يكون معدولاً عن المعنى المعجميّ إلى معنى العلميّة مثلاً، أليست هذه العلّة مقنعة أكثر؟

٤. ومن أغراضه كذلك التّكثير - ويقصد في المعنى-[2] في يا فسق مبالغة في قولنـا: يـا فاسق، وقد اختلفوا في العلل المانعة لصرف الأعداد المعدولة –تحديدًا- وذهبوا فيهـا مذاهب شتّى.[3]

لم يتّفقْ النّحاةُ القدماءُ والمحدثون في علّة منع بعض الأوزان من الصّرف (للعدل) فبعضهم ذهب إلى أنّ علّة منع التّنوين منه وجود نيّةِ التّعريفِ فيه لا العدلِ في اللّفظِ أو في المعنـى.[4] رغم أنّ التّعريف معنىً من المعاني !!

وبعضهم الآخر فسّر منع صرف هذه الأسماء للعلميّة وحدها فلا مانع من صرف (عُمـر) سوى أنّه علم؛ إلاّ أنّهم قدّروا العدل فيه لحفظ قاعدتهم وهذا عند البصريين، أمّا أهل الكوفة فقد اكتفوا بعلّة واحدة لمنع الصّرف.[5]

وقد يكون الأمرُ كلّه متعلّقًا بأصل وضعه فلربما كانت هذه الأسماء مرتجلة أيّ وضعت أوّل ما وضعت لتدلّ على العلميّة.[6] وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ الأصلَ فـي الأسـماء هـو الصّرف، فإن لوحِظَ فيها معنى الصّفة مُنِعت من الصّرف، نحو:

أجْدل ← للصّقر

أخْيل ← طائر مختلفة ألوانه

أفْعى ← للحيّة

---

[1] المصدر نفسه،ص٨٩

[2] الحطاب،الكواكب الدرية،ج١/ص٦٢/وانظر:عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج٤/ص١٧٧ص١٧٨

[3] المصدر نفسه، ص١٧٩

[4] انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص١٨٧

[5] ابن كمال، أسرار النّحو، ص٨٥

[6] إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص١٨٣

فالقائمة الأولى تمثّل الصّفات والقائمة الثّانية الأسماء، لقد أصبحت الصّفات في القائمة الأولى بمثابة الأسماء في العمود الثّاني، وقد اجتمعت في هذه الصّفات: وزن الفعل، والصّفة، والعدل عن الصّفة إلى الاسم وقد يكون الأخير هو المقصود ففي الوصف تضمين لمعنى الفعل، فلذلك ثقل ومنع من الصّرف.[1]

إذن فوزن (أفعل) ممنوع من الصرف لـ (وزن الفعل + الصّفة) ، وقد صرف نحو: (أخيل + أفعى) لأنّ شرط الوصف التّأصل أيّ أن تكون صفة في أصل وضعها بلا شبهة.[2]

لقد اختُلف في صرف (عُمَر) أو منع صرفه، وبالعلل المانعة لصرفه أيضًا، فمن أسباب منع (عُمَر) من الصّرف:

١. الأصل المعدول عنه (أيّ المنقول منه)

٢. أنّه مرتجل غير مشتق؛ لأنّ لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ثمّ نقل منه.

٣. أنّه ليس منقولاً ولا مرتجلاً بل مشابهًا للمنقول .[3]

٤. وقد فسّر آخرون منع صرف مثل (عُمَر) بكثرة استعمال هذه الصّيغ دون غيرها فعدلوا بها إلى الأخف لثقل نطقها لعدد حروفها إلاّ أنّا لم نلمح في كلامهم ما يشيرُ إلى أنّ العدل ضربٌ من الخفّةِ أم ضربٌ من الثّقل.[4]

ولعلّ الأدقّ أن نقولَ كثرة استعمال هذه الأسماء تحديدًا لا الوزن، ولا يجوز تثنية هذه الأسماء ولا جمعها؛ لأنّ التّثنية والجمع يبطلان العلميّة.[5]

ولو كان الأمر صحيحًا في أنّ (عُمَرَ) معدولٌ عن عامر، ولُكَع من لكعان، لخالف ذلك منطق اللّغة، فالأصل أنّ الصّيَغ الثّلاثيّة أسبقُ من الرّباعيّة والخماسيّة، وأنّ هذه الزّيادات هي نتيجة من نتائج تطوّر الثّنائيّات أو الثّلاثيّات في أغلب الأحوال.[6]

وجعلوا من العدل بالقياس أيضًا (أُخَر) وأنّها معدولة عن (الآخَر) و حُسْنى معدولة عن (الحُسْنى) [7] يقولُ ابن هشام:"ومن ذلك "أُخَرُ" في نحو قولِه تعالى " فعدّة من أيّام أُخرَ " فأُخَرُ صفةٌ لأيّامٍ وهي معدولة عن (آخَرَ) بفتحِ الهمزةِ والخاءِ وبينهما ألفٌ لأنها جمعُ أخرى،وأُخْرى

[1] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٩٦ص٩٧ص٩٩، وانظر: ابن كمال، أسرار النّحو، ص٨٦
[2] الزّجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٦ص١٠
[3] شريف النّجار، موقف نحاة اليمن من الخلافات، ص٤٥
[4] شذى جرار، إبرام الحكم النّحوي، ص١٤١
[5] انظر: حامد شعبان، البحوث اللغوية في الرّوض الأنف، ص٦٨
[6] انظر: باكيزة حلمي، الثنائيات والميزان الصرفي في اللغات العربية، ص٦٩
[7] محمد الطّويل، مشكلات نحوية، ص٢٠٤ص٢٠٦

أُنْثَى (آخَرَ) بالفتح، وقياسُ فُعْلى أفْعَلَ أن لا تُستعملُ إلاّ مُضافةً إلى معرفةٍ أو مقرونـــةً بـــلام التّعريفِ... وأمّا آخَرُ فصفةٌ معدولةٌ،فلهذا خُفِضَت بالفتْحةِ فإن كانت (أُخَرُ) جمع أُخْرى أنثـــى آخِرٍ –بكسرِ الخاء- فهي مصروفةٌ تقول:"مررتُ بأوّلٍ وأُخَرٍ" بالصّرفِ إذ لا عدل هنا".[1] مـــا يعني أنّ (أُخَر) لا رابط بينها وبين أُخرى وآخِر.

والأرجح عند الباحثة أن يكون العدل من المعنى المعجميّ إلى العلميّة أو الصّفة، والله أعلم. أمّا عبّاس حسن فقد وجد أنّ كلّ ما قيل في باب العدل متكلّف مصنوع ولا مردّ لشيء فيه إلاّ للسّماع وأنّ خير ما يقال فيه أنّه ممنوع من الصّرف للعلميّة ووزن فُعال ووزن فُعل أو ووزن مفعل .[2]

---

[1] ابن هشام،شذور الذّهب،ص٤٥٢
[2] انظر:عبد العزيز سفر،الممنوع من الصّرف في اللغة العربيّة،ص٢٠٨

صيغةُ منتهى الجموع:

إحدى أوزان جموع التّكسير الدّالة على الكثرة، ولها عدّة أشكالٍ جميعها ممنوعة من الصّرف وهي :

١. يَفاعيل : يَرابيع ويَعاقيب

٢. مَفاعل : مَساجد

٣. أفاعيل : أساليب

٤. مَفاعيل : مَفاتيح

٥. تَفاعيل : تَماثيل

٦. فَواعيل : خَواتيم

ويُطلق على هذا النّوع من الجمع : الجمعُ المتناهي أو الجمعُ الذي لا نظير له في الآحاد.[١] إذْ تتفقُ هذه الأوزان جميعها بالابتداء بحرفٍ من حروف الزّيادة باستثناء (فَواعيل). ما يعني أنّ هذا الجمع قد يبدأ بحرفٍ أصيلٍ أو حرفٍ زائدٍ. لقد خَصّ بعضُ النّحاةِ صيغة منتهى الجموع بوزن (مَفاعيل) أو الصّيغةِ المخففةِ منها (مَفاعل)، وقد فسّروا عدم خفض (مصابيحَ) في قوله تعالى :﴿ولقد زيّنا السّماءَ الدّنيا بمصابيحَ ﴾ [٢] لأنّها على وزن مفاعيل وهي صيغةٌ ممنوعةٌ من الصّرفِ لامتناع جمعِها مرّةً ثانية.[٣]

يقول سيبويه(ت:١٨٠هـ) في هذا الجمع :" اعلمْ أنّهُ ليس شيءٌ يكونُ على هذا المثالِ إلا لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا في نكرةٍ، وذلك لأنّهُ ليس شيءٌ يكونُ واحدًا يكونُ على هذا البناءِ" [٤] لقد خصّ سيبويه الحديثَ عن هذا الجمع بوزنين فسمّى البابَ عنده (باب ما كان على مثال مَفاعل ومَفاعيل) ولخّص أمرَهُما بمنع صرفِهما على الأغلبِ تعريفًا وتنكيرًا، لبُعْدِ الجمع عن المفرد وهو الأصل، لذلك قلّ تمكّنُه بابتعاده عن الأصلِ (الإفراد) إلا أنّهم إن لمسوا فيه شبهَ المفردِ صرفوه على الفورِ متجاهلين وزن (مَفاعِل) أو (مَفاعِيل) ،بدليل (صَياقل) عندما أدخلوا عليها التاء فأصبحت صياقلة منعوها من الصّرفِ لشبهها بالمفردِ، فبَدَت بهذه التّاء كأنّها ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ كما في ضمِّ كَربَ إلى مَعدِي (معديكرب) .[٥]

---

[١] الحطّاب،الكواكب الدّرّيّة، ج١/ص٦٠

[٢] الملك :٥ ، وانظر: الحملاوي،شذا العرف في فنّ الصّرف ، ص١٤٦

[٣] خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، ص٨٩ ويشير فيه إلى أنّ الصّرف عنده هو التّنوين وحده

[٤] سيبويه، الكتاب،ج٣/ ص٢٥٠، وانظر: شرح قطر الندى وبل الصّدى ، ص٣٣٠، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ، ج١/ص١٧٩

[٥] سيبويه، الكتاب، ج٣/ص٢٥٠

هذا بالنّسبة لحكم هذا الجمع أمّا عن طبيعته فقد أوضحها ابن السّـرّاج (ت:٣١٦هـ) إذْ خصّ الجمعَ بنهاية الجموع أيّ المرحلة الأخيرة من مراحل جمع الاسم فهو جمعُ جمعٍ لا جمعَ بعدَه، إذ خرجَ عن شَبَهِ المُفردِ .نحو:كَلْب أكْلُب أكالِب.[١]

ولعلّه قويّ ومُنِع منَ الصّرفِ بعلّةٍ واحدةٍ دون أخرى لما يتضمّنُه من معاني الكثرة فبذلك اجتمعت فيه علّتان: معنى الكثرة من الوزنِ و اللفظِ (وزن الكلمةِ) . وقد خصّ ابن السّراج منعَ صرفِ هذا النّوع من الجموع بشبه صيغته أيّ صيغ التّصغير بضمّ الأول والياء الزّائدة بعدها كسرة، فجُعِلَ بذلك ممنوعًا من الصّرف، وقد يكون السّببُ أمنَ اللّبسِ (للفرقِ بين هذا الوزنِ من الجمعِ والتّصغيرِ).

لقد كان المبرّدُ في كتابه أوسعَ أفقًا وأفصحَ لسانًا من سيبويه في هذا الباب حين لم يقصر منع الصّرف على مَفاعل ومَفاعيل، بل تعدّاها إلى كلّ جمع مناظرٍ نحو: فَعالِل وفَواعِل وأفاعِل وأفاعِيل واتّفقَ مع من سبقَه على العلّةِ نفسِها.[٢]

وقد يُمنَعُ الجمعُ من الصّرف لا لأنّه قد انتهت إليه الجموع؛ بل لأنّه جاء على وزن من أوزان الفعل نحو: أكلُب على مثال : أعبُد [٣] وقد تنافى رأي العكبري مع المبرّد في هذا الموضع فالأول يرى أنّه لا نظير لهما في الآحاد، ومع ذلك فإنّهما مصروفان ؟!!

قواعد: الجمع على مثال المفرد= مصروف [٤]

الجمع على مثال الفعل = ممنوع من الصّرف

الجمع على مثال الاسم المصغّر = ممنوع من الصّرف

الجمع على مثال الاسم المركّب = مصروف

إذًا فعلّةُ الصّرفِ ومنعِه تكمنُ في الخروجِ عن الأصلِ إلى الفرعِ أو العكسِ.

وتفسير منع هذه الأوزان من الجموع تحديدًا لخروجها عن شبهِ المفرد، فما أشبه الأصل (وهو المفرد في الجموع بشكل عامٍ) فهو مصروفٌ. بدليل قُضْبان جَمْعُ قَضيبٍ لمّا أشبهت

[١] ابن السراج، الأصول في النحو، ص٩٠
[٢] المبرد،المقتضب، ج٣/ص٣٢٧
[٣] المصدر نفسه، ج٣/ص٣٣٠، وانظر: العكبري، اللباب،ج١/ ص٥٠٤
[٤] ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص١٣١ص١٣٢

عُثْمان وسَرحان صُرفت في التّنكيرِ فقط.[١] أمّا إن سمّينا رجلاً مَساجدَ وقناديلَ فـإنّ النّحـويين يَمنعونَ صَرْفَهُ تعريفًا وتنكيرًا .[٢]

أمّا ما جاء من (مَفاعِل) منقوصًا فإنّه يعاملُ في الإعراب معاملة الاسم المنقوص إلاّ أنّـه لا يَسْلَمُ من الإعلال فقد يُقلَبُ الحرفُ الأخيرُ فيه بما يتناسبُ مع حركةِ آخره نحـو: (مـدارى) و (عذارى) .[٣] على اعتبارِ أنّ الأصلَ الذي كانت عليه هذه الكلمات هو الياء!!

يقولُ ابنُ يعيشَ (ت:٦٤٣هـ) : " فإذا كانَ هذا الجمعُ صحيحًا غيـرَ معتـلٍّ فإنّـهُ غيـرُ منصرفٍ نحو: هذه مساجدُ و دراهمُ" ويكونُ في موضع الجرِّ مفتوحًا، فإنْ كانَ مُعْـتلاً باليـاءِ فإنّه يُنوّنُ في الرّفْع والجَرِّ ويُفْتَحُ في النّصْبِ من غيرِ تنوينٍ، نحو: جوارٍ وغـواشٍ ومـررتُ بجوارٍ وغواشٍ ورأيت جواريَ وغواشيَ.[٤]

وممّا يُتعجّب منه أنّ ابنَ يعيش قد عدّ التّنوينَ في جوارٍ وغواشٍ تنـوينَ صـرفٍ رغـم أنّ الدّليل الذي ينفي ما توصّل إليه يقع في حركة الموقع الإعرابيّ الثّالث، فلو كان تنوينُ صـرفٍ فلماذا لم يُنوّنْ هذا الاسم في موضعِ النّصبِ ؟[٥]

أمّا العكبريُّ(ت:٦١٦هـ) فقد جعل علّة الصّرف ومنعه مرتبطةً بحركة ما قبل الآخر فـإن كانت ساكنةً فهو ممنوعٌ من الصّرفِ وإلاّ فهو مصروف لوجود نظير له في الآحادِ .[٦]
لقد لخّص الثّمانينيّ(تلميذ ابن جنّي) علل منع صيغ منتهى الجموع من الصّرف بـ:

١. أنّه لا يجمع مرّة ثانية (أيّ أنّه آخر مراحل الجمع)، فيكون بذلك وكأنّه مجموع مرّتين .
٢. لا نظير له في الآحاد، فيكون بذلك عدم النّظير بمثابة علّة ثانية .
٣. لا يمكن تكسيره مرّة ثانية، وهو بذلك مشبه الفعل الذي لا يدخله التّكسير.
٤. لا نظير له في الأسماء العربيّة فجرى مجرى الأسماء الأعجميّة .

ويقول أخيرًا : " والوجهان الآخران يرجعان إلى الأوّلين" [١] ولعلّه لم يكن مضطرًّا للقول بهمـا لضعف الحجّة فيهما، والله أعلم .

---

[١] المقتضب، ج٣/ص٣٣٠
[٢] المصدر نفسه، ج٣/ص٣٤٥
[٣] ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣/ص١٤١
[٤] ابن يعيش،شرح المفصّل،ج١/ ص١٧٩
[٥] انظر: أقوال العلماء في هذه المسألة، المصدر نفسه، الصّفحة نفسها في الهامش
[٦] العكبريّ،اللباب في علل البناء والإعراب،ج١/ص٥١٤

وبعضُ النّحاة أعاد منعَ صرف هذا النّوع من الجموع، لتكرار الجمع فيها فجمعت مـرّتين [٢] فأصبح تكرارُ الجمعِ بمثابة علّةٍ ثانيةٍ . أمّا السّيوطي (ت:٩١١هـ) فقد كان أكثـرَهم ضـبطًا لعباراته حين جعل وزن مفاعل ومفاعيل ممنوعًا من الصّرف هيئةً، أيّ وما شابه هذا الـوزن فجعل شرط هذه الأوزان فتح الحرف الأول فيها بغضّ النّظر عن جنسها وكسر ما بعد ألـف الجمع لفظًا أو تقديرًا كمضعّف الحرف الأخير، نحو: دوابّ أصلها دوابب.[٣]

الحكمُ الإعرابيُّ للممنوع من الصّرفِ المجموع:

اتّفقَ النّحاةَ في إعرابِ صيغ منتهى الجُموع على رفعِها بالضّمّةِ ونصبها وجرِّها بالكسـرةِ بشرطين : أ. صحّة الآخر ب. التّنكير

أمّا إن اختلّ الشّرط الأول فاعتلّ بالياء، فتقدّر علامتا الرّفع والخفض على الحرف المحـذوف، وتظهر على الياء من غير تنوين في حالة النّصب، فإن كانت معتلّة بـالألف، فتقـدّر جميـع الحركات الإعرابيّة على آخرها. [٤]

والمشهور في جرّ الاسم المنقوص الممنوع من الصّرف أن يجرّ بفتحة مقـدّرة بـدلاً مـن إظهار الحركة على آخره، كما في [والفجر وليالٍ عشـر] [٥] فقـدّروا الحركـة علـى اليـاء المحذوفة وفسّر النّحاة ذلك على أنّ الفتحة نائبة عن الكسرة، والكسرة ثقيلة فيكون النّائب عـن الثّقيل ثقيلاً كذلك ، وقد ورد مقابل هذا الكلام في قراءة "والفجر و لياليَ عشر" [٦] فمـا تفسـير هذا الكلام؟!!

لقد جعل إبراهيم مصطفى تنوين الجمع أو منع تنوينه منوطًا بإرادة الشّـمول والإحاطـة أو عدمها، فإن كان في الجمع شمولٌ، منع من الصّـرف لدلالتـه علـى التّعريـف، وإلاّ فهـو مصروفٌ.[٧]

---

[١] انظر:الأنباري، أسرار العربيّة،ص٢٤ص٢٥
[٢] انظر:يوسف عمر، شرح الرّضي على الكافية،ج١/ص١٢٦،وانظر إلى: جهاوي،ظاهرة التّنوين، ص١٤٥
[٣] انظر: السّيوطي، همع الهوامع،ج١/ص٩٤ص٩٥، انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص٣٣٧ خالف الغلاييني السيوطي قائلاً:" ولا يشترط فيما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعًا، بل كلّ اسم جاء على هذه الصّيغة -وإن كان مفردًا- فهو ممنوع من الصّرف كسراويل وطباشير وشراحيل ".
[٤] حكيم عبد النبي حسن، صيغ منتهى الجموع في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص٢٢٧ص٢٢٨
[٥] الفجر:١
[٦] انظر: أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، ص١٤٣ص١٤٤
[٧] إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص١٩٣

وهذا تأكيدٌ لما ذهبنا إليه من أثرِ المعنى أو فَهْمِ المعنى في الصّرف وعدمه أيّ تلميحٌ على قصدِ المتكلّمِ ، وكذلك إلى الأثر الموسيقي الموجود في الصّوت وما يترتّب عليه من مخالفات صوتيّة مراعاة لها من نحو: مفاتيح مفردها مفتاح، وإذا ما طبّقنا قاعدة تحويل المفرد إلى جمع فينبغي علينا فتح الأول وإضافة ألف التّكسير ثالثة وكسر ما قبل الآخر وهذا يتطلّب قلب حرف العلّة الأصلي في كلمة مفتاح إلى ما يتناسب مع المطلوب فتصبح مفاتاح.[1]

ومن شواهد هذا الكلام في القرآن كلمة (سَلاسِلِ) وما شابهها، نحو: أغْلال، وقَوارير، وصَوافِن، ومَحاريب،ومَساجِد، وصَوامِع . إلا أنّ بعضَ هذه الكلماتِ قد ورد منوّنًا، واختلف النّحاة في نوع التّنوين الموجود فيه أهو تنوينُ صرفٍ أم تنوينُ تنكيرٍ أم غيرُ ذلك من أنواع التّنوين؟ فـ (سَلاسلُ) مثلاً تُقْرَأ بالتّنوينِ وتركِهِ عند ابن خالويه.[2] وصوافّ وصوافن كذلك .[3]

[3].

أمّا حجّةُ من نوّنَ (سَلاسِلِ)[4] فقد كانت مشاكلةُ رؤوسِ الآيِ وهي حجّةٌ لا يمكنُ ردُّها.[5] إذ إذ إنّ إرادة التّناسب ترمي إلى انسياب الإيقاع العذْبِ الجميلِ على الأسماع وما يترُكُهُ هذا الأثرُ من معنىً في نفسِ المتلقّي فمن نوّن (سلاسل) فلمراعاةِ أغلالاً وسعيرًا ،[6] لكن يضافُ إلى هذا التّفسيرِ معنىً أيضًا وهو التّرهيبُ والتّهويلُ ممّا ينتظرهم من عذابٍ في نارِ جهنّمَ، فلعلّ زيادة المبنى هنا كانت لغرض زيادة المعنى .ومن منع صَرْفَ هذه الكلمةِ ردّ الأمرَ إلى أنّ وزن (فَعالِل) ممنوعٌ من الصّرف إلا في ضرورةِ الشّعر، أمّا القرآنُ فلا ضرورةَ فيه.[7] وذهبَ بعضُهم إلى أنّ قراءةَ الصّرفِ ليست للتّناسبِ أو الإتباع وإنّما هي لغةٌ فصيحةٌ من لغاتِ العربِ لا يمكنُ إنكارُها ولا إغفالُها بالاستنادِ إلى القراءات القرآنيةِ المتواترة التي صرفت.[8]

---

[1] محمود خريسات، أثر المخالفة الصّوتيّة، ص٩٢
[2] عفيف دمشقيّة، أثر القراءات القرآنية ،ص١٦٠، وانظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص١٧٢ص١٧٣
[3] عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج٤/ص١٧٣
[4] وردت الكلمة في سورة الإنسان:آية ٤
[5] عفيف دمشقيّة،أثر القراءات القرآنيّة ، ص١٦٠
[6] محمد سحلول،شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل،ص١٣٤
[7] المرجع نفسه، الصّفحة نفسها ، وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو،وابن عامر،وحفص عن عاصم ،وحمزة، ويعقوب(انظر:الأزهري،معاني القراءات،ص٥١٨
[8] صالح المذهان،صرف الممنوع من الصّرف،ص٤٠ -٤٣

ويُرَدُّ على هذا الكلام برأيٍ وردَ في كتاب إحياء النّحو مــن أنّ صــرفَ الممنــوعِ مــن الصّرفِ في غيرِ حاجةٍ لُغَةٌ من لغاتِ العربِ .[1]

ويؤيّد هذا وذاك ويجمعُ بين رأييهما قولُ أبي منصورٍ(ت:٣٧٠هـ) :"كلُّ ما قُرئَ بهِ فهــو جائزٌ حَسَنٌ، فاقرأْ كيفَ شِئْتَ"[2] ولا يوجد أوضحُ من هذا الكلامِ إذْ جَعَلَ الأمرَ معلّقًا بالسّــماعِ أوّلاً، وبالمعنى الذي يقصدُ إليه مستعملُ اللّغةِ ثانيًا، ومن ثمّ اقرأْ كيفَ شِئْتَ،واللّهُ أعلمُ.

إلا أنّ عبد الخالق عضيمة قد نقل عن الفرّاء رأيًا ذكر فيه أنّ كلمة (سلاسلا) وما شــاكلها بالألف،إن هو إلا رسم عند العربِ يسقطُ عند الوصلِ وفي كلٍّ صوابٌ أيّ في إثباتِهــا وعــدم إثباتِها.[3] وهذا الكلامُ لا يخالفُ سابقَهُ ولكنّهُ يشيرُ أيضًا إلى قضيّةٍ مهمّةٍ وهي الرّســمُ القرآنــيُّ وما يترتّبُ عليه من فهمٍ .

أمّا قوارير في قوله تعالى:[ويطاف عليهم بآنيةٍ من فضّة وأكواب كانت قواريرا * قواريرا من فضّة قدّروها تقديرا][4] فقد قال الزّمخشريّ (ت:٥٣٨هـ) في تفسيرها في أنّ هذا التّنوين التّنوين الذي جاء في آخرها بدلٌ من ألف الإطلاق؛لأنّه فاصلة وفي الثّاني لإتباعه الأول هــذا من النّاحية اللّغويّة، أمّا من النّاحية الدّلاليّة فالمعنى أنّ هذه القوارير مخلوقة من فضّة "وهــي مع بياض الفضّة وحسنها في صفاء القواريروشفيفها أيّ تكوّنت قوارير، بتكــوين الله تفخيمًــا لتلك الخلقة العجيبة الشّأن"[5] ولعلّه هنا أشار إلى دلالة الصّــرف ومنعــه فمــن أراد التّفخــيم والمبالغة في الوصف، والتّرغيب والتّقريب لما هو موجودٌ في الجنّةِ أطلق ومدّ الكلمة بحاملــة التّنوين، ومن أراد الإجمالَ والإلماحَ لمثلِ هذا المعنى منعَ الصّرفَ.

---

[1] إحياء النّحو، ص١٧٣، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج٤/ص١٧٣
[2] الأزهري، معاني القراءات،ص٥١٨
[3] انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج٤/ص١٧٥
[4] الإنسان:١٥،١٦
[5] الزّمخشريّ،الكشّاف،ج٦/ص٢٨٠

الفصل الثّالث

مسائلُ متفرّقةٌ

مسألة: علّةِ منع صرفِ (إبراهيم)

اختلف المحدثون في أصل كلمة (إبراهيم) أهي عربيّة أم أعجميّة الأصل[1]، وقد ذهب جمهورُ النحاةِ القدماء إلى عُجمتها،[2] وقلّةٌ من المحدثين إلى عربيتها بالنّظر إلى وزن إفعاليل، فمانع الصّرف عند النّحاة القدماء هو العجمة والعلميّة في أصل وضعها بالإضافة إلى زيادتها على ثلاثة أحرف. أمّا بعض المحدثين فيرون أنّ (إفعاليل) وزن من أوزان العربيّة رغم قلّته ومثله كثير في اللغة ومع ذلك لا يقال بعجمته، وأنّ إبراهيم مأخوذ من الجذر اللغوي (بَرَهَ) المشتقّ منه البرهان بقياسه على الكلمات التي من وزنه نحو: إسماعيل و إسرافيل.[3] لكن لو كان كلامهم في محلّه فلماذا استثنوا (عِزرائيل)و(جِبرائيل)و(إسرائيل) من وزن إفعاليل؟

وما المانعُ من قياسِ ما استثنوه ممّا ذكرتُ على هذه الأعلامِ التي اتّفقوا على عروبةِ وزنِها؟ صحيح أنّ نحو: (عِزرائيل) مثلاً لم يبتدأ بالهمزة وهو حرف عربي اشترك وجوده في الأعلام سالفة الذّكر، إلاّ أنّ ما جعل الباحثة تعدّه من الوزن نفسه (الياء واللام) لأنّها كالتي في إسماعيل وإسرافيل،وكذلك (الياء والميم) في (إبراهيم) من الزّمرة نفسِها في اقتراب مخرج اللاّم من مخرج الميم، فالنّاظر في هذه الكلمات قادرٌ على أن يجدَ قاسمًا مشتركًا بين الهمزةِ فيها جميعِها والعين في العلم (عِزرائيل) الذي لم يُؤت على ذكره، رغم ما يجمع بين الحرفين من قربٍ في المخرج، بالإضافة إلى أنّ الهمزةَ هي الوجه الثّاني للعين، وهذا ما نلحظه في واقعنا عند صغارِ السّنّ في مرحلة الطّفولة المبكّرة وكذلك عند الأعاجم، إذ يقلبون العين همزةً.

إ	ب	ر	ا	هـ	ي	م
إ	س	م	ا	ع	ي	ل
إ	س	ر	ا	ف	ي	ل

---

[1] انظر: الأزهري، كتاب معاني القراءات، ص٦٢ص٦٣ فصّل الحديث في الوجه الثّاني من أوجه قراءة إبراهيم وهو (إبراهام) وقال: إنّه لا يوجد في كلام العرب (إفعالال)،" وأنّ من قرأ بالياء فلتتابع القراءة عليه، ومن قرأ (إبراهام) فهي لغة عبرانيّة تركت على حالها" وانظر:ف.عبد الرّحيم،أصل كلمة إبراهيم،ص٣٢٥-ص٣٢٧

[2] انظر: أحمد نصيف الجنابي، تأصيل عروبة لفظة إبراهيم، ص١٧٩- ١٨٢ ،وانظر:جاسر أبو صفيّة، أمّيّة الرّسول والعرب،ص٤٧ ص٥٣ فقد نقل عن الجواليقيّ رأيًا مفاده أنّ أسماء الأنبياء كلّهم نكرة، ما عدا أربعة :آدم وصالح وشعيب،ومحمّد، وكذلك أسماء الملائكة متعجّبًا من القول بعجمتها لأنّهم لم ينشأوا بأرض محدّدة وليس لغة معيّنة، فمن أين جاؤوا بعجمتها . وانظر:ابن عصفور،الممتع في التّصريف، ج١/ص٣٥ وكذلك رأي للدّكتور سمير استيتيّة في جلسة خاصة معه بتاريخ ٢٠١١/٦/٦م الذي ردّ اللّهجات الآراميّة والكنعانيّة إلى العربيّة بدليل أنّ سيّدنا إبراهيم عاش في العراق وكانت لغته الآراميّة ثمّ انتقل إلى الخليل الذين كانوا يتكلّمون الكنعانيّة ومع ذلك استطاع أن يفهمهم ويفهمونه مع وجود فروقات طفيفة بين اللهجتين، تمامًا كالفروقات بين لهجتنا ولهجة أهل العراق، وبذلك فقد أيّد عروبة الوزن وأضاف أنّ الآراميّة والكنعانيّة تمتد بصلة للعربيّة إذ هي إحدى لهجاتها بدليل قول ابن حزم، وأنّ هناك كلمات ممنوعة من الصّرف صرفت لغير ضرورة .

[3] انظر: المرجع السّابق، ص١٨٢ص١٨٥ص١٨٨

إ س ر ا ئــ ي ل

عـِ ز ر ا ئــ ي ل

ويُلاحظُ في حروف هذه الأعلام جميعها، باستثناء الزّائدة منها أنّها تقع بين طرفين: إمّا أقصى الحلق (وهو أبعدُ مخرجًا) أو الشّفتين وما يقاربها والتي تمثّل (أقرب نقطة لخروج الحرف) . وإن سلّمنا بعربيّة هذه الأعلام فواجبٌ علينا صرفها لفقدانها شرطًا من شروط المنع من الصّرف وهو العجمة، إلاّ أنّها وردت ممنوعةً من الصّرف وهذا دليلٌ على أنّ الوزنَ نفسَه هو مانعُ الصّرفِ فيها قياسًا على مفاعيل ومفاعِل.[١] إلّا أنّ رأيَ الجمهورِ قدماء ومحدثين مخالفٌ لهذا الرّأي إذ إنّ هذه الكلماتِ ممنوعةٌ من الصّرفِ لعلميّتها أوّلاً، ولعجمَتِها ثانيًا،أمّا بالنّسبة لوزن (إفعاليل) فهو الصورةُ التي عُرّبت إليها هذه الأعلام[٢] وبذلك فقد أصبح كلامُهم غير مقنعٍ من أنّ هذه الكلماتِ عربيّةٌ لوجودِ أصلٍ لها في لغتها،ووجود كلماتٍ أعجميّةٍ بأوزانٍ مختلفةٍ على غير هذا المثال.

والأعلام الأعجميّة أقلّ من الأعلام العربيّة؛ لأنّها فرعٌ عليها وهذا حال كلّ فَرعٍ سواء أكان يتعلّق بالممنوع من الصّرف أم بغيره.[٣] وأنّ علّة الثّقل فيها ليست بعدد الحروف كثرة وقلّة -رغم كونها شرطًا من الشّروط- وتباعدًا وتقاربًا وإنّما ثقل نطقيّ، يفسّره قلّة تداول بعض الأعلام على الألسن، ولمخالفة البناء اللّغوي للعربيّة وذلك لتقارب مخارج بعض صوامتها.[٤]

إلاّ أنّ العلّة الأولى للثّقل وهي قلّة التّداول والشّيوع لا تبدو مقنعة؛ فأعلام نحو: (إبراهيم) و(إسماعيل) لو نظرنا إلى عدد من سمّوا بهما سنجدهم كُثرًا فستكون بذلك أعلامًا دائرةً وشائعةً على الألسن لكثرة النّطق بها وبذلك يفسد الرّأي القائل إنّ علّة منع صرفها قلّة تداولها، وقد يكون الأمر متعلّقًا ببعض الأسماء التي تجتمع فيها حروف معيّنة وبذلك يكون المنع مقيّدًا بمحدّد وليس في الأعلام كلّها.

وننتهي بذلك إلى أنّ إبراهيم علمٌ أعجميُّ الأصلِ عُرِّبَ على وزنٍ من مثل أوزان العربيّة (وهو وزن إفعاليل)،وليست قلّة الشّيوع والدّوران على الألسنة بمانعة إياه من الصّرف إذ منع للعلميّة والعجمة لا لقلّة دورانه وشيوعه.

---

[١] انظر: جاسر أبو صفيّة، أميّة الرّسول والعرب، ص٥٣
[٢] رأي للدكتور جعفر عبابنة اتّفقنا عليه في جلسة إشرافية خاصّة وذلك بالنّظر إلى أصل هذه الكلمات على هذا الوزن
[٣] انظر: فاضل السّامرّائي، معاني النّحو، ص٢٨٨
[٤] انظر: السّيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج١/ص١٩١ص٢٧١

مسألة: (عُمَرَ) (أُخَرَ) (سَحَرَ) ونحوها

اختلف النّحاة في هذه الكلماتِ من حيثُ وجود العدل فيها أو عدم وجوده، وفسّر المبرّد (ت:٢٨٥هـ) وجود العدل في هذه الكلمات في أنّه لما كان مذكّر الصّفات المعدولة مما ينصرف عدل بها، وانتقل حكمها إلى ما لا ينصرف، وأنّ (أُخَرَ) جمع (أخرى) وهي معدولة عنها؛ لأنّ فُعْلى في الجمع مثل (فُعْلَة) نحو: ظُلْمَة، ظُلَم، وأنّا إن سمّينا بـ (أُخَرَ) صرفت.[١] وفي هذا الكلام قمّة التّناقض، لأنّ (أُخَرَ) و(سَحَرَ) عنده منصرفتان إن كانتا للمذكّر، وأنّ كلمة (أُخَرَ) تحديدًا تُصرَف إذا زال عنها العدلُ فتصبحُ كـ (فُعَل) مصروفةً، لكن كيف سيزول العدلُ؟ ولو زال العدلُ عنها فكيف سيصبحُ وزنُها؟ هذا إن كانت معدولةً حقًّا !

لقد جعلَ ابنُ يعيشَ(ت:٦٤٣هـ) الأمرَ متعلّقًا بالتّعريفِ والتّنكيرِ فمثلاً في نحوِ (عُمَرَ) إنْ كان معرفةً مُنِعَ من الصّرف، وإن كان نكرةً صُرِفَ؛ لزوال التّعريفِ (وهو نقيضُ التّنكيرِ) وكذلك زوال العدلِ؛ لزوال التّعريف،[٢] وهنا تظهرُ العلّةُ الأساسيّةُ العاملةُ والمؤثّرةُ وهي التّعريفُ فبزوالها يزول العدلُ.

إنّ النّاظرَ في بابِ المنع من الصّرفِ لعلّةِ العَدْلِ سيجدُ أنّ الكلماتِ الممتنعة من الصّرفِ معدودةٌ ومحصورةٌ بين العلميّةِ ، والصّفةِ . إذ لا تتجاوزُ بضعَ عَشَرَةَ كلمةً، فكلمةُ (أُخَرُ) هي الصّفةُ الوحيدةُ المجموعةُ و الممنوعةُ من الصّرفِ في وزنِ (فُعَل) مع وجودِ صفاتٍ أخرى غيرِ مجموعةٍ نحو:فُسَق، ولُكَع.[٣] ومعدولُ الأعلامِ من الوزنِ نفسِه هي: عُمَرُ، وزُفَرُ، ومُضَرُ، وثُعَلُ، وهُبَلُ، وزُحَلُ،وعُصَمُ، وقُزَحُ، وجُشَمُ،وقُثَمُ،وجُمَحُ،جُحَا، ودُلَفُ،وبُلَعُ، وهُزَلُ، لم توجدْ في غيرها.[٤]

ما يعني أنّ ما وردَ عن العربِ ممنوعًا من الصّرف هو كذلك، لكن دون قياس عليه، فلا يُتناول إلا بالتّفسير والتّحليل- والله أعلم - ،وكذلكَ أنّ كثيرًا ممّا صرفَه العربُ في كلامِهم قد منَعهُ النّحاةُ من الصّرفِ ليطّردَ مع ما قعّدوا له !!!

---

[١] المبرد، المقتضب، ج٣/ ص٣٧٤ص٣٧٦ص٣٧٧
[٢] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ص١٩٢
[٣] عفيف دمشقيّة، أثر القراءات القرآنية، ص١٥٤
[٤] فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج٣/ص٢٨٧

إنّ ما يسبّبُ الإزعاجَ وعدم الاطمئنان في هذا البابِ أنّ بعضَ الكلماتِ التي جاءت ممنوعةً من الصّرف وردت مصروفةً بكثرةٍ في كلامِ العربِ، ما جعل بعضَ النّحاةِ يميلون إلى رفض منعها من الصّرف على الأكثر، وكذلك في معدولِ العددِ.[1]

ولأنّ التّعريف بالعلميّة من أقوى المعرّفات فقد تحلّ محلّ الوصف، نحو: (سَيفان) وهي صفة للطّويل مصروفة، وإذا سمّي بها منعت الصّرف، وكذلك (غَضبان) ممنوعة من الصّرف سواء أكانت صفة أم علمًا. وكذلك (أُخَرُ) إذا سُمّي بها أيّ كانت علمًا ثمّ نُكّرَت مُنِعَت من الصّرفِ عند الجمهور، وصُرِفَت عند الأخفش.[2]

وكلامنا هذا لا يعني أنّ علل المنع من الصّرف مطّردة فقد منعت بعض الكلمات من الصّرف دون وجود علّة (أيّ دون دخول وزنها ضمن قائمة الأوزان الممنوعة من الصّرف) فيها نحو: (سَحَرَ) إن دلّت على سحرِ يوم بعينه، وكذلك بُكرة وعَشيّة، ومُنع صرف كثير من الأعلام في الشّعر وليس فيها إلاّ علّة واحدة وهي العلميّة نحو: (شبيب) في قول الأخطل :

طَلَبَ الأزارِقَ، بالكَتائبِ، إذْ هَوَتْ بِشبيبَ غائلةُ النّفوسِ غَدُورُ [3]

وقد نُقِل عن الزّجّاج أن لا خلاف بين النّحاةِ في أنّ كلمة (سَحَرَ) لا تتصرفُ في المعرفةِ وتتصرفُ في النّكرةِ .[4]

والعدلُ قسمان: تحقيقيٌّ دلّ عليه المعنى غير كونِه ممنوعًا من الصّرف، وتقديريٌّ لم يدلّ عليه إلاّ منعُ الصّرف كما في الأعلامِ نحو: عُمَر، وزُفَر.[5] وما يدلُّ على أنّ وزنَ (فُعَل) ليس مقصودًا لذاته لمنع الصّرف كلمةُ (أُخَر) التي تنصرفُ لأنّها تُصبْحُ من باب صُرَد ونُغَر إذا استُعْمِلَت للدلالةِ على التّذكيرِ وفارقَها العدلُ.[6] وإنّما دِلالةُ (فُعَل) هي الفيصلُ في هذا البابِ.

---

[1] إبراهيم مصطفى،إحياء النّحو،ص١٧١
[2] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص١١٢ص١١٣
[3] شعر الأخطل،ت:فخر الدّين قباوة،ص٢٨٢
[4] عبد العزيز سفر،الممنوع من الصّرف في اللغة العربية، ص٢٤٨
[5] أمين علي السّيد، دراسات في علم النّحو، ص٢٧
[6] المبرد،المقتضب، ج٣/ص٣٧٩

وكذلك في العدد المعدول فعلّةُ المنع من الصّرف ومنعه هي الدّلالة التي يحملها العدد وليس وزن (مَفْعَل) كما في : مَثنى وثُلاث ورُباع ... عُشار فعدل عن نحو: واحد واثنين إلى واحدٍ واحدٍ، واثنين اثنين، واختلاف اللّفظ يعني بالضّرورة وجود فروق دقيقةٍ في المعنى. أمثلة: واحدٌ وثانٍ صُرفا لخفّة ما دلّا عليه من اللفظ، أمّا مَوْحد و مَثنى وثُلاث فقد منعوا من الصّرف لتركيب دلالته وبالتّالي ثقل اللفظ لتركيب المعنى .

ويتجلّى التّناقض في قول ابن يعيش حين انصرف في الحديث عن أنّ نحو: مثنى وثلاث ورباع صفاتٌ تُصرفُ إن سمّي بها علمٌ؛ لزوال الوصفِ منها وزوالِ العدلِ لزوالِ معنى العددِ.[1] ونقل عن ابن كيسان أنّ هذه الكلمات وإن سمّي بها فإنّها تبقى ممنوعةً من الصّرف في التّعريف قياسًا على عُمَر .[2] ما يعني أنّ النّحاة لم يطمئنّوا لرأي محدّدٍ في هذه المسألة أيضًا.

أمّا إن كانت هذه الكلماتُ نكرةً فإنّها تُمنع من الصّرف لا محالة للعدل والوصف معنىً ولفظًا لأنّ المعنى فيها يدلّ على قدر المعدول.[3]

ومن المعاني التي يخرج العدل إليها أيضًا وجوب التّكثير، كما في فُسق معدول فاسق مبالغة.[4] لكن أين معنى المبالغة والتّكثير في عمر وزحل؟ فساكن الأرض عامرها،فهل عمر معدول عامر تعني كثير سكن الأرض مثلاً؟!!

وكما أنّ المعنى المُراد من العدل في بعض الكلمات المبالغة والتّكثير، فالغرض من اللفظِ الاختصارُ، مثال: (حَضَرَ الطّلابُ اثنينِ اثنين) فبدلاً من تكرارِ كلمةِ (اثنين) للتّأكيد نستعمل كلمة (مَثنَى) لدلالتِها على المعنى ذاتِه، فنقول: (حَضَرَ الطّلابُ مَثنَى).

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل، ج١/ص١٧٨
[2] المصدر نفسه، ج١/ص١٧٨
[3] الأنباري،أسرار العربيّة، ص٢٢٥
[4] المبرّد، المقتضب، ج٣/ص٣٨٧

ولعلّ في المنع من الصّرف هنا أسلوبًا من أساليب الاختزال في اللغة وقد أشار إلى هذا الرّأي الفارسيّ محتجًّا بأنّ العدلَ صناعةٌ لفظيّةٌ وأنّ المعنى مقدّرٌ في الذّهنِ غير مصوّر في الخارج، ويمنع العدد من الصّرف للتّعريف والعدل بدلالة عدم دخول اللّام عليه.[1]

أمّا عن حكمِ الاسمِ المعدولِ فهو المنع من الصّرف (أيّ التّنوين) والعلّة في هذا المنع ذكرها السّهيليّ حيثُ قال:" فعلّةُ هذا البابِ كلّهِ استغناؤهُ عن التّنوين، ثمّ إذا زالَ التّنوينُ تُرِكَ الخفضُ،كيلا يَلْتَبِسَ بالمضافِ إلى المُتكلّم، فإذا أَدخَلْتَ عليه الألفَ واللّامَ أو أضَفْتَهُ أُمِنَ اللّبسُ، فعادَ الخَفْضُ وحدَهُ، ولم يَحتَجْ إلى التّنوينِ ".[2]

ولكنّ كلام السّهيليّ(ت: ٥٨١هـ) ككلام باقي النّحاة وصفيّ لا تحليل فيه حيث اكتفى بوصف ما حصل للكلمة قبل المنع وبعده وعندما وصل إلى عودة خفض الاسم ذكر أنّه لم يحتج إلى التّنوين، فلم يفسّر سبب عدم الحاجة، في الوقت الذي ترى الباحثةُ في التّنوينِ أحد صوامت الكلمة، بخلاف الخفض الذي يُوضع أو يُحذَفُ حسب موسيقى الصّوت وما يناسبُ الكلمة في سياقها.

وبذلك أقترحُ أن تكون القاعدة كالآتي:

١. إذا دلّ العلم على معيّن يمنع من الصّرف، نحو:مررتُ بأحمدَ
٢. إذا لم يدلّ العلم على معيّن يصرف،نحو:مررتُ بأحمدٍ آخر
٣. إذا كان الوزنُ من الأوزانِ التي حُفِظَ عن العربِ منعُ صرفِها يُمْنَعُ صَرْفُها وإلاّ فالعكس صحيحٌ .

[1] شريف النّجار ،موقف نحاة اليمن، ص٣٩ص٤١
[2] أمالي السّهيلي،ص٣٩، انظر: ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص٩٣

ومعدولُ العددِ كما قلنا موجبٌ للتّكثير في بعض الكلمات [1] معدول من جهة اللّفظ من لفـظ التّأكيد (واحدٍ واحدٍ) إلى لفظٍ واحدٍ يختزل اللفظ ويحافظ على المعنى وهو (مَوْحِـد) ومـن جهة المعنى وذلك بالدّلالة على قدر المعدود، [2] فيبقى ممنوعًا من الصّرف تعريفًا وتنكيـرًا (أيّ حتّى وإن سمّي به) . [3]

والمعدول عن المعرفة نحو: عُمَر،وزُفَر لا ينصرفان لعلتي العدل والتّعريف، لكن أيـن الفائدة من عدلِه؟ يقول العكبريُّ: " قيلَ شيئان: أحدُهما توكيدُ المعنى المشـتقِّ منـه فـي المُسَمّى كالعَمارَةِ والزّفر، والثّاني الإعلامُ بأنّ عامرًا لا يرادُ بهِ الوصفُ بل التّسميةُ ". [4]

إذًا فقد كان العدلُ هنا من جهةِ المعنى قصدًا ومن جهة اللّفظ وسيلةً، وقد كـان اللّفـظُ وسيلةً لتصحيح الدّلالة فلفظُ (عُمَرَ) المقصود منه العلم و(عامر) الصّفة، لكن إن كان هـذا الكلام صحيحًا فما تفسير وجود عامر علمًا ؟ وهل يمكنُ لعاقل أن يفهم مـن جملـة : (إنّ عامرًا صاحب البيت) أنّ عامر هنا صفة؟ وعلى ذلك فإنّ لفظ عامر قد جمع بين العلميّـة والوصف فصرف لكثرة معانيه من جهة ولطبيعة (عامر) الصّوتيّة من جهة أخرى ، والله أعلم .

وحتّى لا نُبالغ في أثر زيادة البنية التّركيبيّة في الصّرف ومنعه، نقول بدقة: إنّ استعمال مورفيمات صرفيّة كزيادة مورفيم التّصغير في حشو الكلمة الممنوعة من الصّرف لا يؤثر في جميع هذه الفئة من الكلم فالمنتهي بألف ونون والأعجميّ والمركّب المزجيّ وما شـابه الفعل قد لا تصرف في كثير من الأحيان. [5]

---

[1] المبرد،المقتضب،ج٣/ص٣٨١
[2] الأنباري،أسرار العربيّة،ص٢٢٥
[3] ابن يعيش،شرح المفصّل، ج١/ص١٧٨
[4] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ص٥١٣
[5] شرح ابن عقيل، ج٣/ص،٣٦ ، أوضح المسالك، ج٤/ص١٣٥

قياس (فُعِل) أو (فِعُل) أو (فُعَل)

هل وزن (فُعَلٍ) هو الوزنُ الوحيدُ الممنوعُ من الصّرفِ؟ لقد وصلنا إلى أنّ كلمات محفوظة في هذا الوزن هي الممنوعة من الصّرف وذلك لأنّها معدولة عن أصل كلامهم على وجه الكثرة "ولمّا كانت كذلك لم تتمكّن تمكّن (فُعَلٍ) الذي ليس معدولاً"[1]، وليس الوزن بشكل عام الممنوع من الصّرف بدليل ما نقل عن النّحاة من أنّ (عُمَرَ) لم يَرِد ممنوعًا من الصّرف إلاّ نادرًا، إذًا فوزن (فُعَل) ليس ممنوعًا من الصّرف. لكن هل يقتصر منع بعض الكلمات على ضمّ الأوّل وفتح الثاني؟ هناك كلمات في العربيّةِ لا تتألّفُ إلاّ من (الفاء والعين واللّام) مع اختلافٍ في حركاتِ هذه الأحرفِ، ومع ذلك فقد نعاملُها معاملة ما مُنِعَ صرفُه .

إنّ وزن (فُعِل) بضمّ الأوّل وكسر الثاني أو العكس (فِعُل) من الأوزان الثقيلة التي كره العرب استعمالها لكراهة الانتقال من ثقيلٍ إلى ثقيلٍ باستثناء كلمتي (دُئِل) و(رُئِم) وذلك لاحتمال أن تكونا منقولتين من (دُئِلَ) و(رُئِمَ) اللذين هما فعلان مبنيّان للمجهول إلى الأسماء، فالأصل (دأل) و (رَئِم) فإذا بنيا للمفعول قيل: (دُئِل) و (رُئِم) وهذا دليل على إمكانيّة نقل الفعل إلى الاسم في حال التنكير.[2] ولعلّ ما عُرِفَ عن (فُعِل) غير المعتلّ من أنّه فِعْلٌ دائماً [3]هو ما يجيز لهذين الوزنين أن يمنعا من الصّرف لعلّة العلميّة ووزن الفعل، والله أعلم.

إنّ فُعِل وفُعَل منقولان من وزن الفعل بالتّأكيد، ويوثّق ما ذهبت إليه ما ذكرته آنفًا عن تقدير أصل هذين الوزنين، وهما وزنان خاصّان بالاسم متضمّنان معنى الفعل لذلك فالرّاجح – والله أعلم- منعهما من الصّرف. و(دُئِل) و(رُئِم) تدلّان على معيّن فالعلّة فيهما العلميّة ووزن الفعل، أمّا (حُبُك) مثلاً في قوله تعالى : [والسّماء ذاتِ الحُبُكِ][4] فهي منقولة عن وزن الفعل (حَبُكَ) بالإضافة إلى كونها صفة، وهنا يتبيّن لنا أنّ ما ثبت أصله وزنًا ومعنىً يمنع من الصّرف، أمّا ما لم يثبت أصله ومعناه فهو مصروف.

---

[1] ابن جنّي،الخصائص، ج٢/ص٣٩٩

[2] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ج١/ص٥١

[3] المبرّد،المقتضب،ج٣/ص٣٢٤، وانظر: الجليس النّحوي، ثمار الصّناعة، ص١٣٦

[4] الذّاريات :٧ والحِبُك جمع حباك وحبيكة تمامًا كجمع طريقة على طُرُق ،وقد قرئت هذه الكلمة بستة أوجه غير الوجه المقروء فيه:على وزن قُفل،وسِلك،وجَبَل،وبَرْق،ونِعَم،وإبِل (انظر:الزّمخشري،الكشاف،ج٥/ص٦١٠)

مسألةُ (جوارٍ وغواشٍ) :

تعدّ هاتان الكلمتان من الكلماتِ الممنوعةِ من الصّرفِ لأنّها على صيغةِ الجَمْعِ الذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ، لقد اختلَفَ القدماءُ في علّةِ صرفِهما وفي نوعِ التّنوينِ فيهما رغمَ أنّهما من المفترض أن تكونا ممنوعتين من الصّرف .

لقد ذهب ابن جنّي في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنّ هاتين الكلمتين على وزن (مَفَاعِل) وأنّه عندما حُذِفَت الياءُ منهما قَلّتا وَزنًا عن مثالِ (مَفَاعِل)، فدخلهما التّنوينُ؛ لأنّهما على مثالِ الواحدِ نحو: (جَنَاح) ،فعومِلَ معاملة الاسمِ المنقوصِ إذْ تُحذفُ ياؤُه رفعًا وجرًّا وتعودُ نصبًا، نحو قولنا : "رأيتُ جَواريَ وغَواشِيَ".[1] ما يعني أنّ الياءَ ما حُذِفَت إلاّ لعلّةٍ مقطعيّةٍ صوتيّةٍ، وذلك لاجتماعِ أثقالٍ ثلاثة:الجمع والياءِ والحركةِ ، إذْ حُذِفَتْ الياءُ وعُوّضَ عنها التّنوينُ، واللهُ أعلمُ .

ونُقِلَ عن أبي إسحاقَ أنّ التّنوينَ في جوارٍ ونحوه إنّما هو بدلٌ من الحركة الملقاةِ لثقلها عن الياء، فلمّا جاءَ التّنوينُ حُذِفتِ الياءُ؛ لالتقاءِ ساكنينِ والمقصود هي والتّنوين كما حُذِفَت من الاسمِ المُنصرفِ المنقوصِ نحو: قاضٍ وغازٍ.[2]

لم يوافق ابنُ جنّي أبا إسحاق فيما ذهب إليه، وقال إنّ الياء في جوارٍ وغواشٍ في حالتي الرّفع والجرّ قد عاقَبت الحركة، فلم تجتمعْ معها فلمّا لم تجتمعْ معها أصبحت بدلاً منها، فكما لا يعوّضُ من الحركةِ وهي موجودةٌ، فكذلك لا ينبغي أن يُعوّضَ من الحركةِ وهناك من الياءِ ما يكونُ بدلاً منها .[3]

إذْ يكون شكلُ المعادلةِ عند أبي إسحاق : التّنوين + الياء قبله = حذف الياء؛ منعًا لالتقاءِ السّاكنين. وأنّ مثالَ (مَفاعِل) جارٍ مجرى الفعلِ لعدمِ دخولِ التّنوينِ عليه، وأنّ المحذوفَ فيه هو الياءُ لا الحركةُ، ما يعني أنّ التّنوينَ لا يدخلُ وزنَ (مَفاعِل) إن كان مكتملاً تامّاً خفيفَ الحركةِ ويدخُلُه في حالِ نُقْصانِه .

---

[1] ابن جنّي،سرّصناعة الإعراب،ص٥١٢، وانظر: ابن هشام،أوضح المسالك،ج٣/ص١٤١
[2] المصدر نفسه،ص٥١٢، وانظر:ابن جنّي ،الخصائص،ج١/١٩٧
[3] المصدر نفسه، ص٥١٣، انظر:ابن جني، المنصف، ص٧٠_ص٧٤

ولو سأل سائلٌ عن علّة حذف الياء خصوصًا بدلاً من التّنوين لكانت الإجابة على وجهين :

الأولى : أنّ الياء إذا حذفت بقي في اللفظِ ما يدلُّ عليها، وهي الكسرةُ بخلافِ التّنوين فلو حُذِفَ فلن يَدلّ عليه دليلٌ على حذفه .

والثّانية: أنّ التّنوين قد دخل لمعنىً وهو الصّرفُ، وأمّا الياءُ فليست كذلك فلمّا وجبَ حذفُ أحدِهما كان حذفُ ما لا يدخل لمعنىً أوْلى، وإن كان منصوبًا فهو بمنزلةِ الصّحيح لخفّةِ الفتحةِ.[1]

وعلى ذلك فقد انقسم النّحاةُ القدماءُ حيال هذا التّنوين ونوعه إلى ثلاثة أقسامٍ:

١. تنوين الصّرف؛ لأن ّياءه حُذفت تخفيفًا .

٢. عِوض من الياء؛ وليس بمنصرفٍ.

٣. عِوض من حركةِ الياءِ المستَحَقّةِ،وهو الأضعفُ .[2]

ولم يكنْ المحدثون أصلحَ حالاً من القدماءِ في تفسيرِ التّنوين في كلمتي جوارٍ وغواشٍ، فما هو متّفق عليه أنّ الاسم الذي على وزن مَفاعِل ومَفاعيل المنتهي بياء يُعامل معاملة الاسم المنقوص.[3] أمّا التّنوينُ فقد حَمَلَ معنى العِوَضِ عن حرفٍ عند بعض النّحاة، وقد يكون الحرفُ المعوّضُ عنه إمّا أصيلاً أو زائدًا، وبعضهم ذهبَ إلى أنّ هذا التّنوينَ عوضٌ من الحرفِ المحذوفِ ومن الحركةِ (يَقصدُ حركة الرّفع و الجرّ) وهذا مذهب سيبويه والجمهور.[4]

والأصلُ أنّ مثل هذه الكلمات قد تعرّضت إلى إعلالٍ باجتماع الياء مع الحركة فقُدِّم الإعلالُ في الأولويّة على المنع من الصّرف في حالتي الرّفع والجرّ، ذلك أنّ الأوّلَ مرتبطٌ بجوهر الكلمة، أمّا الثّاني فوضعٌ طارئٌ بعد تمامها[5] ، وفي هذا الكلام تعريضٌ إلى أنّ التّنوينَ في هاتين الكلمتين تنوين صرفٍ وهذا مجانبٌ للصّوابِ، والله أعلم .

ولعلّ بيت الفرزدق في الهجاء من أكثر الأبيات التي تمثّل الاسم المجموع المنتهي بياء إذْ يقول :

لَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ   ولكنَّ عبدَ اللهِ مولى مَواليا

---

[1] الأنباري،أسرار العربيّة، ص٥٥
[2] انظر: ابن عصفور،الممتع في التّصريف،ج٢/ص٣٥٣
[3] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٢٠٦
[4] الحموز، ظاهرة التّعويض، ص٦٣
[5] المرجع نفسه، ص٦٤

فالصّواب في هذا البيت أن نقولَ مولى موالٍ، فكان مجانبًا للصّواب عندما أجرى كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوعِ من الصّرف، إذ جرّها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسًا على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشٍ، إذ يحذفون الياء منوّنين في الجرّ والرّفع.[١]

وقد علّل السّامرّائيّ حذف الياء من هاتين الكلمتين بميلِ العربيّةِ للتّخفيفِ، وإنّ إظهارَ التّنوينِ على الياءِ شيءٌ ثقيلٌ تَجَنّبُه العربيّةُ في هذه الأسماءِ، وقد اشترط ظهور التّنوينِ مع بقاءِ الياءِ ألّا يُحدث ثقلاً كما في قاضيًا في حالة النّصب، أمّا إن أحدث ثقلاً فإنّ الياء تُحذف لذلك فإنّ حذفَ الياء ليس مقتضيًا للتّنوين على أساسِ العِوضِ،[٢] والباحثة لا توافقه في مذهبه أبدًا لأنّ الرّفع لا يقتضي التّنوين ومع ذلك وضع تنوين كسرٍ عليه وهذا يعني أنّه عوضٌ بالفعلِ من حرفٍ محذوفٍ .

وفسّر استبعادَ التّنوينِ عنده في هذا الجمع لطولِ بناءِ الكلمةِ الذي يُحْدِث ثقلاً كما يدّعي وعدّ ذلك نقلاً عن ابن يعيش من أحسن الضّرورات .[٣] أمّا عدم إلحاق التّنوين في حالة النّصب لمثل هذه الكلمات فهو من باب الخفة لأنّ إلحاق التّنوين لها يسبّب طولاً ثقيلاً في الكلمة .[٤] وهذا ما حاولت الباحثة مرارًا الإشارة إليه في البحث.

[١] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، ص٦٤
[٢] إبراهيم مصطفى، النّحو العربي ،ص٧٠ص٧١
[٣] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .
[٤] المرجع نفسه،الصّفحة نفسها.

مسألةُ (أشياء) :

كما هو معلومٌ فإنّ كلمة أشياء من الكلماتِ المختلفِ في أصلِها وتبعًا لذلك في وزنِها عند القدماءِ ،وهذا الأمرُ يدخلُ بالتّأكيدِ في الخلافِ الواقع بين النّحاةِ الكوفيين والبصريين حول علّة منعِ صرفِ هذه الكلمةِ في القرآنِ الكريمِ بالنّظرِ إلى أصلِها .

لقد ذهبَ سيبويه إلى أنّ (أشياء) نكرة غير موصوفة لا تؤخذُ على ظاهرِ لفظِها فوجد أنّ الهمزة فيها للتّأنيث مستدلّاً بقوله تعالى : ﴿لا تَسألوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكُم﴾[1] وذلك بتأنيث الفعل (تُبْدَ) ، ومعنى كونِها للتّأنيث أيّ إنّها زائدة، ونقل عن الخليل أنّ (أشياء) وزنُها فعلاء أصلاً منقولة إلى لفعاء، وعن أبي الحسن أنّ أصلها أفعلاء أيّ أشيئاء فحُذِفَت لامُها،[2] وأنّها على جميع الأحوالِ ممنوعةٌ من الصّرفِ سواء أكانت أفْعِلاء .... أم أفْعاء أم أفْعال أم لَفعاء، أمّا أفْعاء فمُنِعَت لاتّصالها بألفِ التّأنيثِ الممدودةِ، وأمّا لَفْعَاءُ فللعلة نفسها، وأمّا أفعال فتشبيهًا لها بما في آخره همزة التّأنيث[3].والباحثةُ تَرى في (أشياء) وزنَ أفْعَال وأنّ سببَ منعِها من الصّرفِ في الآيةِ صوتيٌّ لا غير إذْ لو قُرِئت بالتّنوين(أشْيائِن إنْ) لَاجْتَمَعَ صوتينِ متماثلينِ ولَثَقُلَ نُطْقِها، واللهُ أعلمُ.

إذْ إنَّ وزنَ (أفْعَال) ليس ممنوعًا من الصّرفِ؛ لأنّهُ لو كان (أشياء) على وزن أفعال لوجب أن يكون منصرفًا كأسماءٍ وأبناءٍ، وكذلك لو كان صحيحًا أنّ (أشياء) ممنوعٌ من الصّرفِ لشبه الهمزة الموجودة فيه لهمزة التّأنيث لوجب مَنْعُ نظائره من الصّرفِ على نحو ما ذكرت.[4]

فأشياءُ عند سيبويه والخليلِ اسمُ جمعٍ لا جمع، تمامًا كالقَصْباءِ والطَّرْفاء وأصلُها شيئاء، وأنّ (أشياءَ) عند الكسائيّ مصروفةٌ مستدلّاً بقولٍ لسيبويه (ت:١٨٠هـ) : " واعلم أنّ من العربِ من يقولُ هذا قوباءٌ بالتّنوينِ" [5] لكن لا يمكنُ قياسُ أشياءَ على قوباءَ وذلك لاختلاف طبيعةِ

---

[1] سورة المائدة: آية (١٠١)

[2] ابن جني، المنصف، ص٩٥

[3] إميل يعقوب،الممنوع من الصّرف،ص٧٩ وأشار ص٨٢ إلى أنّ السّبب الحقيقيّ في منع صرف أشياء من الصّرف هو نطق العرب،وفي هذا المنع دليل آخر على فساد قولهم بالعلّة في باب الممنوع من الصّرف .

[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/ص٣٠٢، انظر المسألة كاملة ص٢٩٨أمّا موجز الخلاف بين الفريقين، فأهل الكوفة يرون في أشياء وزنين :أفعاء والتي أصلها أفعلاء فحذفت اللام للثقل الحاصل من اجتماع مثلين،و أفعال على اعتبار أنّ الهمزة تمثّل لام الكلمة ، وأهل البصرة جعلوا وزنها لفعاء وذلك لاستثقالهم اجتماع همزتين متتاليتين فكان أصلها فعلاء .

[5] إبراهيم السّامرائي،النحو العربي،ص٢٠٢

الكلمةِ والحروفِ فيهما. أمّا ابنُ عصفورٍ فقد ردّ كلامَ الكسائيِّ في أنّه لو كان (أفعالاً) لكان مصروفًا تمامًا كأبْياتٍ وأحْبالٍ وأقلامٍ، إذْ لا موجبَ لمنعِ صرفِه.[1]

ومَنْ قالَ إنّ وزنَ شَيئاء هو لفعاء فإنّ وزن لفعاء لا يمنع من الصّرف ما يعني أنّ أشياء ليست (لفعاء) لكن ما المانع من عدم صرف هذا الوزن ؟[2] و رأي عفيف دمشقيّة هنا لم يكن مقنعًا والأكثر إقناعًا و صواباً رأي أهل البصرة من أنّ أصل وزن أشياء هو لفعاء وهي ممنوعة من الصّرف دون خلط في القياس؛ لانتهائها بالألفِ والهمزةِ.

ففي الأحوالِ الثلاثِ يكون منعُ صرفها الوجهَ الأقوى لا لشيءٍ إلاّ لأنّها تنتهي بـ (اء) بغضّ النّظر أكانت للتّأنيث أم لشبه التّأنيث، ولو كانت أشياء على وزن (فعلاء) فأين أفعل منها وما هو؟ فنحن لا نجد أفعل فعلاء إلاّ في بابيّ الألوان والصّفات والعيوب الثّابتة بأصل الخلقة نحو: أعمى ،عمياء[3] .

وذكر يعقوبُ نقلاً عن سيبويه أنّ (فَعْلاء) مصروفةٌ دائمًا،لأنَّ الألفَ الممدودة (اء) للتّأنيث عنده!!![4]

وإنْ دلّ هذا النّقلُ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على عدمِ انتظامِ النّحويِّ الواحدِ لرأيٍ واحدٍ فما نقلناهُ عن سيبويه أنّ (أشْياء) ممنوعة من الصّرف بغضّ النّظر عن وزنها وما ورد هنا مخالفٌ لما نقلنا وذلك لأنّ هذا البابَ شائكٌ غيرَ مطّردٍ.

[1] انظر الخلاف فيها : ابن عصفور،الممتع في التّصريف، ج٢/ص٣٢٩ص٣٣٢
[2] عفيف دمشقية،أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدّرس النّحوي، ص١٥٣
[3] انظر: أحمد الحملاوي،شذا العرف في فنّ الصّرف، ص١١١
[4] إميل يعقوب، الممنوع من الصّرف، ص٧٨

صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ

مصطلحٌ مقابل للممنوع من الصّرف لم يكن حلًّا لمشكلة المنع من الصّرف بقدر ما كان مشكلة بذاته حينما صرف كلماتٍ حكم عليها بمنع الصّرف رغم وجود العلل المانعة منه، إلاّ أنّ المتأملّ لهذه الكلمات المصروفة رغم وجود علل منع صرفها يلحظ أنّها قد صرفت لأحد سببين: أوّلهما : المعنى ، وثانيهما: الضّرورة .

والمعنى ليس بجديد علينا فهو ما تناولته الباحثة في الفصل الأوّل من الرّسالة، وقد كان الممنوع من الصّرف فيه مصروفًا لوجودِ معنى التّنكيرِ كما في قولنا: قابلتُ أحمدَ وأحمدًا آخرَ، فجعلوا (أحمد) الثّاني مصروفًا رغم بقاء علّة شبه الفعل؛ بحجّة أنّ هذا العلم قد انتقل من الدّلالة على معيّن إلى الدّلالة على التّنكير هذا من وجهة نظر النّحاةِ القُدماء وهو توجّهٌ صحيحٌ، لكنّ الباحثة تُضيفُ على علّتهم الثّقلَ الصّوتيّ الذي كان سيصيبُ الكلمة أو الجملة لو مُنعت من التّنوين نحو قولنا :

قابلتُ أحمدَ وأحمدَ آخرَ (إذ إنّ استواء نبرة الصّوتِ وتنغيمه قد يكون سببَ الثّقل)

قابلتُ أحمدَ و أحمدًا آخرَ(يوحي تنغيمُ الجملةِ بالتّنوين بدلالتها)

فلا فرق في المعنى إلاّ من الوجهة التي ذكرتها سابقًا، ويبقى العامل الأخير في هذه المسألة هو موسيقى الجملة وتآلفها وترابطها .

متى يُصرف الممنوع من الصّرف ؟

لعلّ أمر الصّرف وتركه متعلّق بوظيفة الحركة فعندما نتحدّث عن الممنوع من الصّرف نتيقّنُ أنّه ممنوعٌ بطبيعة الحال من حركةٍ ما لا من شيءٍ آخر، فالضّمّة فيما استقرّ عند أهلِ اللّغةِ علمُ الإسناد، والكسرةُ بالمقابل علمُ الإضافة وإشارةٌ إلى ارتباط الكلمة بما قبلها .

ويظهر أثر المعنى جليّاً في أسماء القبائل والبلدان، التي تصرف وتمنع حسب ما يعود إليه اللّفظُ فإنْ عادَ على الأبِ وهو (مذكّر) فإنّها تُصرَف، وإن عاد على الأمّ مُنِعَ من الصّرف،[1] وإن أُريدَ باسم البلدِ المكانِ صُرِفَ،[2] فمعنى التّذكير سببُ صرفِ بعضِ الكلماتِ،ومعنى التّأنيث

[1] انظر: شرح الرّضي على الكافية،ج١/ ص١٣٩، وانظر:محمد العجل،الممنوع من الصّرف في الحديث النّبويّ، ص٢١
[2] انظر: السّيوطي، المطالع السّعيدة في شرح الفريدة، ص١٧١، ص١٧٢

سببُ منع بعضِها الآخر، وكذلك في الاسم المعدولِ ووزنِ الفعلِ والاسمِ المنتهي بألف ونـــونٍ زائدتين .

ويتعارضُ كلامُ السّيوطي مع كلامِ خلف الأحمر في الحديث عن أسماء الأماكن "المواضع" فالأوّل صرف ما لا يدلّ على مكان والثّاني منع صرف هذه الكلمات بدليل قول حسّـــان بـــن ثابت:

للهِ درُّ عصابةٍ نادمتُهُم   يومًا بجلّقَ في الزّمانِ الأوّلِ [1]

والباحثةُ ترى في كلام خلف الأحمر تصريحًا في القياس على هذا البيت لأنّه أصل ثابــت أمّا ما لم يذكر في كتابه فأظنّ أنّه من الخوالف غير الثّابتة أو الخاضـــعة لقيـــاس، لأنّ كتابـــه لتعليم المبتدئ (النّاشئ)، والله أعلم .

وعلى ذلك فنحنُ ملزمونَ بكلامِ العربِ، ولسنا ملزمين بتعليلاتِ النّحاةِ، وأنّه من الخطأ تلقّي كلِّ ما جاء به النّحاةُ من تعليلاتٍ على أنّه مسلّماتٌ -مع تقديرنا لهم- . وكما هو معلـــومٌ مـــن استقراء كلامِ العرب فإنّ الأفعال أثقلُ من الأسماءِ، وإنّ الأسماءَ أوّلٌ والأفعالَ مأخوذةٌ منهـــا،[2] وهذا متّفقٌ عليه عند الباحثةِ من الفصلِ الأوّلِ .

ويدخلُ ضمنَ الحالةِ الثّانيةِ من حالاتِ صرفِ الممنوعِ من الصّرفِ الثّقـــلُ عنـــد الباحثـــة: والثّقلُ عندها في الحركاتِ فكما أنّ الفعل أثقلُ من الاسم فإنّ الحركـــاتِ تتفـــاوتُ فـــي ثقلِهـــا وخفّتها، فمن ذلك أنّ الإعراب قد جاء لمعنىً فحُوفِظ عليه ولم يتخلّف حكمه، أمّا الصّـــرف و عدمه فقد جاء لنوعٍ من الخفّة والثّقل لا يتغيّرُ به معنىً [3] رغم أنّ الباحثـــة لا توافقُـــه فـــي أنّ الصّرفَ لا أثر له في المعنى .

فممّا تستثقله اللّغة مثلاً: توالي ضمةٍ وكسرةٍ في النّطقِ أو كسرةٍ وضمّةٍ، فالكســـرةُ أضـــيقُ الحركات وأكثرها تقدّمًا، والضّمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا،[4] أمّا الفتحةُ فليست علامـــة إعرابٍ ولا دالّةٍ على شيءٍ بل هي الحركةُ الخفيفةُ المستحبةُ عند العرب، والمستحبّ أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك فهي بمثابة السّكون.[5]

---

[1] خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، ص٩٣ (تجدرُ الإشارة إلى عدم صحّة نسبة كتاب "مقدّمة في النّحو" لخلف الأحمر)
[2] انظر: أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، ص١٨
[3] محمد عرفة، النّحو والنّحاة،ص٢١٨ وأكمل بأنّهم لذلك لم يطردوه ولم يحافظوا عليه بل تركوه لنوع من التّناسب .
[4] عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة،ص٥٢ص٥٣
[5] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو، ص٧٦ نقل هذا الكلام عن أستاذه حسن عون

الأسماءُ المصروفةُ والأسماءُ الممنوعةُ من الصّرفِ

تنقسمُ هذه الأسماءُ بالنّظرِ إلى التّأنيث والتّذكير إلى مصروفة وغير مصروفة، لقد فصّل النّحاة في ذكرها مختلفين في عددها، فالأصل أنّ كلّ ما لا ينصرف من مذكّر أو مؤنّث عربيّ أو أعجميّ قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة مصروفٌ في النّكرة ، ما عدا خمسة أشياء لا تنصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وهي:

١. أفعل (صفة)

٢. فَعْلان (مذكّر فَعلى) ← صفة

٣. ما كان فيه ألف التّأنيث ←(صفة + علم)؛ لاختلاف بناء المذكّر عن المؤنّث.

٤. الجمع الذي لا يكون عليه الواحد ← صفة

٥. المعدول في حال النّكرة، نحو:مَثنى وثُلاث[١] ← صفة

إذاً فالصّفة في حال التّنكير تمنع من الصّرف بشكلٍ عامّ ،والعلم المذكّر العربيّ يصرف إلاّ المعدول .

إنّ كلّ ما فيه (هاء) سواء على هذا الاسمِ أكان مؤنّثًا أم مذكّرًا، عربيًّا أم أعجميًّا لا ينصرفُ في المعرفة وينصرف في النّكرة،[٢] وقد ردّ الصّرفَ ومنعه إلى شبه الفعل حين قال: " فعلى هذا يجري ما ينصرف وما لا ينصرف ".[٣]

أمّا الأسماءُ التي تنصرفُ في النّكرةِ فقط وتمنعُ حال تعريفِها فـ :

١. العلمُ الأعجميُّ ٢. والمؤنّثُ المعنويُّ واللّفظيُّ ٣. والاسمُ المزيدُ بألفٍ ونونٍ ٤.و وزنُ الفعلِ ٥. والمركّبُ المزجي ٦. وفُعَل (عُمَر)[٤] ٧. فَعْلان لا فعلى له[٥]

يُصْرَفُ الممنوعُ من الصّرفِ باتّفاقِ النّحاةِ جميعِهم بدخول الكسرِ عليه عن طريقِ الإضافةِ،ودخول الصّرف عليه مع اختلافهم في معنى الصّرف -وهذا ما تعرّضت له في الفصل الأوّل من الرّسالة- أهو تنوين وجرّ بالكسر أم تنوين بلا جرّ؟

---

[١] المبرّد، المقتضب، ج٣/ص٣١٩، وانظر: الجليس النّحوي، ثمار الصّناعة، ص١٣٥
[٢] المبرّد،المقتضب،ج٣/ص٣٢٠
[٣] المصدر نفسه، ج٣/ص٣١٥
[٤] الجليس النّحوي،ثمار الصّناعة،ص١٣٥ وقد ذكر أنّها سبع
[٥] عبد القاهر الجرجانيّ، كتاب الجمل في النّحو،ص٥٠ ص٥٢ وهي لم ترد إلاّ عند الجرجانيّ

لقد كان التّنوينُ عند بعضِ النّحاةِ علامةً للتّصرّف، [١] وقد خرج من بعض الأسماء لعدم قبوله من ناحية الصّوت، وقد منع الجرّ أصلاً لا تبعًا وهو وجه آخر؛ لأنّه إنّما منع من الصّرف؛ لأنّه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين، فإذا ما ضعف شبه الاسم بالفعل سقط التّنوين دون الكسر فعاد الكسر للأمن من التّنوين مع اللام والإضافة.[٢]

لكن ما علّة اختيار الجرّ تحديدًا للدّخول على المعرّف بـ (أل) أو بالإضافة؟

أجاب الأنباريّ عن هذا السّؤال بثلاث نقاط :

الأولى: لأمن التّنوين فيه؛لأنّ الألف واللّام والإضافة لا تكون معه

الثانية: لأنّ الألف واللام والإضافة قامت مقام التّنوين، ولو كان التّنوين فيه لجاز فيه الجرّ .

الثالثة: أنّه بالألف واللّامِ والإضافةِ قد بَعُدَ عن شبهِ الفِعلِ، فدخَلَهُ الجرُّ في موضع الجرّ؛ لأنّه أصبح بمنزلة ما فيه علّة واحدة .[٣]

ولو كان هذا الكلام صحيحًا فلماذا نابت الفتحة عن الكسرة ؟

لقد اختلف المحدثون في مسألة نيابة الفتحة عن الكسرة، وكان من بين الذين لم يقولوا بنيابتها إبراهيم مصطفى فقد فسّر غيابَ الكسرةِ ووجودِ الفتحةِ محلّها في أنّ هذا الاسمَ لمّا حُرِمَ التّنوينُ أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذفت ياؤه وحذفها كثيرٌ جدّا، فالتجؤوا للفتح لأمن اللّبس، وفي أنّها حركة بناء لا حركة نيابة،[٤] وأظنّ أنّه قد ابتعد في التّفسير؛ لأنّنا لا نقولُ في إعرابه مبنيٌّ على الفتح .

وليست المسألةُ مسألةَ بناءٍ أو نيابةٍ وإنّما مسألةٌ ذوقيّةٌ صوتيّةٌ تَبحثُ عن مراعاة المقاطعِ الصّوتيّةِ وتجانسِها، فالقاعدةُ الصّوتيةُ واضحةٌ لا خلاف فيها من أنّ الحركة مع الحركة جهد، والحركة والسّكون خفّة، ومن علامات الخفّة الفتح، فالفتحةُ من أخفّ الحركات والكسر يليها ومن ثمّ الضّمّ، ودليل ذلك أنّهم لا يخففون الكلمة التي تتوالى فيها فتحتان، لأنّها خفيفة أصلاً.[٥]

---

[١] انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص٢٢٣، أمّا الجرّ فليس من الصّرف وإنّما سقط تبعًا لسقوط التّنوين وانظر:اللباب،ج١/ص٥٢٠

[٢] ابن كمال باشا، أسرار النّحو، ص٩٤

[٣] الأنباري، أسرار العربيّة،ص٢٢٥

[٤] إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو،ص١١٢

[٥] حمزة عبد الله النّشرتي، من مظاهر التّخفيف في اللسان العربي، ص٥ ص ١٩ص٢٤

الضّرورة

الضّرورةُ : مشتقةٌ من الجذر الثلاثيّ (ضَرَرَ) يقال: " ليس عليك ضَــررٌ ولا ضـــرورة ولا ضَرّة ولا ضَارورة ولا تضرّه، ورجلٌ ذو ضارورة وضرورة أيّ ذو حاجة وقد اضطرّ إلـــى الشّيء أيّ ألجئ إليه ... والضّرر الضّيّق ومكان ذو ضرر أيّ ضيّق "[1]

والضّرورة إحدى أبرز الأسباب الصّارفة للأسماء رغــم وجــود العلّــة، ولعــلّ ارتبــاط الضّرورة بالذّوق هو ما سوّغ صرف هذه الكلمات فذوق العربيّ يأبى إلاّ أن يختار أفضل مـــا تستسيغه الأذن وأحسنه،فأذن العربيّ موسيقيّة ويستدلّ على ما قلت بدايات نشوء علم النّحو فلم يكن من المهمّ معرفة المصطلحات النّحويّة والعلل والعوامل عند العربيّ بقدر ما كان انسجامُ الكلامِ وتناسقه وتلاؤمه هو المطلوب.

ومع تقدّم المنطق في هذا الباب اختلف النّحاة البصريّون والكوفيّون في أثر الضّرورة فـــي الكلمات الممنوعة من الصّرف، وهل يصرف ما منع لضرورة؟ فــذهب البصـــريّون إلـــى أنّ للمضطر أن يصرف الممنوع من الصّرف، ورفضوا العكس لأنّه فرع ، وخالفهم الكوفيـــون[2]

وقد عرّف ابن مالك(ت:٧٦٩هـــ) الضّرورة على أنّها " ما ليس للشّاعر عنه مندوحةٌ " وقـــال ابن عصفور(ت:٦٦٩هــ): "الشّعرُ نفسُه ضرورةٌ وإن كانَ يمكنهُ الخلاص بعبارة أخرى " [3]

وزاد السّيوطي (ت:٩١١هـــ) "اعلم أنّ المناسبة أمرٌ مطلوبٌ في اللّغةِ العربيّةِ، يُرتَكَبُ لهـــا أمورٌ من مخالفةِ الأصولِ وذلك بصرفِ بعضِ الكلمـــاتِ الممنوعـــةِ مـــن الصّـــرفِ نحـــو: "قواريرا*قواريرا" وهي قراءةٌ متواترةٌ عن النبي - r - "[4] وقد عدّ بعضُ النّحاةِ التّنوينَ فيهما تنوينُ فواصلَ وليس تنوينَ تمكّنٍ .[5]

ويبقى الأمرُ متعلقًا بطبيعةِ الحرفِ تحدّدُه وتعيّنُه الحركةُ حيث تنسجمُ تلك الحركةُ مـــع مـــا يجاورها من حركات، [6] يقول السّكاكيّ: إنّ هذه الكلمات لم تمنع من التّنوين لمعارضة حـــرف التّعريف والإضافة، وأنّها قد مُنعت الجرّ لمنعها التّنوين؛ لاختصاصهما بالاسم، وإنّمـــا حُـــرِّك

[1] لسان العرب، مادّة (ضرر)
[2] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج٣/ص١٥٨
[3] ابن هشام، مقالات هامة لابن هشام في اللغة والأدب ، ص١٠٩
[4] انظر: السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٢/ص٢٧٢
[5] انظر: الكفوي،الكلّيّات، ص٢٩٢،والإتقان في علوم القرآن، ج١/ص٦٣٤
[6] إبراهيم السّامرّائي، النّحو العربيّ، ص٢٠٠

حال المنع من الجرّ للهربِ عمّا هو أصلُ البناء، وبالفتح لخفتها لا لاعتبارِ التّآخي بينه وبين الجرّ.[1] وقد تقدّمَ القولُ بتفصيلٍ في مناقشةِ هذه الآية وأوضحنا القول فيها.

الحملُ على الأكثرِ أولى من الحملِ على الأقلِّ:

إنّ ما يزيد تعقيد مادة درسنا وجود بعض الكلمات التي تَردُ فيها شبهة المنع من الصّرف، فالمعلوم أنّ أصل الأسماء الصّرف وأنّ منع الصّرف فرع عليه، وأنّ أغلب الصّيغ الممنوعة من الصّرف صيغ محفوظة غير مقيس عليها، وقد كَثُرَ الخلافُ في كتبِ النّحاةِ حولَ كلماتٍ مُنِعت من الصّرفِ دون علّةٍ، وكلماتٍ أخرى صُرفت رغم وجودِ العلّةِ فيها دون ضابطٍ، كما في (رحمان) مثلاً فهو اسم منتهٍ بألفٍ ونونٍ زائدتين، ويُشترط فيها أن يكون المؤنّثُ منها (رحمى) على وزن (فُعلى) وقد مُنِع صرفُها دون وجود مؤنّثٍ حملاً على الأكثر.[2]

إلاّ أنّ شبه الشّيء بالشّيء لا يعطيه حكم الآخر إلاّ إذا قوي الشّبه،ويدخل تحت هذا الكلام كلمة (سَراويل) لمّا أشبهت صيغة منتهى الجموع مُنِعَ صرفُها، ما يدلّ على أنّ الكلمة مفردةٌ في الأصل.[3] وهذه علّة من العلل تسمّى علّة الشّبه والقياس، وتعني حمل الفرع على الأصل وحمل المراتب المتساوية على بعضها لشبه لفظيّ .[4]

لقد كان السّيوطيّ في كتابه الاقتراح أكثر وضوحًا منه في الأشباه والنّظائر حيث يقول: " إذا وجد (فُعَل) العلم ولم يعلم أصرفوه أم لا ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل، ففيه مذهبان: مذهب سيبويه صرفه حتّى يثبت أنّه معدول لأنّ الأصل في الأسماء الصّرف وهذا هو الأصحّ، ومذهب غيره: المنع لأنّه الأكثر في كلامهم".[5]

والباحثةُ تذهب في رأيها إلى ما ذهب إليه سيبويه من الحمل على الأصل وعلى الأكثر، والله أعلم. أمّا (فُعَل) فهي على أربعة أوجه من حيث دلالتُها:

١. المعرفة ولا تدخله الألف واللام، نحو: جُشم، وقُثَم.
٢. الجنس، نحو جُرَد ونُغَر، وهو منصرف على كلّ حال لأنّه غير معدول
٣. الجمع، نحو: غُرَف و رُطَب
٤. الوصف، نحو: حُطَم وفُسَق وخُبَث فتستعمل للمذكّر خاصّة وتكون مبنيّة فإن سمّينا بها صرفناها.[6]

---
[1] السّكاكي،مفتاح العلوم، ص٢٢٧ص٢٢٨
[2] السّيوطي، الأشباه والنّظائر، ج٢/ص٩٥
[3] المصدر نفسه،ص١٨١،نقلاً عن ابن يعيش
[4] شذى جرّار،إبرام الحكم النّحوي،ص١٣١ص١٣٢
[5] السّيوطيّ،الاقتراح،ج٢/ص١٥٩
[6] العكبري،اللباب،ج١/ص٥١٤

الخاتمـــــــــــة :

بعد ما قدّمنا في باب الممنوع من الصّرف فإنّه من الممكن أن نخلص إلى النّتائج الآتية :

١. باب المنع من الصّرف لا يخرج من دائرة الإعراب إلى البناء وأنّ مـا حـدث فيـه اختزال لحركة الموقع الثالث مراعاة للتّناغم الصّوتي،وعلى ذلك فالاسم معرب سـواء عليه أصرف أم لم يصرف.

٢. لا يعدّ الممنوع من الصّرف إعرابًا ناقصًا؛ لأنّ محلّ الحركة النّاقصة مشغول بحركة نابت عن الحركة الأصليّة.

٣. الممنوع من الصّرف ممنوع في واقع الأمر من التّنوين لا غير، بدليل عودة الكسـرة إليه إن عرّف بأداة التّعريف أو بالإضافة .

٤. الأصل في النّظام القواعديّ أن يكون ثلاثيًا بدليل أنّ الممنوع من الصّرف يعود إلـى استعمال الحركات الثلاث على الأصل، ما يعني أنّ المنع من الصّرف فرع لا أصل .

٥. يعدّ المنع من الصّرف وجهًا من وجوه الاتّساع اللّغويّ إذ تحتمل فيـه الجملـة غيـر معنى بالنّظر إلى الكلمة الممنوعة من الصّرف من النّاحية الدّلاليّة لا سيّما في القـرآن الكريم.

٦. باب المنع من الصّرف ليس نحويًّا خالصًا بل قد يدخل في أبواب الصّرف والصّوتيّات والبلاغة إن قصدت منه الدّلالة .

٧. المنع من الصّرف لا يخرج الاسم من حلقة التّمكّن بل يبقى متمكّنًا من الاسميّة لكنّـه ليس أمكنَ،لاختزال الكسرة والتّنوين .

٨. لا يقصد من الثّقل اللفظ دائمًا، فقد يكون محلّ الثّقل نفسيًّا عند المتكلّم .

٩. ليس كلّ تنوين يدخل الكلمات الممنوعة من الصّرف للتّنكيـر بـل إنّ التّنكيـر أحـد وظائف التّنوين في بعض سياق الكلام .

١٠. للسّياق أثر واضح في فهم تنوين بعض الأعلام الممنوعة من الصّرف وما يتعلّق فيه من طرفي عمليّة الاتّصال (المتكلّم والمخاطب) .

١١. الممنوع من الصّرف لعلّة واحدة ليس كذلك فقد يجتمع مع علّة فرعيّة أخـرى نحـو العلم المؤنّث والجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

١٢. للذّوق الموسيقيّ والصّوتيّ دورٌ في صرف الاسم ومنعه، فالعربيّ ذوّاقة يصرف ما تستسيغه أذنه ويمنع صرف ما لا تقبله .

١٣.يدخل التّنوين الكلمة التي منع دخوله عليها إن حملت معنى التّنكير،أوتعرّضت لضرورة صوتيّة أو دلاليّة ، أو مناسبة كما حدّدها القدماء في القرآن الكريم.

١٤.العلم إبراهيم ممنوع من الصّرف للعلميّة والعجمة عرّب إلى وزن على مثال الوزن العربي،وكذلك إسماعيل وإسرافيل و يضاف إليها عند الباحثة عزرائيل.

١٥.قد يكون للمعنى أثر في العدل تمامًا كما في العلم (عُمَر) المعدول عن عامر للمعنى الذي ارتبط فيه الثاني .

١٦.الممنوعُ من الصّرف لعلّة العدل والعلميّة أعلام تحفظ ولا يقاس عليها ، والله أعلم، لعدم منع العرب غيرها .

١٧. وأخيرًا فإنّ باب الممنوع من الصّرف من الأبواب التي تصحّ فيها الدّراسة الدّلاليّة بالإضافة إلى الدّراسة الصّوتيّة، لذا فالباحثة تعوّل على من سيأتي بعدها أن يدرسه من الجهة التي أشارت إليها؛ لأنّها لم تطرق إلا كإشاراتٍ ولمحات مبعثرةٍ هنا وهناك،وتحتاجُ إلى بحثٍ مستقلٍّ فيها.

ثبت المصادر والمراجع :

أ. المصادر :

* الأخطل، أبو مالك غيّاث بن غوث التّغلبي (ت:٨٩هـ)، **شعر الأخطل صنعة السّكّريّ**، ط٤، م١،(ت:فخر الدّين قباوة)، دار الفكر، دمشق، بيروت، ١٩٩٦م.

* الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:٣٧٠هـ)، **كتاب معاني القراءات**، ط١، م١،(ت: أحمد فريد الزّيدي)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٩م.

* الأصمعيّ،أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (ت:٢١٦هـ)، **الأصمعيّات**،ط٣، م١،(ت:أحمد محمد شاكر و عبد السّلام هارون)، دار المعارف، مصر،(دون سنة نشر).

* الأنباري، كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن أبي الوفاء(ت:٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،ط١، م٣ ،(ت:حسن حمد بإشراف:إميل بديع يعقوب)،دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.

* التّهانويّ، محمد علي الفاروقي (١٢هـ)، **كشّاف اصطلاحات الفنون** ، ط١،م٦،(ت: لطفي عبد البديع وعبد النّعيم محمّد حسنين)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب،مصر،١٩٧٧م.

* الثّعالبي،أبو منصور (ت:٤٢٩هـ)،**فقه اللّغة وسرّ العربيّة**، ط١، م١،(قرأه وقدّم عليه:خالد فهمي)،مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

* الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر (ت:٤٧١هـ)، **كتاب الجمل في النّحو**، ط١، م١، (ت:يسري عبد الغني عبد الله)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٠م.

* الجليس النّحويّ، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدّينوري (ت:٤٩٠هـ)، **ثمار الصّناعة في علم العربيّة**،ط١، م١، (ت: حنّا جميل حداد)، وزارة الثّقافة،عمّان،١٩٩٤م.

* ابن جنّي،أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢هـ):

- **الخصائص**،ط٢، م٣، (ت:عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ٢٠٠٣م.

- **سرّ صناعة الإعراب**، ط١، م٢، (ت:حسن هنداوي) ، دار القلم، دمشق ، ١٩٨٥م

- **اللّمع في اللّغة العربيّة**،ط١، م١،(ت:سميح عبد الله أبو مُغْلِي)، دار البداية، ٢٠١٠م.

* الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت:٣٩٦هـ)، **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**،ط٣، م٧، (ت:أحمد عبد الغفور عطّار)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

* الحطّاب، محمد بن محمد الرّعيني (١٣هـ)،**الكواكب الدّرّية شرح الشّيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل**، ط١ ،م٢، دار الكتب العلميّة، بيروت،١٩٩٥م .

* خلف الأحمر، ابن حيّان البصري (ت:١٨٠هـ)، **مقدّمة في النّحو**، ط١،(ت: عزّ الدّين التّنوخي)،وزارة الثّقافة،مطبوعات إحياء التّراث القديم،دمشق،١٩٦١م.

* ابن الدّهّان، أبو محمّد سعيد بن المبارك النّحوي (ت:٥٦٩هـ)، **كتاب الفصول في العربيّة**، ط١، م١،(ت:فائز فارس)، دار الأمل، (مؤسسة الرسالة)، الأردن، (سوريا)،١٩٨٨م.

* الزّجّاج،أبو إسحاق (ت:٣١١هـ) ،**ما ينصرف وما لا ينصرف**، ط١، م١، (ت:هدى محمود قراعة) ، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٧١م.

* الزّمخشريّ،أبو القاسم محمود بن عمر(ت:٥٣٨هـ):

- **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ط١، م٦**،(ت:عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض)،مكتبة العبيكان، الرّياض، ١٩٩٨م.

-**المفصّل في علم اللّغة،وفي ذيله كتاب المفصّل في شرح أبيات المفصل**، ط١، م١،(علّق عليه:محمد عز الدين السّعيدي)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م.

* ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت:٣١٦هـ)، **الأصول في النّحو**، ط٢، م١، (ت:عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

* السّكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي (ت:٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، ط١، م١،(ت:عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م.

* السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الأندلسيّ(ت:٥٨١هـ)،**أمالي السّهيلي في النّحو واللغة والحديث والفقه**، م١، (ت:محمد إبراهيم البنا)، مطبعة السّعادة،(دون سنة نشر)

* سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت:١٨٠هـ) :

الكتاب، م٥، (ت:عبد السلام هارون)،عالم الكتب،١٩٨٣م

ـــــــ ،ط٣، م٥، (ت:عبد السّلام هارون)،مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٨٨م

ـــــــ ،ط١، م٥، (ت: إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٩م

* السّيرافي،أبو سعيد (ت:٣٦٨هـ)،**شرح كتاب سيبويه**،م١،(ت:رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد عبد الدّايم)،الهيئة المصريّة العامّة للكتاب،١٩٨٦م.

* السّيوطيّ،أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن (ت:٩١١هـ):

- **الإتقان في علوم القرآن**، ط١، م١،(ت:عصام فارس الحرستاني وخرّج الأحاديث محمد أبو صعيليك)،دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م

- **الأشباه والنّظائر في النّحو**، ط١،م٢،(ت:عبد العال سالم مكـــرّم)،مؤسســـة الرّســـالة، بيروت، ١٩٨٥م.

- **الاقتراح**، ط١، م١، (ت:طه عبد الرّؤوف سعد)،مكتبة الصّفا، القاهرة،١٩٩٩م.

- **البهجة المرضية في شرح الألفيّة**، ط١، م١،(ت:أحمد إبراهيم محمد علـــي)،مؤسّســـة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ٢٠٠٢م.

- **كتاب المطالع السّعيدة في شـــرح الفريـــدة**،ط١، م١، (ت: نبهـــان ياســـين حســـين)، دارالرّسالة، الجامعة المستنصريّة ، بغداد،١٩٧٧م.

- **المُزهر في علوم اللّغة وأنواعها**،م٢،(علّق على حواشيه:محمد جـــاد المـــولى و علـــي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر، (دون مكان وسنة نشر).

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، م١، (ت:عبد الحميد هنداوي)، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة،٢٠٠٠م .

* ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ) :

-**المُقرّب**،ط١، م١،(ت:عبد السّتار الجـــواري وعبـــد الله الجبـــوري)، مطبعـــة العـــاني، بغداد،١٩٧١م.

-**المُمتع الكبير في التّصريف**، ط١، م١، (ت:فخر الدّين قباوة)، مكتبـــة لبنـــان، بيـــروت، ١٩٩٦م.

*ابن عقيل،عبد الله بن عبد الله (ت:٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**،ط٢، م٢، (ت:محمد محيي الدّين عبد الحميد) ،مكتبة دار التّراث، القاهرة، ١٩٩٩م

* العكبريّ، أبو البقاء (ت:٦١٦هـ) :

- **مسائل خلافيّة في النّحو**، م١، (ت:محمد خير الحلواني)، (دون مكان وسنة نشر).

- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، م١،(ت:علي بجاوي)، دار الفكر العربي، (دون سنة نشر).

- **اللّباب في علل البناء الإعراب**، م١،(ت:غازي مختار طليمات)، دار الفكر،بيروت، دمشق،مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث بدبيّ، ١٩٩٥م.

* الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت:٣٧٧هـ):

- **المسائل العسكريّات**، م١،(ت: إسماعيل أحمد عمايرة)،منشورات الجامعة الأردنيّة،عمان

- **المسائل المشكلة**، ط١، م١، (ت:يحيى مراد)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٣م.

*ابن قتيبة:أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت:٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، ط٢، م١،(ت:السيد أحمد صقر)، مكتبة دار التراث، القاهرة،٢٠٠٦ م.

* الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت: ١٠٩٤هـ)، **الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة**، ط٢، م١، (ت:عدنان درويش و محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

* ابن كمال باشا، شمس الدّين أحمد بن سليمان (ت:٩٤٠هـ)،**أسرار النّحو**،ط٢، م١،(ت:أحمد حسن حامد)،دار الفكر،عمّان،٢٠٠٢م.

* المازني، أبو عثمان النّحويّ (ت:٢٤٩هـ) ،**المنصف شرح الإمام أبي الفتح بن جنّي النّحوي لكتاب التّصريف**، ط١، م١، (ت:إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين)، وزارة المعارف،مطبعة مصطفى الباني،مصر، ١٩٥٤م.

* المبرّد،أبو العباس محمّد بن يزيد (ت:٢٨٥هـ)،**المقتضب**، م٤،(ت:محمد عبد الخالق عضيمة)، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ،القاهرة،١٩٦٩م

*ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت:٧١١هـ)،**لسان العـرب**، م١٨، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.

*ابن النّاظم،ابن مالك بدر الدّين (ت:٦٨٦هـ) ، **شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالـك**، ط١، م١، (ت:محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ٢٠٠٠م.

* ابن هشام: جمال الدّين عبد الله (ت:٧٦١هـ) :

- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، ط٤، م٣،(ت:محمد محيي الدّين عبـد الحميـد)، المكتبة التّجاريّة الكبرى ، ١٩٥٦م.

- **شرح شذور الذّهب**، ط١، م١،(ت:محمّد السّعدي فرهود و محمد عبد المـنعم خفـاجي وعبد العزيز شرف)، دار الكتـاب المصـري،القاهرة، دار الكتـاب اللبنـاني، بيـروت، ١٩٩٩م.

ـــــ، ط١١، (ت:محمد محيي الدين عبد الحميد)،المكتبـة التجاريـة الكبرى،القـاهرة، ١٩٦٨م.

- **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، ط١، م١، (ت:ح.الفاخوري ووفاء البـاني)،دار الجيـل، بيروت، ١٩٨٨م.

- **مقالات هامّة لابن هشام في اللّغة والأدب والنّحو والصّـرف**، ط١، م١، (ت: نسـيب نشاوي)، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩١م.

* الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت:٣٨١هـ)،**علل النّحو**، ط١، م١،(ت:محمـود محمد نصّار)، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ٢٠٠٢م.

* ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي (ت:٦٤٣هـ):

- **شرح المفصّل للزّمخشري** ، ط١،(ت:إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م

- ـــــــ، إدارة المطبعة المنيريّة، مصر، (دون سنة نشر)

ب. المراجع :

*برجستراسر (١٩٨٢م)،**التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة**،ترجمة:رمضان عبد التّوّاب،القاهرة: مكتبة الخانجي

*جرار،شذى(٢٠٠٦م)، **إبرام الحكم النحوي عند ابن جنّي**، عمان : دار اليازوري

*الجراري،أحمد عبد السّتّار(١٩٨٤م)، **نحو التّيسير(دراسة ونقد منهجي)**، العراق : مطبعة المجمع العلمي العراقي

*حاطوم،أحمد (دون سنة نشر)، **اللّغة ليست عقلاً من خلال اللّسان العربي**، لبنان : دار الفكر اللّبناني

*حجازي،محمود فهمي (دون سنة نشر)،**علم اللّغة العربيّة (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية)**، القاهرة : مكتبة غريب

*حسن،عباس (دون سنة نشر)، **النّحو الوافي**، ط١٤، القاهرة : دار المعارف

*الحملاوي،أحمد (دون سنة نشر)، **شذا العرف في فن الصّرف**، بيروت : دار الكتب العلميّة

*حمودة،طاهر(١٩٨٢م)، **ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي**، الإسكندريّة : الدّار الجامعيّة الإبراهيميّة

*الحموز،عبد الفتّاح (١٩٨٧م)،**ظاهرة التّعويض في العربيّة وما حُمل عليها من المسائل**، عمّان : دار عمار

*الخليل،مرعي عبد القادر(٢٠٠٢م)،**التّشكيل الصّوتي في اللغة العربيّة (بحوث ودراسات)**،ط١، الكرك: جامعة مؤتة

* دك الباب، جعفر(١٩٩٦م)، **النّظريّة اللّغويّة العربيّة الحديثة (دراسة)**، (دون مكان نشر): منشورات اتّحاد الكتّاب العرب

* دمشقيّة،عفيف (١٩٧٨م)،**أثر القراءات القرآنيّة في تطوّر الدّرس النّحوي**،ط١، طرابلس : معهد الإنماء العربي

*السّامرّائي،إبراهيم (١٩٩٧م)،**النّحو العربي(نقد وبناء)**، ط١، بيروت:عمّان : دار البيارق، دار عمار

*السّامرّائي،فاضل صالح (١٩٦٩م)،**ابن جنّي النّحوي**، بغداد : دار النّذير، جامعة بغداد

ـــــــ (١٩٨١م) ، **معاني الأبنية في العربيّة**،ط١، الكويت : جامعة الكويت

*سحلول، محمد أحمد(١٩٩٣م)، **شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل(دراسة نحوية تحليليّة)**، القاهرة : دار الطّباعة المحمديّة

*سفر، عبد العزيز (٢٠٠٠م)، **الممنوع من الصّرف في اللّغة العربيّة**، الكويت : جامعة الكويت

*شاهين، عبد الصّبور (١٩٨٧م)،**أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي(أبو عمرو بن العلاء)**، ط١، القاهرة : مكتبة الخانجي

ـــــــ (١٩٨٠م)، **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (رؤية جديدة في الصّرف)**، بيروت: مؤسّسة الرّسالة

*شعبان،حامد محمد أمين (١٩٨٤م)،**البحوث اللغويّة في الرّوض الأنف**، مصر : مكتبة الأنجلو المصريّة

*الصّغير،محمود أحمد (١٩٩٩م)، **القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحــوي**، ط١، دمشــق : بيروت : دار الفكر

*أبو صفيّة،جاسر(٢٠١٠م)، **أميّة الرّسول والعرب**، ط١، عمان : دار فضاءات

*الطويل،محمد عبد المجيد(٢٠٠٢م)، **مشكلات نحوية**، ط١، القــاهرة : مكتبــة زهــراء الشّرق

*عبد الحميد،محمد محيي الدّين (١٩٩٩م)،**شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن عقيــل**،طبعــة جديدة، القاهرة : مكتبة دار التراث

*عبد العظيم، أحمد (١٩٩٠م)،**القاعدة النّحويّة (دراسة نقديّة)**، القاهرة : دار الثّقافة

*عرفة،محمد أحمد(١٩٣٧م)،**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، مصر : مطبعة السّعادة

*عضيمة،عبد الخالق محمد(دون سنة نشر)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، مصر : دار الحديث

*علوش،جميل (١٩٩٧م)، **الإعراب والبناء**، بيروت : المؤسســة الجامعيّــة للدّراســات والنشر

*عمايرة،إسماعيل أحمد (٢٠٠٣م)،**دراسات لغويّة مقارنة**،ط١، عمان : دار وائل للنشر

* عمر،أحمد مختار(١٩٧٤م)، **من قضايا اللّغة والنّحو**، القاهرة : عالم الكتب

*عون،حسن(١٩٥٢م)،**اللّغة والنّحو دراسات تاريخيّة و تحليليّة مقارنة**،ط١، (دون مكان نشر) : مطبعة الرّويال

*غابوتشان،غراتشيا(دون سنة نشر)،**نظريّة أدوات التّعريــف والتّنكيــر وقضــايا النّحــو العربي**، ترجمة جعفر دك الباب، سوريا/دمشق : وزارة التّعلــيم العالي،مطــابع مؤسســة الوحدة للصحافة والطباعة

*الغلاييني،مصطفى (٢٠٠٥م)، **جامع الدّروس العربيّة**، القاهرة : دار الحديث

*فليش،هنري اليسوعي(١٩٦٦م)،**العربيّة الفصحى (نحو بناء لغوي جديد)**، ترجمة:عبد الصّبور شاهين،ط١، بيروت : المطبعة الكاثوليكيّة

*مصطفى،إبراهيم (١٩٥٩م)،**إحياء النّحو**، القاهرة : مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر

*المطوع،يوسف أحمد(١٩٨٠م)،**الموسوعة النّحويّة الصّرفيّة**، (دون مكان نشر) : مطابع سجل العرب

*النّجّار،أشواق (٢٠٠٩م)،**دلالة اللّواصق التّصريفيّة في اللّغة العربيّة**، ط٢، (دون مكان نشر) : دار دجلة

*النشرتي،حمزة عبد الله(١٩٨٦م)،**من مظاهر التّخفيف في اللّسان العربي**، ط٢،(دون مكان نشر)

*نولدكه،تيودور(١٨٩٩م)،**اللّغات السّاميّة (تخطيط عام)**،ترجمة رمضان عبد التّوّاب، ط٢، القاهرة : مكتبة دار النّهضة

*ياقوت،أحمد سليمان (دون سنة نشر)،**ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، الإسكندريّة : دار المعرفة الجامعيّة

*يعقوب،إميل بديع(١٩٩٢م)،**الممنوع من الصّرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي**، ط١، بيروت : دار الجيل

ج. الرّسائل:

*حسن،حكيم عبد النّبي،(٢٠٠٥م)،**صيغ منتهى الجمــوع فــي القــرآن الكــريم**،رســالة ماجستير(غيرمنشورة)،جامعة الموصل،العراق.

*الحمد،حسين علي يوسف(١٩٩٨م)،**العُجمة والمنع من الصّرف فــي القــرآن الكــريم**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

*ربابعة،يوسف عبد الرحيم(٢٠٠٧م)، **ظاهرة البناء في النّحو العربي**، رسالة دكتــوراه (غير منشورة) ،الجامعة الأردنيّة،الأردن.

*العجل،محمد عبد الله خميس (٢٠٠٩م)، **الممنوع من الصّــرف فــي الحــديث النّبــويّ الشّريف(صحيح بخاري نموذجًا)**،رسالة ماجستير(غير منشــورة)، الجامعــة الهاشــميّة، الأردن.

*عبد الله،محمود فؤاد (١٩٩٩م)،**أثر ظاهرة التّنكير والتّعريف في السّياق اللغويّ**،رســالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

*المذهان،صالح (٢٠١٠م)، **صرف الممنوع مــن الصّــرف**، رســالة ماجســتير(غيــر منشورة)،جامعة الشّرق الأوسط، الأردن

*النّجار،شريف عبد الكريم (١٩٩٩م)،**موقف نحاة اليمن من الخلافات النّحويّة من القرن السّادس إلى القرن التّاسع الهجري**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة صنعاء،اليمن.

د.<u>الدّوريّات:</u>

*أبو صيني، صالح محمد (تموز/٢٠٠٨م)،درس المماثلة في الكتب الثّانويّة والجامعيّـة فـي الأردن، **المجلّة الأردنيّة في اللغة العربية**،المجلد٤،العدد(٣)، ٢٩ - ٥٣

*الجنابي،أحمد نصّيف (١٩٨٩م/كانون الثاني)،تأصيل عروبة لفظة إبـراهيم،**مجلّـة الضّـاد**، الهيئة العليا للعناية باللّغة العربيّة،ج٢، ١٧٨-١٩١

*حلمي،باكيزة رفيق (١٩٧٨م)،الثّنائيّة والميزان الصّرفي في اللغات العربيّـة فـي الجزيـرة العربيّة، **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردني**، المجلد ١، العدد(٢) ، ٥٨- ٧٥

*خريسات،محمود سالم (كانون الثاني/٢٠٠٨م)،أثر المخالفة الصّوتيّة بين العلل وأشباهها فـي بناء الكلمة العربيّة، **المجلّة الأردنيّة في اللغة العربيّة**، المجلد٤ ،العدد(١)، ٦٥ - ١٠٥

*الشّايب،فوزي حسن (تشرين أوّل/١٩٩٦م)،منع الصّرف بين الاستعمال والتّعقيد النّحـوي، **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة**،ج٤،المجلد٧١، ٦٩٤-٧٦٢

* عبـد الـرحيم، ف (١٩٨٧م)،أصـل كلمـة ابراهـام، **مجلّـة مجمـع اللّغـة العربيّـة الأردني**،العدد(٣٢)، ٣٢٥-٣٢٧

DIPTOTE IN ARABIC (STUDY AND ANALYSIS)

BY

Sabah Mohammad khader al-Hgoog

Supervisor

Dr.Jafar Ababneh

Abstract

The indeclinable phenomenon is one of the phenomena which Arabic language has distinguished with as well as the inflection, so they have been related to each other. And then the indeclinable phenomenon was apart of the triplet inflection until some of the diacritical marks were cut off it, such as al ksraa in both two cases ,defeat and ablative ,and this is some time has been because of some kind of the phonetic , gustatory and significative concubines more than its being syntactic concubine. Then the imprint of syntax was not clear on it except when the explanation of why is accusative with a mark that is different from its original mark were given by saying that it was ablating by "al fathah" which replaces "al kasrah" because of one the concubine which the syntactic agreed on it.

And either the noun is marked by the three diacritical marks or only by two of them, the level of the ability of accept the diacritical marks make it setting the high level of the ability of this which is to accept the three diacritical marks.

The Diptote is a prevention not only of the nomination ,but also of the notation and the ablating cases by using "al ksrah" .The evidence is that if the indeclinable nouns are inflicted by using the definite article or by the addition, then it will take "al kasrah" and it dose not take the nomination at all. So if this nouns take the nonnation, then the function of the nomination is not for infliction ,but it is for giving anew signification which might be the signification of the indefinite in some cases. In

addition, being indefinite is one of the meanings which are giving by the nonnation, and also it will be used for some indication which are deeper than being indefinite which needs contemplator. Accordingly , one of the language's mediums in introducing meanings and in widening it's indication which is revealed sometimes by the context in holy Quran.

Finally, what is considered as a Diptote noun because of the transference in word's letters or of being a proper noun are several cases and do not bring in relation with other words accordingly, but other cases might be affected by the context or it might follow a necessity. so as a result, what is considered as a Diptote noun can be inflect in verse and prose which indicates that the triptote noun case is the original and the diptote noun case is a Section of it.